جمهورية مصر العربية
الأزهر الشريف
قطاع المعاهد الأزهرية
الإدارة المركزية للكتب
والمكتبات والوسائل والمعامل



شرح شذور الذهب
فى معرفة كلام العرب

للإمام أبى محمد عبد الله بن جمال الدين يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى النحوى
المتوفى سنة ٧٦١ هجرية

المقرر على مرحلة التخصص بمعاهد القراءات

طبع على نفقة قطاع المعاهد الأزهرية

١٤٣٦ - ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشـيخ الإمـام، العالم، العلامة، العامل، الجامع لأشـتات الفضائل، وحيـد دهـره وفريد عصره، صدر المحققين وبركة المسـلمين، جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته

أول ما أقول: إنى أحمد الله العلىّ الأكرم، الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، ثم اتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة للعالمين، وإماما للمتقين وقـدوة للعاملـين محمد النبى الأمىّ، والرسـول العربىّ، وعلـى آله الهادين، وصحبه الرافعين لقواعد الدين.

أمـا بعد: فهذا كتاب شـرحت به مختصرى المسـمى بـ [شـذور الذهب، فـى معرفة كلام العرب] تممت به شـواهده، وجمعت فيه شـوادره، ومكنت مـن اقتناص أوابده، قصدت فيه إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشـارة، وعمدت فيـه إلى لف المبانى والأقسـام، لا إلى نشـر القواعد والأحـكام، والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيت من شـواهد الأصل ذكرت إعرابه وكلما أتيت على لفظ مسـتغرب أردفته بما يزيل اسـتغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بهـا مـن آى التنزيل، وأتبعتهـا بما تحتاج إليه من إعراب وتفسـير وتأويل، وقصـدى بذلك تدريـب الطالب، وتعريفه السـلوك إلى أمثال هـذه المطالب، والله تعـالى أسـأل أن ينفعنى وإياكـم بذلك، إنه قريب مجيـب، وما توفيقى إلا بـالله عليه توكلـت وإليه أنيب. ثم قلت: (الكلمة قـول مفرد) وأقول: فى الكلمـة ثلاث لغات، ولهـا معنيان. أما لغتهـا فكَلِمة علـى وزن نَبِقَةٍ، وهى الفصحـى ولغة أهل الحجاز، وبها جـاء التنزيل وجمعها كَلِـمٌ كَنَبِقٍ، وكِلْمةٌ علـى وزن سِـدْرَةٍ، وكَلْمَةٌ علـى وزن تَمْرَةٍ، وهما لغتا تميـم، وجمع الأولى كِلْمٌ كسِـدرٍ، وكَلْمُ كتَمْرٍ. وكَذلك كل ما كان علـى وزنِ فَعِلٍ نحو كَبِدٍ وكَتِفٍ، فإنه يجـوز فيه اللغات الثلاث، فإن كان الوسـط حـرفَ حَلْقٍ جاز فيه لغة رابعة، وهـى إتباع الأول للثانى فى الكسـر، نحو فِخِذٍ وشِـهِدٍ. وأمـا معناها فأحدها اصطلاحـى، وهو ما ذكـرت والمراد بالقـول اللفظ الدال علـى معنىً، كرجلٍ

وفرس، بخلاف الخط مثلا وإن دل على معنىً لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل، نحــو دَيْــز مقلوب زَيْدٍ، فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنىً، فلا يســمى شــيء من ذلك ونحوه قولا. والمراد بالمفرد: مالا يدل جزؤه على جزء معناه، كما مثلنا من قولنا رجل وفرس، ألا ترى أن أجزاء كل منهما – وهى حروفه الثلاثة – إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف قولنا «غلام زيــد» فإنــه مركب لأن كلا من جزءيه – وهما غلام وزيد – دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة «غلام زيد» والمعنى الثانى لغوىّ، وهو الجمل المفيدة، قال الله تعالى: ﴿ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾[1] إشارة إلى قول القائل: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ وكلا فــى العربية على ثلاثة أوجه حرف ردع وزجر وبمعنى حقا، وبمعنى أى فالأول كما فى هذه الآية أى انته عن هذه المقالة فلا ســبيل لك إلى رجوع والثانى نحــو: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾[2] أى حقا إذ لم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن حقا تفتح (أَنَّ) بعدها وكذلك أَمّا التى بمعناها فهكذا ينبغى فى (كلا) والأَوْلَى أن تفسر (كلا) فى الآية بمعنى (أما) التى يســتفتح بها الكلام، وتلك تكســر بعدها (إنّ) نحو: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[3] والثالث قبل القسم، نحو: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾[4] معنــاه إى والقمــر، كذا قال النضر بن شُميل، وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع تكون بمعنى ألاَ.

و(إنّ) حرف تأكيد ينصب الاســم بالاتفاق، ويرفع الخبر، خلافا للكوفيين والضمير اسمها، وهــو راجــع إلى المقالة، «وكلمة» خبرها، «وهو قائلها» جملة من مبتدأ وخبر فى موضع رفع علــى أنهــا صفة لكلمة، وكذا شــأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأمــا بعد المعارف فهى أحوال، كـ(جاء زيد يضحك) ثم قلت: (وهى اسم وفعل وحرف) وأقول: الكلمة جنس تحته هذه الأنواع: الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله. قالوا: ودليل الحصر أن المعانى ثلاثــة ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاســم، والحدث الفعل، والرابطة الحــرف، وأن الكلمــة إن دلت على معنى فى غيرها فهى الحــرف، وإن دلت على معنى فى نفســها: فإن دلت على زمان محصل فهى الفعل، وإلا فهى الاســم قال ابن الخباز: ولا يختص انحصار الكلمة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات، انتهى. ولكل من هذه الثلاثة

---

(١) المؤمنون (١٠٠). (٢) العلق (٦). (٣) يونس (٦٢). (٤) المدثر (٣٢).

مطابع دار أخبار اليوم

معنى فى الاصطلاح، ومعنى فى اللغة، فالاسـم فى الاصطلاح: مادل على معنى فـى نفسـه غير مقترن بأحد الأزمنـة الثلاثة، وفى اللغة سمة الشـىء. أى علامته، وهو بهذا الاعتبار يشـمل الكلمات الثلاث، فإن كلا منها علامة على معناه. والفعل فى الاصطلاح: ما دل على معنى فى نفسـه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة، وفى اللغة نفـس الحدث الذى يحدثـه الفاعل: من قيام، أو قعـود، أو نحوهما. والحرف فى الاصطلاح: مادل على معنى فى غيره، وفى اللغة: طرف الشـىء، كحرف الحبل، وفى التنزيل: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ ﴾[1]: أى طرف وجانب من الدين، أى لا يدخل فيه على ثبات وتمكنٍ، فهو إن أصابه خير – من صحة وكثرة مال ونحوهما – اطمأن به، وإن أصابته فتنةٌ – أى شر، من مرض أو فقر أو نحوهما – انقلب على وجهـه عنه. والواو عاطفة، ومن جارة معناها التبعيضَ و(الناسِ) مجرور بها، واللام فيـه لتعريف الجنـس، و(مَنْ) مبتدأ تقدم خبره فى الجـار والمجرور، و(يعبدُ) فعل مضـارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم، والفاعل مسـتتر عائد على (مَنْ) باعتبار لفظهـا، و(اللّه) نَصْـبٌ بالفعل، والجملة صلةٌ لِمَنْ إن قُـدِّرَتْ مَنْ معرفةً بمعنى الذى وصفـه إن قُـدِّرت نكرة بمعنى نـاس، وعلى الأول فلا موضع لهـا، وكذا كل جملة وقعت صلة، وعلى الثانى موضعها رفع، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها، و(على حـرف) جـار ومجرور فى موضع نصب على الحال أى مُتطرِّفا مسـتوفرا (فإن) الفاء عاطفة، وإن: حرف شرط (أصابه) فعل ماض فى موضع جزم لأنه فعل الشرط، والهاء مفعـول، و(خيرٌ) فاعـل، و(اطمأنّ) فعل ماض، والفاعل مسـتتر. (به) جار ومجرور متعلـق باطمـأن، وقس على هذا بقية الآية، وفيها قراءة غريبة، هى: (خسـر الدنيا والآخرة) بخفض (الآخرة) وتوجيهها أن (خَسِـر) ليس فعلا مبنيا على الفتح، بل هو وصـف معرب بمنزلة فهم وفطنٍ، وهو منصوب على الحـال، ونظيره قراءة الأعرج: (خاسر الدنيا والآخرة) إلا أن هذا الاسم فاعل فلا يلتبس بالفعل، وذاك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به. ثم قلت: (فالاسـم: ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسـناد إليه). وأقول: ذكرت للاسم ثلاثَ علامات يميز بها عن قسيميه: إحداها: (أل) وهذه العبـارة أولى من عبارة من يقول (الألف واللام) لأنه لا يقال فى (هل) الهاء واللام ولا فى (بل) الباء واللام وذلك كالرجل والكتاب والدار، وقول أبى الطيب:

الخيـلُ واللَّيـْلُ والَبيْـداءُ تَعْـرِفُنـِى والسَّيْفُ والرُّمْـح والقِرْطَـاسُ والْقَلَـمُ[2]

---

(١) الحج (١١).

(٢) قول الشاعر المتنبى.

فهـذه الكلمات السـبع أسماء، لدخول (أل) عليها. فـإن قلت: فكيف دخلت على الفعل المضارع في قول الفرزدق:

مَـا أَنْـتَ بِالْحَـكَـمِ التُّرْضَــى حُكُـومَتُهُ ولا الأَصِيـلِ ولاذِى الـرَّأْيِ والجَـدَلِ[1]

قلـت ذلـك ضرورة قَبيحة، حتى قـال الجُرجانى ما معناه: إن اسـتعمال مثل ذلك فى النثـر خطـأ بإجماع: أى إنه لا يقاس عليه، و(أل) فى ذلك اسـم موصول بمعنى الذى. الثانيـة: النـداء، نحـو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾[2]، ﴿يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[3]، ﴿يَـٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ﴾[4] ﴿يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[5]، ﴿يَـٰصَـٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾[6]، ﴿يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ﴾[7]، فـكل مـن هذه الألفاظ التى دخلت عليها (يا) اسـمٌ، وهكذا كل منادى. فإن قلت: فما تصنع فى قراءة الكسائى ﴿أَلَا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[8] فإنه يقف على (ألا يا) ويبتدىء باسجدوا بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[9] وقوله عليه الصلاة والسـلام: «يارُبَّ كاسيةٍ فى الدنيا عارية يـوم القيامة» فلماذا دخل النداء فيهن على ما ليس باسـم؟ قلت اختلف فى ذلك ونحوه على مذهبين: أحدهما أن المنادى محذوف: أى يا هؤلاء اسجدوا، وياقوم ليتنا نرد، ويا قوم رُبَّ كاسـيةٍ فى الدنيا، والثانى أن (يا) فيهن للتنبيه، لا للنداء. والثالثة: الإسناد إليه، وهو: أن يسند إليه ما تتم به الفائدة، سواء كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة، فالفعل كقام زيد فقام: فعل مسـند، وزيد: اسـم: مسند إليه، والاسـم نحو زيد أخوك فالأخ: مسـند، وزيد: اسم مسـند إليه، والجملة نحو (أنا قمت) فقام فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مسندةٌ إلى أنا. فإن قلت: فما تصنع فى إسنادهم (خير) إلى (تسمع) فى قولهم تسمع بالمُعَيْدِىِّ خيرٌ من أن تراه مع أن (تسمع) فعل بالاتفاق؟ قلت: (تسمع) على إضمار (أن) والمعنى أن تسمع، والذى حَسَّن حذف (أن) الأولى ثبوت (أن) الثانية وقد روى (أن تسمع) بثبوت (أن) على الأصل و(أن) والفعل فى تأويل مصدر أى سماعك، فالإخبار فى الحقيقة إنما هو عن الاسم. وهذه العلامة هى أنفع علامات الاسم، وبها تعرف اسمية (ما) فى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ﴾[10]: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[11]- ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرية فى الآية الأولى، والنفاد فى الآية الثانية، والبقاء فى الآية الثالثة، فلهذا حكم بأنها فيهن اسـم موصول بمعنى الذى، وكذلك (ما) فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَـٰحِرٍ﴾[12] وهى موصولة بمعنى الذى وصنعوا صلة، والعائد محـذوف أى إن الـذى صنعوه و(كيد) خبر، ويجوز أن تقدرهـا موصولا حرفيا، فتكون

---

(١) قول الفرزدق الشاعر. (٢) الأحزاب (١). (٣) هود (٤٨). (٤) هود (٨١).
(٥) هود (٥٣). (٦) الأعراف (٧٧). (٧) هود (٨٧). (٨) النمل (٢٥).
(٩) الأنعام (٢٧). (١٠) الجمعة (١١). (١١) النحل (٩٦). (١٢) طه (٦٩).

هــي وصلتها تأويل المصــدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفا كافاً، مثله في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾(١) لأن ذلك يوجب نصب (كيد) على أنه مفعول (صنعوا).

ثم قلت (والفعل إما ماضٍ، وهو: ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت، ومنه نعم وبئس وعسى وليس، أو أمر وهو: مادل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومي، ومنه هات وتعال، أو مضارع، وهو: ما يقبل لم كلم يقم، وافتتاحه بحرف مــن (نأيت) مضمــوم إن كان الماضي رباعيــا كأدحرج وأُجيــب، ومفتوح في غيره كأضرب وأســتخرج. وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ، ولكل منها علامة تدل عليه. فعلامة الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت، ومنه قول الشاعر:

أَلَمّتْ فَحــيَّتْ ثُــمَ قَامَت فَـوَدَّعَـتْ   فَلَمَّــا تَـولَّـتْ كَـادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ(٢)

وبذلك اســتدل على أن (عسى وليس) ليســا حرفين كما قال ابن السراج وثعلب في عسى وكما قال الفارسي في ليس، وعلى أن (نعم وبئس) ليستا اسمين كما يقول الفــراء ومن وافقه، بل هي أفعال ماضية، لاتصال التــاء المذكورة بها، وذلك كقولك (ليســت هند ظالمة فعســت أن تفلح) وقولــه عليه الصلاة والســلام: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) وقول الشاعر:

نِعْمَـتْ جَـزَاءُ الْمُتَّقِيـنَ الْجنَّـة   دارُ الْأَمَـانِـى والْمُنَـى والمِنَّـــه(٣)

واحترزت بالساكنة عن المتحركة، فإنها خاصة بالأسماء: كقائمة وقاعدة. وعلامة الأمر مجموع شيئين لابد منهما: أحدهما أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾(٤)– ومنه (هات) بكسر التاء و(تعالَ) بفتح اللام، خلافا للزمخشــري في زعمه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: (هاتِي) بكســر التاء و(تَعَالَيْ) بفتح اللام. قال الشــاعر:

إِذَا قُلْـتُ هَاتِـى نَوِّلِينــى تَمَـايَلَـــتْ   عَلَـىَّ هَضِيـم الكَشْــح ريَّـا الْمُخَلْخَلِ(٥)

(١) النساء (١٧١).
(٢) من شعر جعفر بن عُلْبة من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.
(٣) لم يعرف له قاتل معين.
(٤) سورة مريم (٢٦).
(٥) لامرئ القيس بن حجر الكندى أحد أصحاب المعلقات.

والعامــة تقول (تعالِى) بكســر اللام وعليه قول بعــض المحدثين: (تَعَالِى أقاسِمْك الهمومَ تَعَالِى[١]) والصواب الفتح كما يقال: اخْشَــى واسْعَى. فلو لم تدل الكلمة على الطلــب وقبلت ياء المخاطبة، (تقومــين وتقعدين) أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو (نَزَالِ ياهِنْدُ) بمعنى انزلى؛ فليســت بفعل أمر. وعلامة المضارع: أن يقبــل دخــول (لم) كقولك: (لم يقــم ولم يقعد) ولابد من كونــه مفتتحا بحرف من أحــرف (نأيت) نحو (نقــوم، ويقوم زيد، وأقوم، وتقوم يــا زيد) ويجب فتح هذه الأحــرف إن كان الماضى غير رباعى، ســواء نقص عنها كمــا مثلنا، أو زاد عليها نحو (ينطلق ويستخرج) وضمها إن كان رباعيا، سواء كان كله أصولا، نحو (دحرج يدحــرج) أو واحــد من أحرفه زائدا، نحو (أجاب يجيــب) وذلك لأن أجاب وزنه أَفْعَل، وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة، فاحكم بأنهــا زائدة نحو أَحْمد وإصبعَ وإثمد. ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾[٢]، – (لم) حــرف جــزم لنفى المضــارع وقلبه ماضيا، تقــول (يقوم زيد) فيكون الفعــل مرفوعا لخلوه عن الناصب والجازم، ومحتملا للحال والاســتقبال، فإذا دخلت عليه (لم) جَزَمَتْه وَقَلَبَتْهُ إلى معنى الماضى، وفى الفعل الأول ضمير مســتتر مرفوع على الفاعلية، وفى الثانى ضمير مستتر مرفوع لِنِيَابَتِه مَنَابَ الفاعلِ، ولا ضمير فى الثالث لأنه قد رفع الظاهــر، وهو (أَحُدٌ) فإنه اســم (يكن) و(كفوًا) خبرهــا وجوزوا أن يكون حالا على أنه فى الأصل صفة لأحدٌ، ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال قوله:

لِمَيَّــةَ مُوحِشًــا طَلَــلُ   يَلُــوحُ كَأَنَّــــهُ خِلَـلُ[٣]

أصلــه: لمية طلل موحش، وعلى هــذا فالخبر الجار والمجرور، والظاهر الأول، وعليــه العمــل؛ ففى الآيــة دليل على جــواز الفصل بــين كان ومعموليها بمعمول معمولهــا، إذا كان ذلــك المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، نحــو (كان فى الدارِ زيدُ جَالِسا) و(كان عندك عمرو جالسًا) وهذا مما لا خلاف فيه.

ثــم قلت: (والحــرف ما عدا ذلك كهــل وفى ولم) وأقول يعــرف الحرف بأن لا يقبــل شــيئا من العلامــات المذكورة للاســم والفعل، وهو على ثلاثــة أنواع: ما يدخــل علــى الأسمــاء والأفعال كهــل مثــال دخولها على الاســم قولــه تعالى:

---

(١) الليت لأبى فراس الحمدانى وهو "أيا جارتا ما أنصف الدهرُ بيننا.. تعالى أقاسمك الهموم تعالى.

(٢) سورة الإخلاص (٣، ٤).

(٣) شعر كثير عزة.

مطابع دار أخبار اليوم

﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾[(١)] – ومثـال دخولهـا على الفعل قولـه تعالى: – ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ ﴾[(٢)] وما يختص بالأسماء كفى فى قوله تعالى: ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾[(٣)]– ومـا يختص بالأفعال كلـم فى قوله تعالى –﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[(٤)] – ثم اعلم أن المنفى بها تارة يكون انتفاؤه منقطعا وتارة يكون متصلا بالحال، وتارة يكون مستمرا أبدا: فالأول نحو قوله تعالى: – ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾[(٥)]– أى: ثم كان بعـد ذلك، والثانى نحو –﴿ وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾[(٦)] – والثالث نحـو –﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ – (وهنا تنبيه)، وهو أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسـرة حذفت كقوله فى وَعَدَ يَعِدُ وَفَى وَزَنَ: يَزِنُ، وبهذا تعلم لأى شىء حذفت فى يلد وثبتت فى يولد.

ثـم قلت: (والكلام قول مفيد مقصود). وأقـول: للكلام معنيان: اصطلاحى، ولغوى، فأما معناه فى الاصطلاح فهو القول المفيد، وقد مضى تفسـير القول، وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه، نحو (زيد قائم) و(قام أخوك) بخلاف نحو (غلام زيد) ونحو (الذى قام أبوه) فلا يسـمى شـىء منها مفيدا، لأنه لا يحسـن السكوت عليه، فلا يسمى كلاما. وأما معناه فى اللغة يطلق على ثلاثة أمور:

أحدهـا الحدث الذى هو التكليم، تقول (أعجبنـى كلامك زيدا) أى تكليمك إياه وإذا استعمل بهذا المعنى عمل الأفعال، كما فى هذا المثال وكقوله:

قَالُـوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وهـى مُصْغِيَـةٌ … يَشْفِيكَ قُلْـتُ صَحِيـح ذَاكَ لَوْ كَانَا[(٧)]

أى تكليمـك هنـدا فـ (كلامك) مبتدأ ومضـاف إليه، و(هندا) مفعـولا، وقوله (وهى مصغية) جملة اسمية فى موضع نصب على الحال، و(يشفيك) جملة فعلية فى موضع رفع على أنها خبر. والثانى: ما فى النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كأن يقوم بنفسـك معنى قام زيد أو قعد عمرو ونحو ذلك فيسمى ذلك الذى تخيلته كلاما قال الأخطل:

لاَ يُعْجِبنَّـكَ مِـنْ خَطِـيبٍ خُطْبَـةٌ … حَتّـى يَكُـونَ مَـعَ الكَـلاَمِ أَصِيلا[(٨)]
إنّ الكـلامَ لفـى الفُـؤادِ وإنَّمَـا … جُعِـلَ اللِّسـانُ عَلَـى الفؤَادِ دَلِيلا

والثالـث: ما تحصـل به الفائدة، سـواء كان لفظا، أو خطا، أو إشـارة، أو ما نطق بـه لسـان الحـال، والدليل علـى ذلك فى الخـط قول العـرب: (القلم أحد اللسـانين)

(١)الأنبياء (٨٠). (٢) ص (٢١). (٣) الذاريات (٢٢). (٤) الإخلاص (٤).
(٥) الإنسان (١). (٦) مريم (٤). (٧) لم يستدل على قائل معين.
(٨) البيتان للأخطل.

وتســميتهم ما بين دفتي المصحف (كلام الله) والدليل عليه فى الإشارة قوله تعالى ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزًا ﴾[١] فاستثنى الرمز من الكلام والأصل فى الاستثناء الاتصال وأما قوله:

أَشَارَتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَارَةَ محزُون وَلَمْ تَتَكَلَّم[٢]
فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وأَهْلا وَسَهْلا بِالحَبيبِ المتَيَّم

فإنما نفى الكلام اللفظى، لا مطلق الكلام ولو أراد بقوله (ولم تتكلم) نفى غير الكلام اللفظى لانتقض بقوله "فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا"! لأنه أثبت للطرف قولا، بعد أن نفى الكلام. والمراد نفى الكلام اللفظى وإثبات الكلام اللغوى، والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نُصيْب:

فَعَاجُوا فَأَثْنوا بالَّذِى أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنتْ عَلَيْكَ الحَقَائِبُ[٣]

وقال تعالى - ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾[٤] - فزعم قوم من العلماء أنهما تكلمتا حقيقة، وقال آخرون: إنهما لما انقادتا لأمر الله عز وجل نزل ذلك منزلة القول، وفى الآية شاهد ثان على إعطاء صفة ما لايعقل حكم صفة من يعقل إذا نسب إليه ما ينسب إلى العقلاء، ألا ترى أن (طائعا) قد جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول، وشاهد ثالث على أن النصب فى (نحو جاء زيد ركضا) على الحال، وتأويل ركضا براكضا لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أى يركض ركضا، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور، خلافا لزاعمى ذلك، ووجه الدليل أن (طائعين) حال، وهو فى (مقابلة طوعا أو كارها) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين.

ثم قلت: (وهو خبر وطلب وإنشاء) وأقول كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك ينقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء. وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب، أولا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو (قام زيد) و(ما قام زيد) وإن لم يحتملهما، فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو (اضرب) (لا تضرب) و(هل جاءك زيد) وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: (أنت حر) وقولك لمن أوجب النكاح: (قبلت هذا النكاح).

---

(١) آل عمران (٤١).
(٢) من قصيدة لعمر بن ربيعة المخرومى.
(٣) من كلام نصيب بن رباح الأموى.
(٤) فصلت (٤١).

مطابع دار أخبار اليوم

وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمى إنشاء، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴾[١] أى أوجدناهن إيجادا (إنا) إنَّ واسمها، والأصل إننا فحذفت النون الثانية تخفيفا (أنشأناهن) فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر إن (إنشاء) مصدر مؤكد، والضمير فى أنشأناهن قال قتادة: راجع إلى الحور العين المذكورات قبل، وفيه بُعْدٌ؛ لأن تلك قصة قد انقضت جملةً، وقال أبو عبيدة: عائد على غير مذكور، مثل (حتى توارت بالحجاب) - والذى حَسَّنَ ذلك دلالة قوله - سبحانه وتعالى: - (وفرش مرفوعة) - على المعنى المراد وقيل: عائد على الفرش على أن المراد الأزواج، وهن مرفوعات على الأرائك، بدليل - ﴿ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴾[٢] - أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا. ثم قلت:

(باب: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) وأقول: للإعراب معنيان: لغوى، وصناعى. فمعناه اللغوى: الإبانة يقال (أعرب الرجل عما فى نفسه) إذا أبان عنه، وفى الحديث "البِكْرُ تُستَأْمَرْ وإِذْنُها صُماتُها والأيِّمُ تُعربُ عن نَفْسِها" أى تبين رضاها بتصريح النطقَ ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت، مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة فى قولك (جَاءَ زيُدُ) و(رأيت زيدا) و(مررت بزيدٍ) ألا ترى أنها آثار ظاهرة فى آخر (زيد) جلبتها العوامل الداخلة عليه، وهى: جاء، ورأى، والباء، ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده فى آخر نحو (الفتى) من قولك (جاء الفتى) و(رأيت الفتى) و(مررت بالفتى)، فإنك تقدر فى آخره فى المثال الأول ضمة، وفى الثانى فتحة، وفى الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدرة إعراب، كما أن الحركات الظاهرة فى آخر (زيد) إعراب وخرج بقولى (يجلبه العامل) نحو الضمة فى النون من قوله تعالى - ﴿ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾[٣]- فى قراءة ورش، بنقل حركة همزة أوتى إلى ما قبلها، وإسقاط الهمزة، والفتحة فى دال (قد أفلح) على قراءته أيضا بالنقل، والكسرة فى دال (الحمد لله) فى قراءة من أتبع الدال اللام؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثارا ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل

(١) سورة الواقعة (٣٥).
(٢) سورة يس (٥٦).
(٣) سورة الإسراء (٧١).

دخلت عليها، فليســت إعرابا. وقولى فى (آخر الكلمة) بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باحتراز: إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فــإن قلت: بلى، قد وجد ذلك فى (امرىءٍ) و(ابنم) ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافــع ضــم آخرهما، وما قبــل آخرهما، فتقول (هــذا امرؤُ وابنــمُ) وإذا دخل عليهما الناصــب فتحهما فتقول (رأيت امرَأ وابنمًا) وإذا دخل عليهما الخافض كســرهما فتقول (مــررت بامرىءٍ وابنم) قال الله تعالى: - ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[1] وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾[2] وقــال تعالى: - ﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ﴾[3].- قلت: اختلف أهل البلديــن فى هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين، وإذا فرغنا على قولهــم فلا يجوز الاحــتراز عنهما، بل يجب إدخالهما فى الحد. وقال البصريون، وهو الصــواب، إن الحركة الأخيرة هى الإعــراب، وأن ما قبلها إتباع لها، وعلى قولهم فلا يصــح إدخالهما فى الحد وارتفاع (امرؤُ) فى الآيــة الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفســره الفعــل المذكور، والتقدير: إن هَلَكَ أمرءُ هَلَــكَ، ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكــور، خلافــا للكوفيــين؛ لأن الفاعل لا يتقدم علــى رافعه، ولا مبتــدأ خلافا لهم وللأخفش؛ لأن أدوات الشــرط لا تدخل على الجمل الاسمية وانتصابه فى الآية الثانية لأنه خبر (كان) وانجراره فى الآية الثالثة بالإضافة.

ثــم قلــت: (وأنواعه رفعُ ونصبُ فى اســم وفعل كـــ (زيدُ يقوُم) و(إنَّ زيــداً لن يقومَ) وَجرُّ فى اســم كـ (بزيدٍ) وجزمُ فى فعلٍ كـ (لمً يقُمْ) والأصل كونُ الرفع بالضمةِ، والنصبِ بالفتحةِ، والجَرِّ بالكسرةِ، والجزم بالسكونِ).

وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب، وليس بشىء. وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب، مثال دخول الرفع فيهما (زيدٌ يقومُ) فزيد مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، و(يقوم) مرفوع لأنه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم وعلامة رفعه أيضا الضمة، ومثال دخول النصب فيهما إنَّ زيدًا لن يقومَ فزيدا اسم منصوب بإنّ وعلامة نصبه الفتحة، و(يقوم) فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه أيضا الفتحة، وما هو خاص بالاســم، وهو الجر، نحو (بزيدٍ) فزيد مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وما هو خاص بالفعل، وهو الجزم نحو (لم يقم) فـ (يقم) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الحركة. والأصل فى

(١) سورة النساء (١٧٦).

(٢) سورة مريم (٢٨).

(٣) سورة عبس (٣٧).

هــذه الأنواع الأربعة أن يدل على رفعهــا بالضمة، وعلى نصبها بالفتحة، وعلى جرها بالكســرة، وعلى جزمها بالســكون، وهو حذف الحركــة وقد بينت ذلك كله فى الأمثلــة المذكورة وقال الله تعــالى: – ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[1]. – إعــراب ذلــك: لولا حرف يدل على امتناع الشــىء لوجــود غيره، تقول: لولا زيد لأكرمتك، تريــد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد، و(دفع) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفــوع لأنه فاعل الدفع، و(الناس) مفعول منصــوب بالفتحة، والناصب له الدفع، لأنــه مصدر حالٌّ محل أن والفعل، وكل مصــدر كان كذلك فإنه يعمل عمل الفعل: أى ولولا أن دفع الله الناس، و(بعضهم) بدل بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا، والتقدير: ولولا دفع الله الناس موجود، والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لغلبَ المفسدون وبطلت مصالح الأرض، وقال أبو العلاء المعرى فى صفة السيف:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كلَّ عَضْبٍ   فَلَــوْلاَ الغِمْـدُ يُمْسِكُـهُ لَسَــالاَ

فآثر ذكر الخبر وهو (يمسكه).

ثم قلت: (وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب: أحدها: مالا ينصرف، فإنه يجر بالفتحةِ، نحو (بأفضلَ منه) إلا إن أضيف أو دخلته أل، نحو (بأفضلِكم) و(بالأفضلِ)وأقول: الأصل فى علامات الإعراب ما ذكرناه، وقد خرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب:

الباب الأول: باب مالا ينصرف، وحكمه أنه يوافق ما ينصرف فى أمرين، وهمــا: أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويخالفه فى أمرين، وهما: أنه لا ينون، وأنه يجر بالفتحة لنحو (جاءنى أفضلُ منْهُ) و(رأيت أفضلَ منهُ) و(مررتُ بأفضــلَ منه) وقال الله تعــالى: – ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾[2] – ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾[3]–﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[4]. ويستثنى من قولنا (ما لاينصرف) مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل: إحداهما: أن يضاف، والثانية: أن تصحبه الألف واللام، تقول: مررت بأفضلِ القوم وبالأفضلِ وقال الله تعالى: – ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[5]– اللام جوابَ القسم السابق فى قوله تعالى: –﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[6] – وما بعدهما،

(١) البقرة (٢٥١).   (٢) النساء (٨٦).   (٣) سبأ (١٢).
(٤) النساء (١٦٣).   (٥ ،٦) التين (١ ، ٤).

و(قـد) لها أربعة معانٍ، وذلك أنها تكون حرفَ تحقيـق، وتقريب، وتقليل، وتوقع، فالتـى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحـو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[1].أى يعلـم ما أنتم عليه حقـا: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[2] وعلى الماضى نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[3] وكذا حيث جاءت بعد اللام فهى للتحقيق، والتى للتقريـب تختـص بالماضى نحو قول المـؤذن: قد قامت الصـلاة: أى قد حان وقتها، ولذلـك يحسـن وقوع الماضى موقع الحال إذا كان معه قـد، كقولك رأيت زيدا قد عزم علـى الخروج، أى عازما عليه، والتـى للتقليل تختص بالمضارع، كقولهم: (قد يصدق الكذوب، وقد يعثر الجواد) {أى: ربما صدق الكذوب وربما عثر الجواد} والتى للتوقع تختـص بالماضى، قال سـيبويه - رحمـه الله تعالى -: وأما (قد فَعَـلِ) فجواب (هل فعل؟) لأن السائل ينتظر الجواب: أى يتوقعه؛ وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أن الإنسان إذا سئل عن فعل أو علم أنه يتوقع أن يخبر به قيل: قد فعل، وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا ولم يأت بقد، فاعرفه.

ثم قلت: (الثانى ما جمع بألف وتاء مزيدتين، كـ (هندات) فإنه ينصب بالكسـرة نحو (خلق الله السموات)، (فانفروا ثبات) بخلاف نحو (وكنتم أمواتا) و(رأيتُ قضاة)، وألحق به (أولات) وأقول:

الباب الثانى ما خرج عن الأصل: ما جمع بألف وتاء مزيدين، سواء كان جمعا لمؤنث نحو (هندات وزينبات) أو جمعا لمذكر نحو (إصْطَبْلاَت وَحمَّامات) وسواء كان سالما كما مثلنا، أو ذا تغير كـ (سَـجَدَات) بفتح الجيم وَ(غُرفات) بضم الراء وفتحها و(سِـدِرات بكسـر الدال وفتحها؛ فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسـرة على الأصل، وتنصب بالكسـرة على خلاف الأصل، تقول: (جاءت الهنـدات) و(مررت بالهندات) و(رأيت الهندات) و﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4]. (خلق) فعل ماض، و(الله) فاعل، و(السموات) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة وقال الله تعالى:- ﴿لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[5]، ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾[6]، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[7] ونظائـر ذلك كثيرة وألحق بهذا الجمع (أولات) فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وإن لم يكن جمعا وإنما هو اسم جمع لأنه لا واحد له من لفظه حمل على جمع المؤنث كما حمل (أولو) على جمع المذكر كما سيأتى، قال الله تعالى:- ﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ﴾[8] - (كن) كان واسمها، (أولات) خبرها، وعلامة نصبه الكسرة.

---

(١) النور (٦٤). (٢) البقرة (١٤٤) (٣) التين (٤).
(٤) العنكبوت(٤٤). (٥) النور(٢١). (٦) البقرة (١٦٧).
(٧) هود (١١٤). (٨) الطلاق(٦).

مطابع دار أخبار اليوم

ثم قلت: (الثالث (ذو) بمعنى صاحب، وما أضيف لغير الياء من (أب وأخ وحم وهن وفم) بغير ميم، فإنها تعرب بالواو والألف والياء) وأقول:

الباب الثالث مما خرج عن الأصل: الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة. وشرط الأول منها – وهو ذو – أن يكون بمعنى صاحب، تقول (جاءنى ذو مال) و(رأيت ذا مال ومررت بذى مال) قال الله تعالى:–﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾[١] – وقال تعالى:– ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾[٢] – وقال تعالى:– ﴿ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ﴾[٣]– فوقع (ذو) فى الأول خبرا لإنَّ فرفع بالواو، وفى الثانى خبرا لكان فنصب بالألف، وفى الثالث صفة لظلٍ فجرَّ بالياء، لأن الصفة تتبع الموصوف. وإذا لم يكن (ذو) بمعنى صاحب كان بمعنى (الذى) وكان مبنيا على سكون الواو، وتقول: (جاءنى ذوْ قام) و(مررت بِذُوْ قام) و(رأيت ذوْ قام) وهى لغة طيىء، على أن بعضهم يجرى بها مجرى التى بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء فيقول: (جاءنى ذو قام) و(رأيت ذا قام) و(مررت بذى قام) إلا أن ذلك شاذ، والمشهور ما قدمناه، وسمع من كلامهم: (لا وذو فى السماء عرشه) فذو: موصولة بمعنى الذى، وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لجرت بواو القسم. والخمسة الباقية شرطها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، كقوله تعالى:–﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾[٤] – وقوله تعالى:–﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٥] – وقوله تعالى:– ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾[٦]– فوقع الأب فى الآية الأولى مرفوعا بالابتداء، وفى الآية الثانية منصوبا، وفى الآية الثالثة مخفوضا بإلى، وهو فى جميع ذلك مضاف إلى غير الياء، فلهذا أعرب بالواو والألف والياء، وكذا القول فى الباقى، فلو أضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أو اخرها لمناسبة الياء، وكان إعرابها بحركات مقدرة قبل الياء، تقول: (هذا أبى) و(رأيت أبى) و(مررت بأبى) فتقدر حركات الإعراب قبل ياء المتكلم، كما تفعل ذلك فى نحو (غلامى). وقد تكون فى الموضع الواحد محتملة لوجهين أو أوجه فالأول كقوله تعالى:– ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ ﴾[٧]– فيحتمل (أخى) وجهين أحدهما أن يكون بدلا من (هذا) فيكون منصوبا، لأن البدل يتبع المبدل منه، فكأنه قال: إن أخى، والثانى أن يكون خبرا فيكون مرفوعا، وجملة (له تسع وتسعون نعجة) خبر ثان على الوجه الثانى، وهو الخبر على الوجه الأول.

---

(١) سورة الرعد (٦). (٢) سورة القلم (١٤). (٣) سورة المرسلات (٣٠).
(٤) القصص (٢٣). (٥) يوسف (٨). (٦) يوسف (٨١).
(٧) ص (٢٣).

والثانــى كقولــه تعــالى:- ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي ﴾[١]- فيحتمل (أخى) ثلاثــة أوجــه. أحدها: أن يكون مرفوعا، وذلك من ثلاثــة أوجه: أحدها أن يكون عطفا على الضمير فى (أملك) ذكره الزمخشــرى، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاســم الظاهر، لا تقول (أقوم زيد) فكذلك لا يعطف الاســم الظاهر على الاســم المرفوع به. إن قلت: وأيضا فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما فى قوله تعالى:- ﴿لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[٢]؟ - قلــت: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقــام التأكيــد؛ الثانــى: أن يكون عطفا على محــل (إن) واسمها، والتقديــر وأخى كذلك؛ والثالــث: أن يكون مبتدأ حذف خــبره، والتقدير: وأخى كذلــك، والفرق بين الوجهين أن المعطــوف فى الوجه الثانى مفردان على مفردين، كما تقول: إنَّ زيدا منطلق" وعمرًا ذاهب". وفى الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول إن زيدا منطلق وعمرو ذاهب. والثانى: أن يكون منصوبا، وذلك من وجهين: أحدهما أن يكون معطوفا على اسم (إن)، والثانى أن يكون معطوفا على (نفسى). والثالث: أن يكون مخفوضا، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين؛ لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

ثــم قلت: (والأفصح فى الهن النَّقص) وأقول: الهنُ يخالف الأب والأخ والحم، من جهة أنها إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين، وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحــرف، تقول (هــذا أب") بحذف اللام وأصلــه (أَبَوٌ) فإذا أضفته قلت: هــذا أبوك، وكذا الباقــى، وأمــا (الهنُ) فإذا اســتعمل مفردا نقص، وإذا أضيفت بقى فــى اللغة الفصحى على نقصــه، تقــول هذا هن وهذا هنك فيكون فى الإفراد والإضافة على حد ســواء ومن العرب من يســتعمله تاما فى حالة الإضافة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهى لغة قليلة ولقلتهــا لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاســم الزجاجى فادعيــا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر اســتعمالا هى أفصح قياســا، وذلك لأن ما كان ناقصا فــى الإفــراد فحقه أن يبقى على نقصه فى الإضافة وذلك نحو (يد) أصلها يدى فحذفوا لامها فــى الإفــراد، وهى الياء، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يدٌ ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام قال الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾[٣].

---

(١) المائدة (٢٥).
(٢) الأنبياء (٥٤).
(٣) الفتح (١٠).

وقــال الله تعــالى: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي ﴾[١] وقال الله تعالى: ﴿ وَخُذۡ بِيَدِكَ ضِغۡثٗا ﴾[٢]. فأمــا الآية الأولى فـ (يــد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمــة، و(الله) مضاف إليه مخفوض بالكســرة، و(فــوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهــو متعلق بمحذوف هو الخــبر: أى كائنة فوق أيديهــم و(أيديهم) مضاف ومصاف إليــه، ورجعت الياء التى كانــت فى المفرد محذوفة، لأن التكســير يردُّ الأشــياء إلى أصولها. وأمــا الآية الثانية فاللام دالة على قســم مقدر: أى والله لئن، وتســمى اللام المؤذنة والموطئة لأنها آذنت بالقســم ووطأت الجواب له، و(إن) حرف شرط، و(بســطت) فعل ماض وفاعل و(إلىَّ) جار ومجرور متعلق ببســطت و(يدك) مفعول به ومضاف إليه، واللام من (لتقتلنى) لام التعليــل، وهى حرف جر، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازا، لابها نفســها، خلافــا للكوفيــين، وأن المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفــوض باللام: أى للقتل، و(مــا) نافيه، و(أنا) اسمها إن قدرت حجازية وهــو الظاهر ومبتدأ إن قدرت تميمية، والبــاء زائــدة فلا تتعلق بشــىء، وكذا جميع حروف الجر الزائدة و(باســط) خبر (ما) فيكون فى موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون فى موضع رفع، والجملة جواب القسم؛ فلا محل لها من الإعراب، وهى دالة على جواب الشــرط المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدى إليك لأقتلك إن بسطت إلى يديك لتقتلنى فما أنا بباسط يدى لأقتلك. وأما الآية الثالثة فواضحة، والضغث: قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس.

ثم قلت: (الرابع) المثنى كالزيدان والهندان، فإنه يرفع بالألف ويجر بالياء وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

وأقــول: البــاب الرابــع مما خرج عن الأصــل المثنى وهو كل اســم دلَّ على اثنين وكان اختصــارا للمتعاطفــين وذلــك نحو الزيــدان والهندان؛ إذ كل منهمــا دالٌ على اثنــين والأصل فيهمــا: زيد وزيد، وهنــد وهند، كما قال الحجــاج: (إنا لله، محمد ومحمــد فى يوم) ولكنهم عدلوا عــن ذلك كراهية منهم للتطويــل والتكرار. وحكم هذا البــاب أن يرفــع بالألف نيابة عن الضمــة، وأن يجر وينصب باليــاء المفتوح ما قبلها المكســور ما بعدها نيابة عن الكســرة والفتحــة نحو (جاء الزيــدان) و(رأيت الزيدين) و(مــررت بالزيدين) وكذلك تقــول فى (الهندان) وإنما مثلت بالزيــدان والهندان ليعلم أن تثنية المذكر والمؤنث فى الحكم ســواء، بخلاف جمعهما الســالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ﴾[٣] (قال) فعل ماض،

---

(١) المائدة (٢٨).

(٢) ص (٤٤).

(٣) المائدة (٢٣).

و(رجلان) فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة الرفع هنا الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، ومعمــول (يخافون) محذوف: أى يخافون الله، وجملــة (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكــون خبرية فتكون فى موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان، والمعنى قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون وبأنهما أنعم الله عليهما بالإيمان، وتحتمل أن تكون دعائية مثلها فى قولك (جاءنى زيد رحمه الله) فتكون معترضة بين القول والمقول، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة، ومثله فى الاعتراض بالدعاء قول الشاعر:

إِنَّ الثَّمــــانِيـــنَ وَبُلِّغْتَهَـــا قَدْ أَحْوَجَـتْ سَمْعِـى إلى تُرْجُمَـانْ

ومــن شــواهد الجــر قولــه تعــالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[(١)] ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾[(٢)] ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ﴾[(٣)] ومثالــه النصب قوله تعــالى: ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾[(٤)] (ربنــا) منادى مضاف حــذف قبله حرف النــداء، والتقدير: يا ربنــا، و(أر) فعل دعــاء، ولا تقــل فعل أمر تأدبــا، والفاعل مســتتر، و(نا) مفعــول أول، و(اللذين) مفعــول ثان وعلامــة نصبه الياء، وما بعده صلة. وقد اجتمــع النصب بالياء بالألف فى قولــه تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[(٥)] وفى هذا الموضــوع قراءات: إحداهما هــذه، وهى تشــديد النون من (إنّ) و(هذيــن) بالياء، وهى قــراءة أبى عمرو، وهى جارية على ســنن العربية؛ فإن (إنَّ) تنصب الاســم وترفع الخبر، و(هذين) اسمها فيجــب نصبه بالياء لأنه مثنى، و(ســاحران) خبرها فرفعــه بالألف، والثانية (إن) بالتخفيــف و(هذان) بالألف، وتوجيهها أن الأصــل (إنّ هذيْن) فخففت إن بحذف النــون الثانيــة، وأهملت كما هــو الأكثر فيها إذا خففت وارتفع مــا بعدها بالابتداء والخــبر فجىء بالألف، ونظــيره أنك تقول (إن زيدا قائم) فــإذا خففت فالأصح أن تقــول: (إن زيدٌ لقائــم) على الابتداء والخبر؛ قال الله تعــالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[(٦)]. والثالثة (إنّ) بالتشديد و(هذان) بالألف وهى مشكلة؛ لأن (إنّ) المشددة يجــب إعمالهــا؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما فى القــراءة الأولى وقد أجيب عنها بأوجه: أحدهما: أن لغة بَلْحَارث بن كَعْب وخَثْعَم وزَبيدٍ وكِنانة وآخرين تســتعمل المثنــى بالألف دائما، تقول جاء الزيــدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، قال:

«تَــزَوَّدْ مِنَّــا بَيــن أُذْنَــاهُ طَعْنَـــةً»

---

(١) الزخرف (٣١). (٢) فصلت (١٢). (٣) آل عمران (١٣).
(٤) فصلت (٢٩) (٥) طه (٦٣). (٦) الطارق (٤)..

مطابع دار أخبار اليوم

وقال آخر:

إنّ أَبَـــاَهَا وَأَبَـــا أَبَــاهَـــا قَدْ بَلَغَا فِى المجْدِ غَايَتَاهَـا

فهذا مثال مجىء المنصوب بالألف، وذاك مثال مجىء المجرور بالألف.

والثانى أن (إنّ) بمعنى نَعَمْ مثلها فيما حُكِى أن رجلا ســأل ابن الزبير شــيئا فلم يعطه، فقال لعن الله ناقة حملتنى إليك، فقال إنَّ ورَاكَبها، أى نعم ولعنَ اللهُ راكبهَا، و(إنّ) التى بمعنى نعم لا تعمل شيئا، كما أن نَعَمْ كذلك، فـ (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف، أى: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خبر (هــذان) لأن لام الابتــداء لاتدخل على خبر المبتدأ. والثالــث: أن الأصل (إنه هذان لهما ساحران)، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر (إن) ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشــأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وســلم: «إنَّ مِنْ أَشَــدِّ النَّاسِ عَذَابا يومَ القيامةِ المصوِّرُون» ومن قول بعض العرب: إنّ بِــكَ زيدٌ مأخوذ. والرابع: أنه لما ثنى (هذا) اجتمع ألفان ألف هذا وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الســاكنين فمن قَدَّرَ المحــذوف ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبهــا فــى الجر والنصب ياء، ومن قَدَّرَ العكس لم يغير الألف عن لفظها، والخامس: أنه لــا كان الإعراب لا يظهر فــى الواحِدِ وهو (هذا) جعل كذلك فــى التثنية؛ ليكون المثنى كالمفــرد لأنه فرع عليه، واختار هذا القــولَ الإمامُ العلامة تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيميــة – رحمــه الله تعالى –، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًّا أفصح من إعرابه، قــال: وقد تفطَّــن لذلك غير واحد مــن حُذَّاق النحــاة. ثم اعترض على نفســه بأمرين: أحدهما: أن الســبعة أجمعوا على الياء فى قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾[1] مع أن (هاتــين) تثنية (هاتا) وهو مبنــى، والثانى: أن الذى مبنى وقد قالوا فى تثنية اللذين فى الجــر والنصب، وهى لغة القرآن كقوله تعــالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[2]. وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء (هاتين) بالياء على لغة الإعراب لمناســبة (ابنتى) – قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناســبة، كما أن البناء فى ﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾[3]أفصح من الإعراب، لمناســبة الألف فى (هذان) للألف فى (ساحران) وأجاب عن الثانى بالفرق بين (اللذان) و(هذان) بأن (اللذان) تثنية اســم ثلاثى فهو شــبيه بالزيدان، و(هذان) تثنية اســم علــى حرفين فهو عريق فــى البناء لشــبهه بالحروف. قال – رحمــه الله تعالى–:

(١) القصص (٢٧).

(٢) فصلت (٢٩).

(٣) طه (٦٣).

وقـد زعـم قوم أن قراءة من قرأ (إن هذان) لحـنٌ، وأن عثمان رضى الله عنه قال: إن فى المصحف لحنا وسَتُقِيمُه العرب بألسـنتها، وهذا خـبر باطل لا يصح من وجوه، أحدها: أن الصحابة - رضى الله عنهم - كانوا يتسـارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيـف يقـرّون اللحن فى القرآن؟ مـع أنهم لا كلفة عليهم فى إزالتـه، والثانى: أن العرب كانت تسـتقبح اللحن غاية الاسـتقباح فى الكلام فكيف لا يسـتقبحون بقاءه فى المصحف؟ والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب سـتقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأن المصحـف الكريم يقف عليـه العربى والعجمى، والرابع: أنه قد ثبت فى الصحيح أن زيـد بـن ثابت أراد أن يكتب (التابوت)[١] بالهاء علـى لغة الأنصار فمنعوه من ذلك: ورفعـوه إلى عثمـان - رضى الله عنهم - فأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولما بلغ عمر - رضى الله عنه - أن ابن مسـعود - رضى الله عنه - قرأ ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[٢] علـى لغـة هذيل أنكر ذلك عليه، وقال: أَقرِىء الناس بلغة قريش، فإن الله تعالى إنما أنزلـه بلغتهم، ولم ينزله بلغة هذيل، انتهى كلامه ملخصا. وقال المهدوى فى شـرح الهدايـة: ومـا روى عن عائشـة - رضى الله عنها - من قولهـا (إن فى القرآن لحنا وسـتقيمه العرب بألسـنتها) لم يصح ولم يوجد فى القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح فى العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٣] والقـرآن محفوظ مـن اللحن والزيادة والنقصان، انتهى. وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان - رضى الله تعالى عنه - كما تقدم من كلام ابن تيمية - رحمه الله -، لا عن عائشـة - رضى الله عنها - كما ذكره المهدوى، وإنما المروى عن عائشة ما رواه الفراء عن أبى معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها - رضى الله عنها - سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾[٤] بعد قولهُ (لكن الراسخون) وعن قوله تعالى فى المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[٥] وعـن قوله تعالى فـى طه: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ فقالت: يا بـن أخى هذا خطأ فى الكاتـب روى هذه القصة الثعلبى وغيره من المفسـرين، وهذا أيضـا بعيد الثبوت عن عائشـة - رضى الله عنها -؛ فإن القراءات كلها موجهة كما مر فى هذه الآية، وكما سـيأتى إن شـاء الله تعالى فى الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وعلى قراءة جميع السبعة فى (المقيمين) و(الصابئون) وقراءة الأكثر فى (إن هذان) فلا يتجه القول بأنهما خطأ لصحتها فى العربية وثبوتها فى النقل. ثم قلت (وألحق به اثنتان وثنتان، مطلقـا، وكلا وكلتـا مضافين إلى مضمـر). أقول: ألحق بالمثنى خمسـة ألفاظ، وهى:

---

(١) من سورة القصص آية (٢٧). (٢) يوسف (٣٥). (٣) فصلت (٤٢).
(٤) النساء (١٦٢). (٥) المائدة (٦٩).

مطابع دار أخبار اليوم

اثنان، للمذكرين، واثنتان، للمؤنثتين، فى لغة الحجاز، وثنتان لهما فى لغة تميم، هذه الثلاثة تجرى مجرى المثنى فى إعرابه دائما، من غير شرط، وإنما لم يسمها مثناة لأنها ليست اختصارا للمتعاطفين، إذا لا مفرد لها لا يقال (اثن) ولا (اثنة) ولا (ثنت) ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[1] ف (اثنتا) فاعل بانفجرت وقوله تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾[2] و(اثنان) مرفوع: إما على أنه خبر لمبتدأ، وهو شهادة، وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وإنما قدرنا هذا المضاف لأن المبتدأ لابد أن يكون عين الخبر، نحو (زيد أخوك) أو مشبها به نحو زيد أسد والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشابهة بهما، وأما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: مما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان. ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾[3] ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[4] - ف (اثنين) مفعول به، و(اثنتين) مفعول مطلق، أى إماتتين، وكذلك و(أحييتنا اثنتين) ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[5] فاثنى مفعول (بعثنا) وعلامة نصبه الياء. والكلمتان الرابعة والخامسة: كلا، وكلتا، وشرط إجرائهما مجرى المثنى إضافتهما إلى الضمير، تقول جاءنى كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وكذا فى كلتا، قال الله تعالى: - ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[6] فـ (أحدهما) فاعل، و(كلاهما) معطوف عليه، والألف علامة لرفعه؛ لأنه مضاف إلى الضمير، ويقرأ (إما يبلغانِّ) بالألف، فالألف فاعل، و(أحدهما) فاعل بفعل محذوف تقديره إن يبلغه أحدهما أو كلاهما، وفائدة إعادة ذلك التوكيد، وقيل إن (أحدهما) بدل من الألف أو فاعل (يبلغان) على أن الألف علامة، وليسا بشىء، فتأمل ذلك. فإن أضيفا إلى الظاهر كان بالألف على كل حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة فى تلك الألف، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[7] أى: كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئا، فـ (كلتا) مبتدأ، و(آتت أكلها) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر وعلامة الرفع فى كلتا ضمة مقدرة على الألف، لا نفس الألف؛ فإنه مضاف للظاهر. ثم قلت: (الخامس جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها).

---

(١) البقرة (٦٠). (٢) المائدة (١٠٦). (٣) يس (١٤).
(٤) غافر (١١). (٥) المائدة (١٢). (٦)الإسراء (٢٣).
(٧) الكهف (٣٣).

وأقول: الباب الخامس مما خرج عن الأصل: جمع المذكر السالم، واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهندات وزينبات، وبالسالم عن المكسر كغلمان وزيود. وحكم هذا الجمع أنــه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء المكســور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكســرة والفتحة، تقول: جاء الزيدون والمسلمون، ومررت بالزيدين والمســلمين، ورأيت الزيدين والمســلمين، وإنما مثلت بالمثالــين ليعلم أن هذا الجمع يكون فى أعلام العقلاء وصفاتهم. فإن قلت فما تصنع فى المقيمين من قوله تعالى فى ســورة النساء: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] "إنــه جاء بالياء، وقــد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكــون بالواو لأنه معطوف على المرفــوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر الســالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع بـ (الصابئون) من قوله تعالى فى الســورة التى تليها: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[2] فإنه جاء بالواو، وقد كان مقتضــى قياس ما ذكرت أن يكون و(الصابئــين) بالياء لأنه معطوف على المنصوب، والمعطــوف على المنصوب منصوب، وجمع مذكر الســالم ينصب بالياء كما ذكرت؟.

قلت: أمــا الآية الأولى ففيها أوجه أرجحها وجهان: أحدهما: أن (المقيمين) نصبٌ على المدح وتقديره: وأمدح المقيمين. وهو قول ســيبويه والمحققين، وإنما قطعت هذه الصفــة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة علــى غيرها. وثانيهما: أنه مخفوض؛ لأنــه معطوف على (ما) فــى قوله تعالى: (بما أنزل إليــك) – أى: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وفى مصحف عبد الله و(المقيمون) بالواو وهى قراءة مالــك بن دينار والجحدرى وعيســى الثقفى، ولا إشــكال فيها. وأمــا الآية الثانية ففيهــا أيضا أوجــه، أرجحها وجهــان: أحدهما: أن يكون (الذين هــادوا) مرتفعا بالابتــداء، و(الصابئــون والنصارى) عطــف عليه، والخبر محــذوف، والجملة فى نيــة التأخــير عما فــى حيز (إنّ) مع اسمهــا وخبرها، كأنه قيــل: إن الذين آمنوا بألســنتهم من آمــن منهم – أى بقلبه – بالله إلىآخر الآية، ثــم قيل: والذين هادوا والصابئــون والنصارى كذلــك، والثانى: أن يكون الأمر ما ذكرنــا من ارتفاع (الذين هــادوا) بالابتــداء وكون مــا بعده عطفا عليــه ولكن يكون الخبر المذكــور له ويكون خــبر (إنّ) محذوفــا مدلولا عليه بخــبر المبتدأ، كأنه قيــل: إن الذين آمنوا من آمن منهــم، ثم قيــل: والذين هادوا إلى آخــره، والوجه الأول أجــود؛ لأن الحذف من

(١) النساء (١٦٢).
(٢) المائدة (٦٩).

الثانــى لدلالــة الأول أولى من العكس، وقرأ أبى كعــب و(الصابئين) بالياء وهى مروية عن ابن كثير، ولاإشكال فيها.

ثم قلت: (وألحق به أُولُو، وعَالَمُون وأَرَضُون وسِنُون وعِشْرُونَ وبابُهما، وأَهْلُونَ وعِلِّيُوُنَ ونحوُه). وأقول: ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ: منها أولو، وليس بجمع وإنما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذو، ومن شواهده قوله تعــالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[1] (لا) ناهية (يأتل) فعل مضارع مجــزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء وأصله (يأتلى)، ومعناه يحلــف، وهو يفتعل مــن الألية وهى اليمن، أو من قولهم (مــا ألوت جهدا) أى ما قصرت، وعلى الأول فأصل (أن يؤتوا) على أن لا يؤتوا، فحذفت على ولا، كما قال الله تعــالى: – ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[2]. – أى: لأن لا تضلوا، وعلى الثانى فأصلــه فى أن يؤتوا، فحذفت (فى) خاصة، وقــرىء (ولا يأتلّ) وأصله (يتألّى) وهو يتفعّــل من الألية، و(أولو) فاعل يأتل، وعلامــة رفعه الواو، و(أولى) مفعول بيؤتوا، وعلامــة نصبه الياء. وقال الله تعــالى: – ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[3]، فهذا مثال المجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب ومنها (عَالَمُون) و(عِشْرُون) وبابه إلى التِّسْعِين، فإنها أسماء جموع أيضا لا واحد لها من لفظها. ومنها (أَرَضُونَ) وهو بفتح الراء، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل؛ لأن مفرده أرض ساكن الراء، والأرض مؤنثة بدليــل –﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[4] – وهــى مما لا يعقل قطعا، وإنما حق هذا الإعراب – أى: الذى يجمع بالواو والنون أن يكون فى جمع تصحيح لمذكر عاقل تقول هذه أَرَضُون، ورأيت أَرَضين، ومررت بأَرَضين، وفى الحديث «مَنْ غَصَبَ قَيْدَ شِبْرٍمِنْ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَــبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ القيامةِ» وربما ســكنت الراء فى الضرورة، كقوله:

لَقَدْ ضَجَّـتِ الأَرْضُـونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِى　　هَدَادٍ خَطِيبُ فَـوْقَ أَعْـوَادِ مِنْبَــــرِ

ومنها (سِــنُون) وهو كأَرَضُون؛ لأنه جمع سَــنَةٍ، وسنة مفتوح الأول، وسنون مكسور الأول، وسنة مؤنث غير عاقل، وأصله سَنَوٌ أو سَنَةٌ، بدليل قولهم فى جمعة بالألف والتاء: سَنَوات، وسَنَهات، وقولهم فى اشتقاق الفعل منه: سَانَهْتُ، وسَانَيْتُ وأصل سانَيْتُ سانوت، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف، ومن شواهد سنين قوله تعالى: – ﴿ وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[5] – تقرأ (مائة) على وجهين:

(١) النور (٢٢).　(٢) النساء (١٧٦).　(٣) الزمر (٢١).
(٤) الزلزلة (٢).　(٥) الكهف (٢٥).

منوّنــة، وغــير منوّنــة، فمــن نونهــا فـ (ســنين) بــدل من ثــلاث، فهــى منصوبة واليــاء علامــة النصــب، قيــل: أو مجــرورة بدل مــن مائــة، والياء علامــة الجر، وفيــه نظــر؛ لأن البدل يعتــبر لصحته إحلاله محــل الأول مع بقاء المعنــى، ولو قيل ثــلاث ســنين اختــل المعنى كما تــرى، ومــن لم ينوّنها فســنين مضــاف إليه، فهى مخفوضــة واليــاء علامة الخفض، ولم تقع فــى القرآن مرفوعة، ومثالهــا قول القائل:

ثــم انْقَضَــتْ تِلْـكَ السّــنــوُنَ وَأَهْلُهَــا فَكَأَنَّهــــا وَكَأَنَّهُـــــمْ أَحْـــــلاَمُ

وأشــرت بقولى (وبابهما) إلى أن كل ما كان كســنين فى كونــه جمعا، لثلاثى، حذفت لامه، وعَوَّضَ عنها هاء التأنيث فإنه يعرب هذا الإعراب وذلك كقُلَةٍ وقِلينَ وعِزَةٍ وعِزينَ وعِضــةٍ وعِضِين قــال الله تعــالى: - ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾[١]- أى: فرقا شــتى، لأن كل فرقــة تعــترى إلى غير من تعترى إليــه الفرقة الأخــرى، وانتصابها على أنها صفــة لمهطعين بمعنى مســرعين، وانتصــاب مهطعين على الحال، وقــال الله تعالى:- ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾[٢]- فعضــين: مفعــول ثان لجعــل منصوب بالياء وهى جمــع عِضَة، واختلف فيها، فقيل أصلها عِضْوٌ، من قولهم: عَضَّيْتُه تعضيةَ إذا فرقته، قــال رؤيــة[٣]: (ولَيْسَ دِيــنُ اللهِ بالُعَضَّى) يعنــى بالمفرَّق: أى جعلــوا القرآن أعضاء، فقال بعضهم: ســحر، وقال بعضهم: كهانة، وقال بعضهم: أســاطير الأولين، وقيل: أصلها عضــه من العضه، وهو الكذب والبهتان.وفى الحديث "لا يعضه بعضكم بعضا".

ثم قلت (الســادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فإنها ترفع بثبوت النون، وتنصــب وتجزم بحذفها، وأما نحو (أتحاجّونى) فالمحذوف نون الوقاية، وأما (إلا أن يعفــون) فالواو أصل، والفعل مبنى بخلاف -﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾.- وأقول: الباب الســادس مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمســة، وهى كل فعل مضارع اتصل به ألــف اثنين، أو واو جمــع، أو ياء مخاطبة. وحكمها أن ترفــع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والســكون، مثال الرفع قوله تعالى:- ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾[٤]- (وأَنْتُم تَعْلَمُون)، (وأنتم تَشْهَدُون)، (فهُمْ لاَ يَشْعرُوُن) - فالمضارع فــى ذلك كلــه مرفوع، لخلوه عن الناصب والجازم، وعلامــة رفعه ثبوت النون، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى - ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾[٥]- (فلم تفعلوا) جازم ومجزوم و(لن تفعلوا) ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون؛ فإن قلت: فما

---

(١) المعارج (٣٧). (٢) الحجر (٩١). (٣) رؤية بن العجاج (شاعر).
(٤) الرحمن (٥٠). (٥) البقرة (٢٤).

مطابع دار أخبار اليوم

صنـع فى قوله تعالى:-﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾[١] - فإن (أنْ) ناصبة والنون ثابتة معه؟ قلت: ليسـت الواو هنا واو الجماعة، وإنما هى لام الكلمة فى قولك زيد يعفو وليسـت النون هنا نون الرفع، وإنما هى اسـم مضمر عائد - على المطلقات، مثلها فى-﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[٢] والفعل مبنى لاتصاله بنون النسـوة، ووزن يعفون على هذا يَفْعُلْن، كما أنك إذا قلت (النسوة يخرجن) أو (يكتبن) كان ذلك وزنه، وأما إذا قلت (الرجال يعفون) فالواو واو الجماعة، والنون علامة الرفع، والأصل يعفون، بواويـن أولاهمـا لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاسـتثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة وهى الواو الأولى، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الأولى وإنما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور: أحدها أن الأولى جزء (كلمة). والثانية كلمة، وحذف جزء أسـهل من حذف كل، الثانى: أن الأولى آخر الفعل، والحذف بالأواخر أولى، الثالث: أن الأولى لا تدل على معنى، والثانية دالة علـى معنى، وحذف مـا لا يدل أولى من حذف ما يدل، ولهـذه الأوجه حذفوا لام الكلمـة فـى (غاز) و(قاض) دون التنوين، لأنه جىء به لمعنى، وهو كلمة مسـتقلة، ولا يوصـف بأنـه آخر، إذ الآخر الياء، ونزيد وجها رابعـا، وهو أنه صحيح والياء معتلـة، فلما حذفت الواو صار وزن يعفون يفعون، بحذف اللام، ولهذا إذا أدخلت عليـه الناصـب أو الجازم قلت: (الرجـال لم يعفوا) و(لن يعفـوا)، فاعرف الفرق.

ثم قلت: (السابع الفعل المعتل الآخر، كيغزو ويخشى ويرمى، فإنه يجزم بحذفه ونحو - (إنه من يتقى ويصبر) - مؤولٌ).

وأقول: هذا خاتمة الأبواب السـبعة التى خرجت عن القياس، وهو الفعل الذى آخـره حرف علـة، وهو الواو والألـف والياء، فإنه يجزم بحـذف الحرف الأخير نيابـة عن حذف الحركة، تقـول: (لم يغزُ) و(لم يخشَ) و(لم يرمِ) قال الله تعالى:- ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾[٣] - الـلام لام الأمـر (يـدع) فعل مضارع مجـزوم، وعلامة جزمه حذف الواو، (وناديه) مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها، والتقديـر فليدع أهـل ناديه: أى أهـل محلته وقال الله تعـالى - ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٤] - ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾[٥] فهـذان مثـالان لحذف الألف وقال الله تعـالى:- ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[٦]. (لمـا) حـرف جـزم لنفى المضـارع وقلبه ماضيـا كمـا أن (لم) كذلك، والمعنى أن الإنسـان لم يقض بعض مـا أمره الله تعالى

(١) سورة البقرة (٢٣٧). (٢) البقرة (٢٢٨). (٣) العلق (١٧).
(٤) التوبة(١٨). (٥) البقرة (٢٤٧). (٦) عبس (٢٣).

بــه حتــى يُحرج من جميع أوامــره، وهذا مثال حــذف الياء، والله أعلــم. وأما قوله تعالى: –﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾[1] – بإثبات الياء فى (يتقى) وإســكان الراء فى (يصبر) على قراءة قنبل فمؤول، هذا جواب ســؤال تقديره إن الجازم وهو (من) دخل على (يتقى) ولم يحذف منه حرف العلة، وهو الياء، فالجواب عنه أن (منْ) موصولة لا أنها شــرطية، وسكون الراء من (يصبر) إما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفا، أو لأنه وصل بنيــة الوقف، أو على العطــف على المعنى؛ لأن (منْ) الموصولة بمنزلة الشــرطية لعمومها وإبهامها. ثم قلت:

(فصل: تقدر الحركات كلها فى نحو (غلامى) ونحو (الفتى) ويسمى مقصورا، والضمة والكسرة فى نحو (القاضى) ويسمى منقوصا، والضمة والفتحة فى نحو (يخشى) والضمة فى نحــو (يدعو ويرمى) وأقــول: الذى تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدر فيه الحركات الثلاث، وما تقدّر فيه حركتان، وما تقدّر فيه حركة واحدة. فأما الذى تقدّر فيه الحركات الثــلاث فنوعان: أحدها: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر ســالما، ولا منقوصا، ولا مقصورا، وذلك نحو (غلامى وغلمانى ومسلماتى) فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحــركات مقدرة على ما قبل الياء، والذى منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانســها، وهى الكسرة، فاستحال حينئذ المجىء بحر كات الإعراب قبل الياء، إذ المحــل الواحــد لا يقبل حركتين فى الآن الواحد، فتقول (جــاء غلامى) فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء، (ورأيت غلامى) فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء، و(مررت بغلامى) فتكون علامة جره كســرة مقدرة على ما قبل الياء، لا هذه الكســرة الموجودة كما زعم ابن مالك لأنها كسرة المناسبة وهى مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد اســتقرارها. واحترزت بقولى (وليس مثنى ولا جمع مذكر ســالما) من نحو (غلامَىّ ومسلمىّ) فإن الياء تثبت فيهما جرا ونصبا مدغمة فى ياء المتكلم والألف تثبت فــى المثنى رفعا، وليس شــىء من الحرف المدغم ولا مــن الألف قابلا للتحريك. وقولى و(لا منقوصا) لأن ياء المنقوص تدغم فى ياء المتكلم، فتكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا. وقولى ولا (مقصورا) لأن المقصورتثبت ألفه قبل الياء، والألف لا تقبل الحركة، فهو كالمثنى رفعا، قال الله تعالى: – ﴿ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞ ﴾[2] – فنوديت البشرى مضافة إلى ياء المتكلم، وفى الألف فتحة مقدرة لأنه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون – يا بُشْرٰى – بغير إضافة، فالمقدر

(١) يوسف (٩٠).
(٢) يوسف (١٩).

فى الألف إما ضمة كما فى قولك (يا فتى) لمعين وإما فتحة على أنه نداء شائع مثل –﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ ﴾[1] – إلا أنه لم ينوّن لكونه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث. والنوع الثانى: المقصور وهو: الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمة (كالفتى والعصا) تقول: (جاء الفتى ورأيت الفتى) و(مررت بالفتى) فتكون الألف ساكنة على كل حال، وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحركها. ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى – رحمه الله يتشوق إليه ويشكو له نُحُولَهُ، فقال:

سَلِّمْ عَلَى الْمَوْلَى الْبَهَاءِ وَصِفْ لَهُ ... شَوْقِى إِلَيْهِ وَأَنَّنِى مَمْلُوكُهُ
أَبَدًا يُحَرِّكُنِى إِلَيْهِ تَشَوُّقِى ... جِسْمِى بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ
لِكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِى ... أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

أما الذى تقدر فيه الحركتان فنوعان: أحدهما ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة، وهو المنقوص، وهو: الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو (القاضى والداعى) تقول: (جاء القاضى) و(مررت بالقاضى) بالسكون و(رأيت القاضى) بالتحريك وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال، وإنما ظهرت الفتحة للخفة، قال الله تعالى: – ﴿ فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ﴾[2]– ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[3]–﴿ وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ ﴾[4] –﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[5] –والتراقى جمع ترقوة بفتح التاء وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق.

والنوع الثانى ما تقدر فيه الضمة والفتحة، وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: (هو يخشى) و(لن يخشى) فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر فقلت: (لم يخش) قال الله تعالى– ﴿ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَا ﴾[6].– وأما الذى تقدر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتل بالواو كـ (يدعو) والفعل المعتل بالياء كـ (يرمى)؛ فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستثقال تقول: (هو يدعو) و(هو يرمى) فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة ويظهر فيهما شيئان: أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفتها نحو (لن يدعو) و(لن يرمى). وقال الله تعالى: – ﴿ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗا ﴾[7]– ﴿ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا ﴾[8]–﴿ لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ ﴾[9]–﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾[10]–﴿ لَّن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ ﴾[11] – الثانى الجزم بحذف الآخر،

---

(١) يس (٣٠). (٢) العلق (١٧). (٣) الأحقاف (٣١). (٤) مريم (٥).
(٥) القيامة (٢٦). (٦) القصص (٧٧). (٧) الكهف (١٤). (٨) هود (٣١).
(٩) الفرقان (٤٩). (١٠) القيامة (٤٠). (١١) المجادلة (١٧).

نحــو (لم يدع ولم يرم) قــال الله تعالى: – ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[١] – ﴿ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[٢] – ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾[٣] – وانتصاب مرحا على الحال: أى ذا مرح وقرئ مرحا بكسر الراء. ثم قلت:

باب

(البنــاء ضــدّ الإعــراب، والمبنى إما أن يطرد فيه الســكون وهو المضــارع المتصل بنون الإنــاث، نحو (يتربصــن) و(يرضعن) أو الماضى المتصل بضمير رفــع متحرك كـ (ضربت) و(ضربنا)، أو الســكون أو نائبه، وهو الأمر، نحو (اضرب، واضربا، واضربوا، واضربى، واغــز واخش وارم) وأقــول: قد مضى أن الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل فى آخر الكلمــة، وذكــرت هنا أن البناء ضدّ الإعراب، فكأننى قلت: ليس البناء أثرا يجلبه العامل فــى آخر الكلمة، وذلك كالكســرة فى (هؤلاء) فإن العامــل لم يجلبها، بدليل وجودها مع جميــع العوامل. والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا؛ وذلك كلزوم (هؤلاء) للكسرة و(منذُ) للضمة و(أين) للفتحة.

ولما فرغت من تفســيره شــرعت فى تقسيمه فقسمته تقسيما غريبا لم أسبق إليه، وذلك أننى جعلت المبنى على تسعة أقسام:

الأول المبنى على السكون وقدمته لأنه الأصل.

والثانى المبنى على الســكون أو نائبه المذكور فى الباب الســابق، وثنيت به لأنه شبيه بالسكون فى الخفة.

والثالث المبنى على الفتح، وقدمته على المبنى على الكسر لأنه أخف منه.

والرابع المبنى على الفتح أو نائبه المذكور فى الباب السابق.

والخامس المبنى على الكسر، وقدمته على المبنى على الضم لأنه أخف منه.

والسادس المبنى على الكسر أو نائبه المذكور فى الباب السابق.

والسابع المبنى على الضم.

والثامن المبنى على الضم أو نائبه.

والتاسع ماليس له قاعدة مستقرة، بل منه ما يبنى على السكون، وما يبنى على الفتح، وما يبنى على الكســر، وما يبنى على الضم، وسأشــرحها مفصلة إن شــاء الله تعالى شرحا يزيل عنها خفاءها.

---

(١) الإسراء (٣٦).

(٢) القصص (٧٧).

(٣) الإسراء (٣٧).

مطابع دار أخبار اليوم

الباب الأول: مالزم البناء على السكون

وهو نوعان: أحدهما المضارع المتصل بنون الإناث، كقوله تعالى: -﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[١] -﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[٢] - فيتربصن ويرضعن: فعلان مضارعان فى موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون، وهذان الفعلان خبريان لفظا طلبيان معنى، ومثلهما (يرحمك الله!) وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة؛ فكأنهن امتثلن؛ فهما مخبر عنهما بموجودين. الثانى: الماضى المتصل بضمير رفع متحرك نحو (ضربْتُ) و(ضربْتَ) و(ضربْتِ) و(ضربْنا زيداً). والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح، فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء فى المثل الثلاثة الأول، لأنها فاعل و(نا) فى المثال الرابع فاعل، وهما متحركان، وأعنى بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من (نا) وهو النون متحرك، فلذلك بنيت الأمثلة على السكون. واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذى هو الأصل فيه نحو (ضربك زيدٌ) و(ضرَبَنا زيدٌ) وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن، نحو (ضربا وضربوا) فإنه لا يقتضى سكون الفعل أيضا، بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الألف مفتوحا ويضم قبل الواو، وأما نحو: -﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾[٣] - ونحو: -﴿ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴾[٤]- فالأصل اشْتَرَيُوْا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن ودعووا بواوين أولهما مضمومة قبل (الضمير) الساكن، ثم تحريك الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى (دعوا هنالك ثبورا) قالوا: ياثبوراه، أى يا هلاكاه.

الباب الثانى: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحد

وهو فعل الأمر وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه، فيبنى على السكون (اضرب) وعلى حذف النون فى نحو (اضربا) و(اضربوا) و(اضربى) وعلى حذف حرف العلة فى نحو (اغزُ) و(اخشَ) و(ارم) ومن غريب ما يحكى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قولَ بعضً المعربين فى قوله عز وجل: -﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾[٥] - أن (قولا) مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا قول مشهور

---

(١) سورة البقرة (٢٢٨). (٢) البقرة (٢٣٣). (٣) البقرة (١٦).
(٤) الفرقان (١٣). (٥) طه (٤٤).

بين الطلبة، فخفاؤه على من يتصدى للإقراء غريب والفاء فى الآية الكريمة عاطفة لقولا علـى (اذهبا) من قوله تعـالى: – ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾[١]– وكل منهما فعل أمر وفاعل وهما مبنيان على حذف النون، و(له) جار ومجرور متعلق بقولا، وسمى ابن مالك هذه اللام لام التبليغ، ومثلـه: –﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[٢] –﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾[٣] –﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[٤] – و(قـولا) مفعـولا مطلق، و(لينا) صفة له، أى قولا متلطفا فيه ولا تغلظا عليه، والقول اللين قد جاء مفسـرا فى قوله تعالى: – ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴾[٥]. ثم قلت (أو الفتح، وهو سبعة: الماضى المجرد كضرب وضربك وضربا، والمضارع الذى باشرته نون التوكيد، نحو: (لِيُنْبَذَنَّ – وليُسجَنَنَّ – ولَيَكُونَنْ) بخلاف نحو: (لتبْلوُنَّ – ولا يصُدَّنَّكَ) – وما ركب من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام نحو: (أَحَدَ عَشَـرَ) ونحو: هو يأتينا صباحَ مسـاءَ وَبعْضُ القومُ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ ونحو هو جارى بيت بيت: أى ملاصقا ونحو (بعلبك) فى لغـة، والزمن المبهم المضاف لجملـة، وإعرابه مرجـوح قبل الفعل المبنى نحو * على حين عاتبت المشـيب على الصبا *

وعلى حين يستصبين كل حليم وراجح قبل غيره، نحو –﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٦]–وقوله: *علـى حين التواصل غير دانـى، والمبهم المضاف لمبنى نحو: (ومن خزى يومئذ) – (ومنا دون ذلك) – (لقد تقطع بينكم)، (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) – ويجوز إعرابه. وأقول:

الباب الثالث من المبنيات: ما لزم البناء على الفتح، وهو سبعة أنواع:

النوع الأول: الماضى المجرد مما تقدم ذكره، وهو الضمير المرفوع المتحرك، نحو (ضرب) و(دحرج) و(اسـتخرج) و(ضربا) و(ضربك) و(ضربه)، وأما نحو (رمى) و(عفا) فأصله (رمى) و(عَفَوَ) فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض، والفتحة مقدرة فى الألف، ولهذا إذا قدر سـكون الآخر رجعـت الياء والواو فقيل: (رميت وعفيت) كما سـيأتى. النوع الثانى: المضارع الذى باشرته نون التوكيد، كقوله تعالى: – ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾[٧] – واحترزت باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى: – ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾[٨]– فـإن الفعل فى ذلك معرب وإن أكد بالنون، لأنه قد فصل بينهمـا بالواو التى هى ضمير الفاعل، وهى ملفوظ بها فى قوله تعالى: – (لتبلون) – ومقدرة

---

(١) طه (٤٣). (٢) الاسراء (٥٣). (٣) النور(٣٠).
(٤) المائدة (١١٧). (٥) النازعات (١٨– ١٩). (٦) المائدة (١١٩).
(٧) الهمزة (٤). (٨) آل عمران (١٨٦).

مطابع دار أخبار اليوم

فى قوله تعالى :– (وَلَتَسْـمَعنَّ) – إذ الأصل (ولتســمعونن) فحذفت نون الرفع اســتثقالا لاجتماع الأمثال، فالتقى ســاكنان الواو والنــون المدمغة، فحذفت الواو لالتقــاء الســاكنين. النوع الثالث: ما ركب تركيب المــزج من الأعداد. وهو الأحد عشــر، والإحدى عشــرة تقول: جاءنى أحد عشــر ورأيت أحد عشــر، ومررت بأحد عشــر، ببناء الجزءين على الفتح، وكذلك القول فى الباقى إلا (اثنى عشر) و(اثنتى عشرة) فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى: بالألف رفعا، وبالياء جــرا ونصبا. النوع الرابع: ما ركب تركيــب المزج من الظروف: زمانية كانت أو مكانية، مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان يأتينا صباح مســاء، والأصل صباحا ومساء، أى فى كل صباح ومساء، فحذف العاطف، وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشر، قال الشاعر:

وَمَـنْ لَا يَصْرِفِ الوَاشِيـنَ عَنْهْ صَبَاحَ مَسَـاءَ يَبْغُـوُهُ خَبَـالاَ[1]

ولو أضفت فقلت (صباحَ مَسَــاءٍ) لجاز، أى: صباحاً ذا مســاءٍ، فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناســبة، وإن كان الصباح والمساء لايجتمعان، ونظيره فى الإضافة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾[2]– فأضيف الضحى إلى ضمير العشية، وقيــل الأصــل أو ضحى يومها، ثم حذف المضــاف، ولا حاجة إلى هذا، وتقول: فلان يأتينا يوم يوم: أى يوما فيوما: أى كل يوم، قال الشاعر:

آتِ الرِّزْقُ يَوْمَ يوم فَأَجْمِلْ طَلَبا وَابْغِ لِلقَيامَةِ زَادَا[3]

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك ســهلت الهمزة بين بين، وأصله بينها وبــين حرف حركتها، فحذفت ما أضيف إليــه بين الأولى وبين الثانية، وحذف العاطف، وركب الظرفان، وقال الشاعر:

نَحْمِى حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا[4]

والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان تركيب خَمَسةَ عَشَــرَ، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفا واحدا فى موضع نصب على الحالَ، إذ المراد وبعض القوم يســقط وسطا، والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة، يقال رجل حامى الحقيقة، أى أنه شهم لا يضام. النوع الخامس:

(١) لم يستدل على قائله. (٢) النازعات (٤٦). (٣) لم يستد على قائله.
(٤) البيت لعبيد بن الأبرص الكندى.

ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال. يقولون: فلان جارى بيت بيت وأصله بيتا لبيت: أى ملاصقا فحذف الجار وهو اللام، وركب الاسمان، وعامل الحال ما فى قوله (جارى) من معنى الفعل، فإنه فى معنى مجاورى، وجوزوا أن يكون الجار المقدر (إلى)، وأن لا يقدر جار أصلا، بل فاء العطف، وقالت العرب أيضا (تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ) أى متفرقين وهو بالخاء المعجمة قال الشاعر يصف ثورا يطعن الكلاب بقَرْبِهِ:

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شَرَارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا[1]

وفى الحديث كان عليه الصلاة والسلام (يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ) أى يتعهدنا بها شيئا فشيئا مخافة السآمة علينا، قال أبو على: (هو من قولهم: تساقطوا أخول أخول: أى شيئا بعد شىء) وكان الأصمعى يرويه (يتخوننا) بالنون – ويقول: معناه يتعهدنا. فإن قلت: ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذى أنشدته فى النوع الذى قبله؟ فإن زعمت أن (بين بين) فيه حال قلت: معنى قولى هناك إنه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال لا أنه نفسه حال، بخلاف هذا النوع؛ فإن المركب نفسه حالٌ، لأنه ليس بظرف {بخلاف (بين بين) فإنه ظرف} وإذا أخرجت شيئا من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعينت الإضافة وامتنع التركيب، تقول: هذه همزة بين بين مخفوض الأول غير منون والثانى منوناً، ومثله فلان يأتينا كل صباح مساء قال:

وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ[2]

وهذا يفهم من كلامى فى المقدمة، فإنى قلت: (وما ركب من الظروف والأحوال) فعلم أن البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية، وأنها متى فقدت وجب الرجوع إلى الإعراب، وإنما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك فى الظروف أكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم. فإن قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم: وقعوا فى حَيْصَ بَيْصَ أى فى شدّة يعسر التخلص منها. قلت هو شاذ فلذلك لم أتعرض لذكره فى هذا المختصر ولم يقع فى التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف وإنما وقع فيه تركيب الأعداد نحو –﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[3] – ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[4]– ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[5]

(١) البيت من كلام ضابىء البرجمى. (٢) البيت للفرزدق. (٣) يوسف (٤).
(٤) البقرة (٦٠). (٥) المدثر (٣٠).

مطابع دار أخبار اليوم

أى: على سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها، وقيل: صنفا من الملائكة، وقرىء (تســعة أعشر) جمع عَشِيرٍ مثل أيمُن جمع يمين، وعلى هذا فتسعة مرفوعة، وأعشر مخفوض بالإضافة منون – ومجىء هذا التركيب فى الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه فى الظروف. النوع الســادس: الزمن المبهم المضاف لجملة، وأعنى بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان، فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذ الإعراب والبناء على الفتح، ثــم تارة يكون البناء أرجح من الإعراب، وتارة العكس، فالأول إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى كقوله:

عَلَى حينَ عَاتَبْتُ المشيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْــتُ أَلَّمَّــا أَصْـحُ والشَّـيْبُ وَازِعُ[1]

يروى (على حين) بالخفض على الإعراب و(على حين) بالفتح على البناء، وهو الأرجــح؛ لكونه مضاف إلى مبنى، وهو عاتبت، والثانى إذا كان المضاف إليه جملة فعليــة فعلها معرب، أو جملة اسمية، فــالأول كقوله تعالى: – ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2] – فيــوم: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعل المضارع معــرب كما تقدم، فكان الأرجح فى المضاف الإعراب، فلذلك قرأ الســبعة كلهم إلا نافعــا برفــع اليوم على الإعراب، لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البنــاء، والبصريون يمنعون فى ذلك البناء، ويقدرون الفتحة إعرابا مثلها فى (صمت يوم الخميس) والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كون الشىء ظرفا لنفسه، والثانى كقول الشاعر:

تــذَكَّرْ مَــا تَــذَكَّرْ من سُلَيْمَـى عَلَى حينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِى[3]

روى بفتح الحين على البناء، والكســر على الإعراب، ولا يجيز البصريون غيره. النوع السابع: المبهم المضاف لمبنى، سواء كان زمانا أو غيره، ومرادى بالمبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، كـ (مثل) و(دون) و(بين) ونحوهن، مما هو شــديد الإبهام، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتســب من بنائه، كما تكتســب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: – ﴿ وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ﴾[4] – يقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبنى وهو إذ وبجره على الإعــراب، وقال الله تعــالى: – ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[5] – (منا) جار ومجرور خبر مقدم

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى. (٢) المائدة (١١٩). (٣) لم يستدل على قائله.
(٤) هود (٦٦). (٥) الجن (١١).

و(دون) مبتدأ مؤخر، وبنى على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبنى وهو اسم الإشاره ولو جاءت القراءة برفع (دون) لكان ذلك جائزا كما قال الآخر:

أَلَـمْ تَرَيَـا أَنَّـى حَمَـيْتُ حَقِيقَتِـى وَبَاشَرْتُ حَدَّ المْوْتِ والمْوْتُ دُونُهـا[1]

الروايـة دونها، بالرفعَ وقال الله تعالى: - ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2] - يقرأ على وجهين: برفع (بين) على الإعراب؛ لأنه فاعل، وبفتحه على البناء، وقال الله تعالى: - ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[3] - يقرأ على وجهين: برفع (مثل) علـى الإعراب؛ لأنه صفة الحق وهو مرفوع، وبالفتح على البناء. ثم قلت: (أو الفتح أو نائبه، وهو اسم لا النافية للجنس، إذا كان مفردا نحو (لا رجلَ) و(لا رجـالَ) و(لا رجلين) و(لا قائمين) و(لا قائماتٍ) وفتح نحو (قائماتٍ) أرجح من كسـره. ولك فى الاسـم الثانى من نحو (لا رجلِ ظريف) و(لا ماء باردٌ) النصب والرفـع والفتح، وكـذا الثانى من نحو (لا حَولَ ولا قوةَ) إن فتحت الأول، فإن رفعتـه امتنع النصب فى الثانى، فإن فصـل النعت أو كان هو أو المنعوت غير مفرد امتنع الفتح) وأقول:

البـاب الرابع مـن المبنيات: ما لـزم الفتح أو نائبه - وهـو اثنان: الياء، والكسـرة - وذلك اسـم لا. وخلاصة القول فى ذلك أن (لا) إذا كانت للنفى، وكان المراد بذلك النفى اسـتغرق الجنس بأسـره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده، كان الاسـم مفردا، ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، ولو كان مثنى أو مجموعا، فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح فى مسألتين، والبناء على الياء فى مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح فى مسألة واحدة.

أما ما يسـتحق فيه البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسـم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس، أو مجموعاً جمع تكسـير، نحو رجال وأفراس تقول (لا رجـل فى الدار) و(لا فرس عندنا) و(لا رجال فى الدار) و(لا أفراس عندنا) وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالما، نحو (لا رجلين) و(لا قائمين). قال الشاعر:

تَعَـزَّ فَـلَا إِلفَيْـنِ بِالَعَيْشْ مُتِّعا وَلَكِـنْ لِـوُرَّادِ المَنُـونِ تَتَابُـعُ[4]

(١) لم يستدل على قائل معين. (٢) الأنعام (٩٤). (٣) الذاريات(٢٣).
(٤) أنشده الأشمونى رقم (٢٩٤) ولم يعرف له قائل معين.

مطابع دار أخبار اليوم

وقال آخر:

يُحْشَــرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَــاءَ إِلَّاوَقَــدْ عَنَتْهُمْ شُئُونُ(١)

وأما ما يســتحق فيه البناء على الكســر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعا بالألف والتاء المزيدتين نحو (مسلماتِ) تقول (لا مسلماتِ فى الدار) قال الشاعر:

إِنَّ الشَّبَـابَ الَّـذِى مَجْـدٌ عَوَاقِبُـهُ فيــهِ تلــذٌّ وَلَا لَــذاتَ للشّـِيبِ(٢)

يروى بكســر (لذاتِ) وفتحه. ولما ذكرت حكم اسم (لا) أوردت مسألتين يتعلقان بباب (لا).

المســألة الأولى: أن اسمها إذا كان مفردا، ونعــت بمفرد، وكان النعت والمنعوت متصلين، نحو (لا رجل ظريف فى الدار) جاز لك فى النعت ثلاثة أوجه:

أحدها النصب على محل اسم (لا) فإنه فى موضع نصب بلا ولكنه بنى فلم يظهر فيه إعراب فتقول لا رجل ظريفا فى الدار.

والثانــى الرفع على مراعاة محل لا مع اسمهــا فى موضع رفع بالابتداء، فتقول (لارجل ظريف فى الدار) برفع ظريف، وإنما كانت (لا) مع (رجل) فى موضع رفع بالابتداء، لأن (لا) قد صارت بالتركيب مع (رجل) كالشىء الواحد، وقد علمت أن الاسم المصدر به المخبر عنه حقه أن يرتفع بالابتداء.

والثالــث: الفتــح (لا رجلَ ظريفَ فى الــدار) وهو أبعدها عــن القياس، فلهذا أخرته فى الذكر، ووجه بعده هو أن فتحه على التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شــيئا واحدا، ووجه جوازه أنهم قــدروا تركيب الموصوف وصفته أولا ثم أدخلوا عليها (لا) بعد أن صار كالاسم الواحد، ونظيره قولك (لا خمسةَ عَشَرَ عندنا).

المســألة الثانية أن (لا) واسمها إذا تكرر نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) جاز لك فى جملة التركيب خمســة أوجــه، وذلك لأنه يجوز فى الاســم الأول وجهان: الفتح، والرفع، فإن فتحته جاز لك فى الثانى ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب، مثال الفتح قوله تعالى: –﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾(٣) – ومثال الرفع قول الشاعر:

هَــذَا لَعَمــرِكُمُ الصِّغَــارُ بِعَينـــهِ لا أُمَّ لِى إِنْ كَــانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ(٤)

---

(١) أنشده المؤلف فى أوضحه رقم (١٥٨). (٢) البيت لسلامة بن جندل السعدى.

(٣) سورة الطور (٢٣). (٤) البيت لهمّام بن مرة وينسب إلى حمزة بن حمزة بن قطى وينسب إلى غيرهما.

ومثال النصب قول آخر:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[١]

وإن رفعت الاسم الأول جاز لك فى الاسم الثانى وجهان: الفتح، والرفع، فالأول كقوله فى هذا البيت:

فَلاَ لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدَاً مُقِيمُ[٢]

والثانى كقوله تعالى: –﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[٣] – فى قراءة من رفعهما. ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثانى كما قلت (أو الكسر، وهو خمسة: العلم المختوم بويه كسيبويه، والجرمى يجيز منع صرفه، وفَعَالِ للأمر كنَزَالِ وَدَراكِ، وبنو أسد تفتحه، وفَعَال سبا للمؤنث كفَسَاقِ وخَبَاثِ، ويختص هذا بالنداء وينقاس هو ونحو نزال من كل فعل ثلاثى تام وفعال علما للمؤنث كخدام فى لغة أهل الحجاز، وكذلك (أَمْسِ) عندهم إذ أريد به معين، وأكثر بنى تميم يوافقهم فى نحو سَفَارِ وَوَبَارِ مطلقا، وفى أمس فى الجر والنصب، ويمنع الصرف فى الباقى). وأقول:

الباب الخامس من المبنيات مالزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العلم المختوم بويه كسيبويهِ وعمرويهِ ونقطويهِ وراهويهِ ونحو ذلك، فليس فيهن إلا الكسر وهو قول سيبويه والجمهور، وزعم أبو عمرو الجرمى أنه يجوز فيهن ذلك والإعراب إعراب ما لا ينصرف.

النوع الثانى: ما كان اسما للفعل وهو على وزن فعال وذلك مثل نزال بمعنى انزل ودَرَاكِ بمعنى أَدرِك وتراك بمعنى اترك وحَذَارِ بمعنى احذر قال الشاعر:

* **حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ**[٤] * وقال الآخر: * **تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا** *[٥]

وما أحسن قول بعضهم:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُوُلُ بملءِ فِيهَا حَذَارِ مِنْ بَطْشِى وَفَتْكِى[٦]
فَلاَ يَغْرُرْكُم مِنِّى ابْتِسَامٌ فَقَوِلِى مُضْحِكٌ والفعلُ مُبكِى

وبنو أسد يفتحون فَعَالِ فى الأمر لمناسبة الألف والفتحة التى قبلها. النوع الثالث: ما كان على فَعَالِ وهو سبٌّ للمؤنث، ولا يستعمل هذا النوع إلا فى النداء

---

(١) البيت لأنس بن العباس بن مرداس وقيل لأبى عامر جد العباس بن مرداس.

(٢) البيت لأمية بن الصلت. (٣) البقرة (٢٥٤).

(٤) من كلام أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى.

(٥) أنشده سيبويه ولم ينسبه. (٦) لأبى الفرج الساوى.

تقـول: يا خَبَاثِ بمعنى يا خبيثـة ويا دَفَارِ بالدال المهملة بمعنـى يامُنْتَنَةُ، ويالَكَاعِ بمعنـى يالئيمة، ومـن كلام عمَر رضى اللّهُ عنه – لبعض الجوارى: أتَتَشَـبَّهِينَ بالحرائرِ يَالَكَاعِ، ولا يقال جاءتنى لكاع ولا رأيت لكاع ولا مررت بلكاع فأما قوله:

أُطَـوِّفُ مَـا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى   إلى بَيْـتٍ قَعِيـدَتُهُ لَكَـاعِ[1]

فاسـتعملها فى غير النداء فضرورة شـاذة، ويحتمل أن التقدير: قعيدته يقال لها يالَكَاعِ فيكون جاريا على القياس. ويجوز قياسـاً مطَّرِداً صوغُ فَعَالِ هذا وفَعَالِ السابق وهو (الدالَ على الأمر) مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهى أن يكون فعلا، ثلاثيا، تاما، فيبنى من نَزَل نَزَالِ ومن ذَهَب ذَهَابِ ومن كَتَبَ كَتَابِ بمعنى انزِل واذهَبْ واكتُبْ، ويقال من فَسَقَ وفَجَر وزَنَى وسَـرَقَ يا فسَـاقِ ويا فَجَارِ ويا زَنَاءِ ويا سَـرَاقِ بمعنى يا فاسقة يا فاجرة يا زانية يا سارقة. ولا يجوز بناء شىء منها من نحو اللصوصية، لأنها لا فعل لها ولا من نحو دحرج واسـتخرج وانطلق؛ لأنهـا زائدة على الثلاثة، ولا من نحـو كان وظل وبات وصار لأنها ناقصة لاتامة. ولم يقع فى التنزيل فَعَالِ أمراً إلا فى قراءة الحسـن ﴿لَامَسَاسَ﴾[2] بفتح الميم وكسر السين وهو فى دخول (لا) على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا بأن لا ينتعش أى (لا يرتفع) (لاعثار) وفى معانى القرآن العظيم للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسِ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالِ وفى كتاب ليس لابن خالويه: لا مَسَاسِ، مثل دَرَاكِ ونَزَالِ انتهى، وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشرى والجوهرى على أنه من باب قَطَامِ وأنه معدول عن المصدر وهو المس.

النوع الرابع: ما كان على فَعَالِ وهو علم على مؤنث، مثل حَذَام وقَطَام وَرقَاش وَسجَاحِ بَالسـين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملةَ اسم للكذَّابة التى ادعتَ النبوةَ، وكَسَابِ. اسم لكلبة وسَكَاب: اسم لفرس، وهذه الاسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات: إحداها لأهل الحجاز، وهى البناء على الكسر مطلقا، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذَا قَالَـتْ حِـذَامِ فَصَـدِّقُـوهَا   فَإنّ القَـوْلَ مَا قَالَـتْ حِذَامِ[3]

والثانيـة لبعـض بنى تميـم، وهى إعرابه إعـراب مـا لا ينصرف مطلقـا. والثالثة لجمهورهـم، وهـى التفصيل بـين أن يكون مختوما بالـراء فيبنى على الكسـر، أو غير

(١) البيت للحطيئة.

(٢) طه (٩٧).

(٣) البيت لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية.

مختــوم بها فيمنع الصرف، ومثال المختوم بالراء (سَــفَارِ) بالســين المهملة والفاء اســم لماء، وحَضَارِ بالحــاء المهملة والضاد المعجمة اســم لكوكب، وَوَبَار بالباء الموحدة اســم لقبيلة، وظَفَارِ بالظاء المعجمة والفاء اســم بلده، قال الشاعر أنشده سيبويه:

مَتَى تَـرِدَنْ يَوْمًا سَفَـارِ تَجِدْبِهَا　　أُدَيْهِـمَ يَرْمِى المُسْتَجِيـزَ المُعَوِّرَا[١]

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين:

أَلَـمْ تَـرَوْا إرَمًـا وَعَادا　　أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ والنَّهَـارُ[٢]
وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَلَـى وَبَـارِ　　فَهَلَكَـتْ جَهْـرَةً وَبَـارُ

فبنى (وَبَارِ) الأول على الكســر وأعرب (وبار) الثانى وقيل: إن وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعــل، والجملة معطوفة على قوله: (هلكت)، وقــال: أولا هلكت بالتأنيث علــى معنى القبيلة، وثانيا (باروا) بالتذكير على معنى الحى، وعلى هذا القول فتكتب وباروا بالواو والألف كما تكتب (ساروا).

النــوع الخامــس (أمْسِ) إذا أرادت به معينا، وهــو اليوم الذى قبل يومك، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات: إحداها: البناء على الكســر مطلقا، وهى لغة أهل الحجاز، فيقولون (ذهب أمسِ بما فيه)، واعتكف أمسِ، وعجبت من أمسِ بالكسر فيهن. قال الشاعر:

مَنَــع البَقَــاءَ تَقَلُّبَ الشَّمْـسِ　　وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لاتُمسِـى[٣]

ثم قال:

الْيـومَ أَعْلَـمُ مَا يَجِـىءُ بِـهِ　　وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[٤]

الثانية إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقا، وهى لغة بعض بنى تميم، وعليها قوله:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُـذْ أَمْسَـا　　عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالى خَمْسًـا
يَأْكُلْنَ مَـا فِى رَحْلهِنَّ هَمْسًـا　　لا تَـرَكَ اللهُ لَهُـنَّ ضِرْسًـا[٥]

(١) البيت للفرزدق.
(٢) الأعشى ميمون بن قيس.
(٣، ٤) لتبع بن الأقرن وقيل هما لأسقف نجران.
(٥) لا يعلم قائل البيتين.

مطابع دار أخبار اليوم

وقد وهم الزجاجى فزعم أن من العرب من يبنى أمسَ على الفتح، واستدل بهذا البيت.

الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر، وهى لغة جمهور بنى تميم يقولون (ذهب أمسُ) فيضمونه بغير تنوين واعتكفت أمسِ وعجبت من أمس فيكسرونه فيهما، وهذا كله يفهم من قولى فى المقدمة (ويمنع الصرف فى الباقى) وقولى (فى الباقى) أردت به (أمس) فى الرفع وما ليس فى آخره راء من باب حَذَام وقَطَام. وإذا أريد بأمس يوما ما من الأيام الماضية، أو كُسِّر، أو دخلته (أل) أو أضيفَ أعربَ بإجماع، تقول (فعلت ذلك أمْساً) أى فى يوم من الأيام الماضية، وقال الشاعر:

مَـرَّتْ بِنَـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ   تَمِيسُ فِينَـا مِيسَـةَ العَرُوسِ[1]

وتقول ما كان أطْيَبَ أمَسَنَا وذكر المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى أن (أمس) يصغر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّر، ونص سيبويه على أنه لا يُصَغَّر وقوفا منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوع التكسير، فإن التكسير والتصغير أخوان، وقال الشاعر:

فَـإِنِّى وَقَفْـتُ اليَـومَ وَالأَمْـسِ قَبْلَـهُ   بِبَابِـكَ حَتَّى كَـادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ[2]

روى هذا البيت بفتح (أمس) على أنه ظرف معرب لدخول أل عليه، ويروى أيضا بالكسر، وتوجيهه: إما على البناء، وتقدير (أل) زائدة، أو على الإعراب على أنه قدر دخول (فى) على اليوم، ثم عطف (أمس) عليه عطف التوهم. وقال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[3] – الكسرةُ فيه كسرة إعراب لوجود أل، وفى الآية إيجاز ومجاز، وتقديرهما فجعلنا زرعها فى استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالأمس، فحذف مضافان واسم كأن، وموصوف اسم المفعول وأقيم فعيل مقام مفعول، لأنه أبلغ، منه ولهذا لا يقال لمن جرح فى أنملته (جريح) بل يقال له مجروح.

ثم قلت: (أو الضم وهو ما قطع لفظا لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة كَقَبْل وبَعَدْ وأوّل وأسماء الجهات، وألحق بها (علُ) المعرفة، ولا تضاف، (غيْرٌ) إذا

(١) قال المؤلف لم أقف على قائله.

(٢) البيت لنصيب بن رباح الأموى.

(٣) يونس (٢٤).

حـــذف مـــا تضاف إليه وذلك بعد لَيْسَ كقبضت عشْـــرةً لَيْس غير فيمن ضم ولم ينـــون، و(أى) الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا، نحو (أيهم أشدّ) وبعضهم يعربها مطلقا) وأقول:

الباب السادس من المبنيات ما لزم الضم، وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: ما قطع عن الإضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة: كقبل وبعد وأول، وأسمـــاء الجهات نحو قُدَّام وأمام وخلف، وأخواتهـــا كقوله تعالى: –﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1] – فـــى قراءة الســـبعة بالضم، وقدره ابـــنُ يَعِيشَ على أن الأصل من قبل كل شىء ومن بعده، انتهى، وهذا المعنى حقُ إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه لفظا ونوى معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسى:

لَعَمْـرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لأَوْجَلُ ⠀⠀ عَلَـى أَيِّنَـا تَعْـدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ[2]

وقول آخر:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ⠀⠀ لِقَـــاؤُكَ مِـــــنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[3]

وقـــولى (لفظـــا) احترازا من أن تقطع عنها لفظـــا ومعنى، فإنها حينئذ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك (أبْدأُ بِذَا أَوّلاً) إذا أردت ابدأ به متقدما ولم تتعرض للتقدم على ماذا، كقول الشاعر:

فَسَـاغَ لى الشَّرَابُ وَكُنتُ قَبْلاً ⠀⠀ أَكَـادُ أَغَـصُّ بِالمَـاءِ الفُرَاتِ(٤)

وقول الآخر:

ونَحـنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ ⠀⠀ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

وقـــرىء ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ بالخفض والتنوين على إرادة التنكير وقطـــع النظر عن المضاف إليه أى لفظـــا ومعنى وقرأ الجحدرى والعقيلى بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده.

النـــوع الثانـــى: ما ألحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشـــرة ليس غير والأصل ليـــس المقبوض غير ذلك، فأضمر اســـم (ليس) فيها، وحـــذف ما أضيفت إليه (غير) وبنيت (غير) على الضم، تشبيها لها بقبل وبعد لإبهامها.

---

(١) الروم (٤). ⠀ (٢) لمعن بن أوس. ⠀ (٣) نُسب إلى عتى بن مالك العقيلى.

(٤) نسب إلى عبد الله بن يعرب والصواب ليزيد بن الصعق.

ويحتمل أن التقدير: ليس غير ذلك مقبوضا، ثم حذف خبر (ليس) وما أضيفت إليه (غير) وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب. والوجه الأول أولى؛ لأن فيه تقليلا للحذف، ولأن الخبر فى باب كان يضعف حذفه جدا. ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط كما مثلنا، وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم (لا غير) فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس)، أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة.

النوع الثالث: ما ألحق بقبل وبعد: من (عَلُ) المراد به معين، كقولك: أخذت الشىء الفلانى من أسفل الدار، والشىء الفلانى من عَلُ: أى من فوق الدار، قال الشاعر:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ[1]

ولا تستعمل (علُ) مضافة أصلا، ووقع ذلك فى كلام الجوهرى، وهو سهو ولو أرادت بَعلُ مجهولا غير معروف تعين الإعراب كقوله: (كَجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْل من علِ[2]) أى من مكان عال.

النوع الرابع: ما ألحق بقبل وبعد من (أى) الموصولة: وأعلم أن أيًّا الموصلة معربة فى جميع حالاتها، إلا فى حالة واحدة، فإنها تبنى فيه على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان: أحدهما: أن تضاف، الثانى: أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا، وذلك كقوله تعالى: -﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[3] (ثم) حرف عطف على جواب القسم، وهو قوله تعالى: - ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾[4] - واللام لام التوكيد التى يُتَلَقَّى بها القسم مثلها فى (لنحشرنهم) و(ننزع) فعل مضارع مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر، والنون للتوكيد، (من كل) جار ومجرور متعلق بننزع (شيعة) مضاف إليه، و(أى) مفعول، وهو موصول اسمى يحتاج إلى صلة وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و(أشد) خبر مبتدأ محذوف: أى أيهم هو أشد، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأى، و(على الرحمن) متعلق بأشد و(عتيا) تمييز وكان الظاهر أن تفتح أى؛ لأن إعراب المفعول النصب، إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها، وهو المقدر بقولك (هو) ومن العرب من يعرب أيا فى أحوالها كلها، وقد

(١) البيت للفرزدق يهجو جريرا. (٢) عجز البيت وهو لامرء القيس وصدره (مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبلٍ مُدْبِرٍمعا...)
(٣) مريم (٦٩). (٤) مريم ٦٨.

قرأ هرون ومعاذ ويعقوب (أيهم أشد) بالنصب، قال سيبويه: وهى لغة جيدة، وقال الجَرمـيُّ خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل: أى: كلهم ينصب ولا يضم والمعنى أقسم بربك لنجمَعَنّ المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقترنين فى السلاسل، كل كافر معه شيطانه فى سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا: أى جراءة وقيل: فجورا وكذبا، وقيل: كفرا، أى: لننزعن رؤساءهم فى الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جرما، والأكثر جراءة ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾[1] أى أحق بدخول النار، يقال صلى يصلى صليا كما يقال لقى يلقى لقيا ويقال صلى صليا مثل مَضَى يَمْضِى مُضيّا.

ثم قلت: (أو الضم أو نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة، نحو (يازيد) و(يا زيدان) و(يا زيدون).

وأقول.

الباب السابع: من المبنيات: مالزم الضم أو نائبه (وهو الألف والواو) وهو نوع واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة. ونعنى بالمفرد هنا: ما ليس مضافا ولا شبيها به، ولو كان مثنى أو مجموعا، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم (لا) ونعنى بالمعرفة: ما أريد به معين، سواء كان علما أو غيره. فهذا النوع يبنى على الضم فى مسألتين: إحداهما أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالما، نحو يازيد ويارجل وقول الله تعالى: -﴿ قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾[2]، ﴿ قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ ﴾[3]، ﴿ يَـٰصَـٰلِحُ ٱئْتِنَا ﴾[4]، ﴿ قَالُوا۟ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴾[5]-.

الثانية: أن يكون جمع تكسير، نحو قولك يا زيود

- ويبنى على الألف إن كان مثنى نحو يا زيدان ويا رجلان إذا أريد بهما معين ويبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالما نحو يا زيدون ويا مسلمون إذا أريد بهما معين، وأما إذا كان المنادى مضافا، أو شبيها بالمضاف، أو نكرة غير معينة، فإنه يعرب نصبا على المفعولية، فلا يدخل فى باب البناء فالمضاف كقوله، يا عبد الله ويا رسول الله وفى التنزيل -﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[7] - أى يا فاطر السموات -﴿ أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾[8] - أى يا عباد الله ويجوز أن يكون (عباد الله) مفعولا

---

(١) مريم (٧٠). (٢) هود (٤٦). (٣) هود (٤٨).
(٤) الأعرف (٧٧). (٥) هود (٥٣). (٦) سبأ (١٠).
(٧) الزمر(٤٦). (٨) الدخان (١٨).

مطابع دار أخبار اليوم

بـــأدوا كقوله تعالى - ﴿ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[١] - ويجـــوز أن يكون (فاطر) صفة لله تعالى خلافا لسـيبويه. والشـبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شـىء من تمام معناه، كقولك: ياكثيراً برُّه ويا مُفيضاً خَيْرَهُ ويا رفيقا بالعباد والنكرة كقول الأعمى يارجلا خذ بيدى وقول الشاعر:

أَيَا رَاكِبـاً إِمّـا عَرَضْـتَ فَبـلِّغَـنْ   نَدَامَاى مِنْ نَجْـران أَنْ لاَ تَلاقِيـاَ[٢]

ويجوز فى المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر تنوينة، كقوله الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ   يَاعِديًّا لَقدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى[٣]

وأن يبقى مضموما كقوله:

سَـلاَمُ اللهِ يَـامطـرُ عَلَيها   وَلَيْسَ عَلَيكَ يَـامَطَرُ السَّلامُ[٤]

ويجـــوز فـــى المنادى أيضا أن يفتح فتحة إتباع، وذلك إذا كان علما موصوفا بابن، متصل به، مضاف إلى علم، كقولك يازيد بن عمرو وقول الشاعر:

يَـاطَلحةَ بـنَ عُبَيْدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ   لَكَ الجِنَـانُ وبُوِّئْتَ المَهَـا العِينَـا[٥]

وبقاء الضم أرجح عند المبرد، والمختار عند الجمهور الفتح. تم قلت:

(وأمـــا أن لا يطـرد فيه شـئ بعينه، وهو الحـــروف كهل وثم وجير ومنـــذ وبقية الأسماء غير المتمكنة، وهى سـبعة: أسماء الأفعال كصه وآمين وإيه وهيت، والمضمرات: كقومى وقمتُ وقمتَ وقمـتِ والإشـارات: كذى وثم وهؤلاء والموصلات: كالذى والتـى والذين والأولاء فيمن مده وذات فيمن بناه وهو الأفصح إلا ذين وتين واللذين واللتين فكالمثنى وأسماء الشرط وأسماء الأستفهام: كمن وما وأين إلا أيا فيهما، وبعض الظروف كإذ والآن وأمس وحيث مثلنا).

وأقول: لما أنهيت القول فى المبنيات السـبعة المختصة شرعت فى بيان مالا يختص وحصرت ذلـك فى نوعـين: أحدهما الحروف، وقدمتها لأنها أقعد فى بـاب البناء، والثانى: الأسماء غير المتمكنـة، وحصرتها فى سـبعة أنواع وفصلتهـا، ومثلث كلا منها، ورتبـت أمثلة الجميع على مـا يجـب لها، فبـدأت بما بنى على السـكون لأنه الأصل فـى البناء، ثم ثنيـت بما بنى على

---

(١) الشعراء (١٧).

(٢) البيث لعبد يغوث بن وقاص الحارثى.

(٣) البيت لمهلهل بن ربيعة وقيل لأخيه عدى يرثيه.

(٤) البيت للأحوص الأنصارى.

(٥) ثالث ثلاثة أبيات يقولها أبو بكر الصديق فى طلحة بن عبدالله.

الفتح لأنه أخف من غيره ثم ثلثت بما بنى على الكسر، ثم ختمت بما بنى على الضم. فمثال ما بنى على السكون من الحروف هل وبل وقد ولم، ومثال: ما بنى منها على الفتح ثم وإن ولعل وليت، ومثال ما بنى منها على الكسر جَيْرِ – بمعنى نعم – واللام والباء فى قولك لزيد وبزيد ولا رابع لهن إلا(م اللهِ) فى لغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيتها، ومثال ما بنى منها على الضم منذ فى لغة من جَرّ بها وقولهم فى القسم (مُ الله) بضم الميم، و(مُنُ الله) فيمن ضم الميم والنون، ومن قال فيهما وفى (م الله) أنها محذوفة من قولهم (أيمن الله) فلا يصح ذكرها هنا، فإنها على هذا القولَ من باب الأسماء، لا من باب الحروف. ومثال ما بنى على السكون من أسماء الأفعال صَهْ بمعنى اسكت ومَهْ بمعنى انكفف ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم، لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدى، ومثال ما بنى منها على الفتح (آمين) بمعنى استجب لما ثقل بكسر الميم وبالياء بعدها بنى على الفتح، كما بنى أين وكيف عليه لثقل الياء، وفيه أربع لغات: إحداها: (آمين) بالمد بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا، ولكن فيها بعد عن القياس؛ إذ ليس فى اللغة العربية اسم على فاعيل. وإنما ذلك فى الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل ومن زعم بعضهم أنه أعجمى وعلى هذه اللغة قوله:

* **وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ أَمِينا**[1] * والثانية: كالأولى، إلا أن الألف ممالة للكسرة بعدها، رويت عن حمزة والكسائى. والثالثة: (أمين) بقصر الألف على وزن قدير وبصير قال:

* **آمِينَ فَزَادَ اللهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا**[2] * وهذه اللغة أفصح فى القياس وأقل فى الاستعمال حتى إن بعضهم أنكرها قال صاحب الإكمال: حكى ثعلب القصر وأنكره غيره وقال إنما جاء مقصورا فى الشعر انتهى. وانعكس القول عن ثعلب على ابن قُرْقُول فقال: أنكر ثعلب القصر إلا فى الشعر وصححه غيره وقال صاحب التحرير فى شرح مسلم: وقد قال جماعة إن القصر لم يجىء عن العرب، وأن البيت إنما هو *(فآمين زاد الله ما بيننا بعدا)* والرابعة: آمِّين بالمد وتشديد الميم. روى ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا، نقل ذلك عنهم الواحدى فى البسيط، وقال صاحب الإكمال: حكى الدوادى تشديد الميم مع المد وقال هى لغة شاذة

---

(١) البيت لقيس بن الملوح وصدره (يارب لا تَسلبَنِّى حبها أبدا....)

(٢) البيت لم يستدل قائله وصدره تَبَاعَدَ مِنىِّ فَطْحُلُ إذا سَأَلْتَهُ......

ولم يعرفها غيره، انتهى، قلت أنكر ثعلب والجوهرى والجمهور أن يكون ذلك لغة، وقالوا: لا نعرف آمِّين إلاجمْعا بمعنى قاصدين كقوله تعالى – ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾[١] – ومثال ما بنى منها على الكسر إيه – بمعنى امض فى حديثك – ولا تقل بمعنى – حَدِّثْ كما يقولون لما بَيَّنْت لك فى مَهْ وأما قوله: «(إيهْ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِه)»[٢] فليس بعربى، وعند الأصمعى أنها لا تستعمل إلا منونة، وخالفوه فى ذلك، واستدلوا بقول ذى الرمة: «(وَقَفْنَا فَقُلْنَا إيه عَنْ أمِّ سَالم[٣])» وكان الأصمعى بخطىء ذا الرمه فى ذلك وغيره ولا يحتج بكلامه، ومثال: ما بنىَ منها على الضم: هَيْتُ بمعنى تهيأت قال تعالى: – ﴿وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَ﴾[٤]– وقيل المعنى هلم لك فلك تبيين مثل سقيالك وقرىء مُثَلِّثَة التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف كما فى أين وكيف، والضم تشبيها بحَيْثُ، وقرىء (هِئْتُ) بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة بضم التاء، وهو على هذا فعل ماض وفاعل، من هاء يهاءُ كشاء يشاء، أو من هاءَ يهىءُ كجاء يجىءُ. ومثال ما بنى من المضمرات على السكون قُومى وقُوما وقُومُوا ومثال مابنى منها على الفتح: قمتَ للمخاطب المذكر، ومثال ما بنى منها على الكسر: قمت للمخاطبة، ومثال مابنى على السكون من أسماء الإشارة ذا للمذكر وذى للمؤنث، ومثال مابنى منها على الفتح ثَمَّ بفتح الثاء إشارة إلى المكان البعيد قال الله تعالى: – ﴿وَأَزۡلَفۡنَا ثَمَّ ٱلۡأٓخَرِينَ﴾[٥] أى وأزلفنا الأخرين هنالك، أى قربناهم ومثال مابنى منها على الكسر: هؤلاءِ ومثال مابنى منها على الضم: ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلاءُ بالضم فلذلك ذكرت هؤلاء فى المقدمة مرتين: أولاهما تضبط بالكسر، والثانية بالضم. ومثال مابنى على السكون من الموصلات الذى والتى ومن وما ومثال مابنى منها على الفتح الذين ومثال مابنى منها على الكسر الأولاء بالمد لغة فى الأولى بمعنى الذين قال الشاعر:

أَبَـى اللهُ لِلشُّـمِّ الأَولاءِ كَـأَنَّهُـمْ ... سُيُـوُفٍ أجَادَ القَيْنُ يوما صِقَالها[٦]

ومثـال مابنـى منهـا على الضـم ذاتُ بمعنى التى، وذلـك فى لغة بعـض طيئ، حكى الفـراء أنـه سمـع بعض السـؤال يقـول فـى المسـجد الجامـع: (بالفضْـلِ ذو فَضَّلَكُم اللهُ بـه والكرامـةُ ذاتُ أَكَرَمكُـم اللهُ بـه) بضم ذاتُ مـع أنها صفة للكرامة أى أسـألكم بالفضـل، وقولـه (بَهْ) بفتح البـاء وأصله (بِهَـا) فحذفت الألف ونقلـت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَـلْبِ كسـرتها. ثم اسـتثنيت من أسماء الإشـارة والأسماء الموصلة ذين وتـين واللذيـن واللتين فذكـرت أنهما كالمثنـى، وأعنى بذلـك أنهما معربـان: بالألف

(١) سورة المائدة (٢). (٢) نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير. (٣) ذو الرمة غيلان بن عقبة وعجز البيت – وما بال تكليم الديار البلاقع. (٤) يوسف (٢٣). (٥) الشعراء (٦٤).
(٦) البت لكثير عزة.

رفعا، وبالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا، كما أن الزيدين والرجلين كذلك، وفهم من قولى (كالمثنى) أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وهو كذلك؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيد وعمرو؛ ألا ترى أنهما لما اعتقد فيهما الشيوع والتنكير جازت تثنيتها، ولهذا قلت: الزيدان والعمران فأدخلت عليهما حرف التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما، وذا والذى لا يقبلان التنكير؛ لأن تعريف ذا بالاشارة، وتعريف (الذى) بالصلة وهما ملازمان لذا والذى، فدل ذلك على أن ذين واللذين ونحوهما أسماء تثنية بمنزلة قولك هما، وأنتما، وليسا بتثنية حقيقة، ولهذا لم يصح فى ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك فى هما وأنتما. فإن قلت: فهلا استثنيت من الموصلات (أيا) أيضا فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا؟ قلت: قد علم مما قدمت أن (أيا) مبنية فى هذه الحالة، معربة فيما عداها، فلم أحتج إلى إعادته. ومثال المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون من وما، ومثال المبنى منهما على الفتح أين وأيان، وليس فيهما مابنى على كسر ولا ضم فأذكره.

فإن قلت: من أسماء الشرط حيثما وهى مبنية على الضم. قلت: المبنى على الضم حيث، واسم الشرط إنما هو حيثما فما اتصلت بحيث وصارت جزءا منها، فالضم فى حشو الكلمة، لا فى آخرها، واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام (أيا) فإنها معربة فيهما مطلقا بإجماع مثال الاستقهامية فى الرفع قوله تعالى – ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[1] – ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[2] – ومثالها فى النصب – ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[3] –﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[4] فأيكم فيهما مبتدأ وأى من قوله تعالى – (فأى أيات الله تنكرون) – مفعول به لتنكرون، وأى من قوله تعالى (أىَّ منقلب ينقلبون) مفعول مطلق لينقلبون، وليست مفعولا به لسيعلم، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها فى الخفض – ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[5] فأى – فى هذه الأية مخفوضة لفظا مرفوعة محلا؛ لأنها مبتدأ، والباء زائدة، والأصل أيكم المفتون، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون، لأنهما تنازعاها، وهما معلقان عن العمل بالاستفهام، وفى الآية مباحث أخرى.

ومثال الظرف المبنى على السكون (إذ) وهو ظرف لما مضى من الزمان، ويضاف لكل من الجملتين، نحو:– ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[6] – ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[7] – ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[8]

---

(١) النمل (٣٨). (٢) التوبة (١٢٤). (٣) غافر (٨١). (٤) الشعراء (٢٢٧).
(٥) القلم (٦،٥). (٦) الأنفال (٢٦). (٧) الأعراف (٨٦). (٨) الزخرف (٣٩).

مطابع دار أخبار اليوم

–وتأتى ظرفا لما يستقبل نحو: – ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾(١) وقوله تعالى – ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ – بعد قوله سبحانه –﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾(٢) وتأتى للتعليل نحو – ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾(٣) أى ولأجل اعتزالكم إياهم والاستثناء فى الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره ومنقطع إن كانوا يخصون غير الله سبحانه بالعبادة وكذلك البحث فى قوله تعالى – ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾(٤)– وتأتى للمفاجأة كقوله:

استقْدِرِ اللهَ خَيْـرا وارضَيَـنَّ بـِهِ   فَبيْنَمـاَ العُسْـرُ إذْ دَارتْ مَيَـاسِيرُ(٥)

ومثال المبنى منها على الفتح (الآنَ) وهو اسم لزمن حضر جميعه أو بعضه؛ فالأول نحو قوله تعالى: – ﴿الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾(٦) – وفى هذه الآية حذف الصفة، أى بالحق الواضح، ولولا أن المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة والثانى نحو قوله تعالى – ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾(٧) – الآية، وقد تعرب، كقوله:

لِسَلْمَـى بـِذَاتِ الحَـالِ دَارٌ عَرَفْتَهـا   وأُخْرَى بـِذَاتِ الجِـذْعِ أيَاتُهـاَ سَطْـرُ(٨)
كأَنَّهُمـاَ مِـلآنِ لـم يَتَغَيَّـراَ   وَقَـدْ مَـرَّ للدَّارَيـن مِنْ بَعدِناَ عَصْرُ

أصله (كأنهما من الآن) فحذف نون (مِنْ) لالتقائها ساكنة مع لام (الآن) ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأعرب (الآن) فخفضه بالكسرة.

ومثال ما بنى منها على الكسر: (أمْس) وقد مضى شرحه، وإنما ذكرته هناك لشبهه بمسألة حَذَام فى اختلاف الحجازيين والتميميين فيه، وإنما كان حقه أن يذكر هنا خاصة لأنه كلمة بعينها، وليس فردا داخلا تحت قاعدة كلية.

ومثال ما بنى منها على الضم (حيثُ) وهو ظرف مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد، كقوله:

* أَمَا تَرَىَ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً *(٩)

وقد يفتح، وقد يكسر، وبعضهم يعربه، وقرىء – ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١٠) بالكسر، فيحتمل الإعراب والبناء. ثم قلت:

---

(١) غافر (٧٠ – ٧١).
(٢) الزلزلة (١).
(٣) الكهف (١٦).
(٤) الشعراء (٧٥ – ٧٧)
(٥) البيت لعنبر بن البيد العذرى.
(٦) البقرة (٧١).
(٧) الجن (٩).
(٨) البيتان لأبى صخر الهذلى.
(٩) أنشدة بن عقيل رقم (٣٢٢).
(١٠) القلم (٤٤).

(باب الاسم نكرة وهو ما يقبل رب)

وأقول: ينقسم الاسم:— بحسب التنكير والتعريف — إلى قسمين: نكرة وهو الأصل، ولهذا قدمته، ومعرفة، وهو الفرع، ولهذا أخرته. وعلامة النكرة أن تقبل دخول (رُبَّ) عليها نحو رجل وغلام، تقول (رُبَّ رجلٍ) و(رُبَّ غلامٍ) وبهذا استدل على أن (من) و(ما) قد يقعان نكرتين، كقوله:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غيظا قَلْبَهُ   قَدْ تَمنَىَّ لِيَ مَوْتا لم يُطَعْ[1]

وقوله:

لا تَضِيقَنَّ بالأمُور فَقَدْ تُكْشَفُ غَمَّاؤَهاَ بغير احْتِيالِ
رُبمَّاَ تَكْرهُ النفُوسُ مِن الأَمْرِ لَهُ فُرْجُةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[2]

فدخلت (رُبَّ) عليهما، ولا تدخل إلا على النكرات، فعلم أن المعنى رب شحص أنضجت قلبه غيظا، وربَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس. فإن قلت: فإنك تقول: (رُبَّهُ) رجلا وقال الشاعر:

رَبَّــهُ فِتْيــةً دَعَــوْتُ إلَــى مَــا   يُــورِثُ المجْـدَ دَائِبـاً فَـأَجَـابـُوا(٣)

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه رُبّ، فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات. قلت: لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة، بل هو نكرة، وذلك لأن الضمير فى المثال والبيت راجع إلى ما بعده من قولك (رجلا) وقول الشاعر (فتية)، وهما نكرتان، وقد اختلف النحويون فى الضمير الراجع إلى النكرة: هل هو نكرة أو معرفة؟ على مذاهب ثلاثة: أحدها، أنه نكرة مطلقا، الثانى أنه معرفة مطلقا، الثالث أن النكرة التى يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير، أو جائزته: فإن كانت واجبة التنكير كما فى المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته كما فى قولك (جاءنى رجل فأكرمته) فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرة فى المثال والبيت واجبة التنكير لأنهما تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما كانت فى قولك جاءنى رجل فأكرمته جائزة التنكير لأنهما فاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة، وأن يكون معرفة، تقول جاءنى رجل وجاءنى زيد. ثم قلت:

---

(١) البيت لسويد بن أبى كاهل.
(٢) لأمية بن الصلت وقيل لأبى قيس اليهودى.
(٣) أنشدة المؤلف فى أوضحه رقم ٢٩٣.

مطابع دار أخبار اليوم

ومعرفة وهى ستة:

أحدها المضمر، وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب. وأقول: أنواع المعارف ستة:

أحدها المضمر ويسمى (الضمير) أيضا، وتسمية الكوفيون الكناية والمكنىَّ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح. وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن، أو مخاطب نحو أنت وأنتما، أو غائب نحو هو وهما. وإنما سمى مضمرا من قولهم (أضمرت الشىء) إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم (أضمرت الشىء فى نفسى) أو من الضمور، وهو الهزال؛ لأنه فى الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة – وهى التاء والكاف والهاء. والهمس: هو الصوت الخفىّ. فإن قلت: يَرِدُ على الحد الذى ذكرته للمضمر الكافُ من (ذلك) فإنها دالة على المخاطبِ، وليست ضميرا باتفاق البصريين، وإنما هى حرف لا محل له من الإعراب. قلت: لا نسلم أنها دالة له على المخاطب، وإنما هى دالة على الخطاب، فهى حرف دال على معنى، ولا دلالة له على الذات ألبتة؛ وكذلك أيضا الياء فى (إياى) والكاف فى (إياك) والهاء فى (إياه) ليست مضمراتٍ، وإنما هى على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو (إيا) ولكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان من عَنَوْا به احتاج إلى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه. ثم أتبعت قولى (غائب) بأن قلت: معلوم نحو: (إنا أنزلناه) أو متقدم مطلقا نحو: (والقمر قدرناه) أو لفظا لارتبة نحو: (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) أو رتبة نحو: فأوجس فى نفسه خيفة موسى – أو مؤخرا مطلقا فى نحو: (قل هو الله أحد) – (وقالوا ما هى إلا حياتنا الدنيا) و(نعم رجلا زيد)، و(ربه رجلا) و(قام وقعد أخواك) و(ضربته زيدا) ونحو قوله:

* **جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بنَ حَاتم** *

والأصح أن هذا ضرورة) وأقول: لابد للضمير من مفسر يُبينُ ما يراد به فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له، وإن كان لغائب فمفسره نوعان: لفظ، وغيره، فالثانى نحو: (إنَّا أنزلَناهْ) أى القرأن وفى ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غنى عن التفسير، والأول نوعان: غالب، وغيره، فالغالب أن يكون متقدما، وتقدمه على ثلاثة أنواع: تقدم فى اللفظ والتقدير، وإليه الإشارة بقولى (مطلقا) وذلك نحو:

﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾(١) والمعنى قدرنا له منازل، فحذف الخافض، أو التقدير ذا منازل، فحذف المضاف، وانتصاب (ذا) إما على الحال، أو على أنه مفعول ثان لتضمين (قدرناه) معنى صيرّناه وتقدم فى اللفظ دون التقدير، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾(٢) وتقدم فى التقدير، دون اللفظ، نحو: ﴿ فَأَوۡجَسَ فِى نَفۡسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾(٣) لأن إبراهيم مفعول فهو فى نية التأخير، و(موسى) فاعل فهو فى نية التقديم، وقيل إن فاعل (أوجس) ضمير مستتر، وإن (موسى) بدل منه، فلا دليل فى الآية.

والنوع الثانى أن يكون مؤخرا فى اللفظ والرتبة، وهو محصور فى سبعة أبواب:

أحدها باب ضمير الشأن، نحو (هو أو – هى – زيد قائم) أى: الشأن والحديث أو القصة، فإنه مفسر بالجملة بعده، فإنها نفس الحديث والقصة، ومنه ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٤) – ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾(٥).

والثانى أن يكون مخبرا عنه بمفسره، نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾(٦) أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

والثالث الضمير فى باب (نعم) نحو نعم رجلا زيد – ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾(٧) فإنه مفسر بالتمييز.

والرابع مجرور (رُبَّ) نحو (رُبَّهُ رجلا) فإنه مفسر بالتمييز قطعا.

والخامس الضمير فى باب التنازع إذا أعملت الثانى واحتاج الأول إلى مرفوع، (نحو قاما وقعد أخواك) فإن الألف راجعة إلى الأخوين.

والسادس الضمير المبدل منه ما بعده، كقولك فى ابتداء الكلام: (ضربته زيدا) وقول بعضهم (اللهمَّ صلِّ عليهِ الرءوُفُ الرحِيمُ).

والسابع الضمير المتصل بالفاعل المقدَّم على المفعول المؤخَّرِ، وهو ضرورة على الأصح، كقوله:

جَزَى رَبُّـهُ عنِّـى عِـدىَّ بـنَ حـاتِـم   جَـزَاءَ الكِـلاَبِ العَـاويـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ(٨)

فأعيد الضمير من (رَبُّهُ) إلى (عَدِىّ) وهو متأخر لفظا ورتبة ثم قلت:

---

(١) يس (٣٩). (٢) البقرة (١٢٤). (٣) طه (٦٧). (٤) الإخلاص (١).
(٥) الحج (٤٦). (٦) الجاثية (٢٤). (٧) الكهف (٥٠).
(٨) البيت لأبى الأسود الدؤلى وقيل للنابغة الجعدى وقيل لعبد الله بن همارق.

العلم

(الثانى العلم، وهو شخصى إن عين مسماه مطلقا كزيد، وجنسى إن دل بذاته على ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كأسامة ومن العلم الكنية واللقب، ويؤخر عن الاسم غالبا تابعا له مطلقا، أو مخفوضا بإضافته إن أفردا).

وأقول: الثانى من أنواع المعارف: العلم، وهو نوعان: علم شخصى، وعلم جنس. فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا: أى بغير قيد. فقولنا اسم جنس يشمل المعارف والنكرات، وقولنا (يعين مسماه) فصل مخرج للنكرات؛ لأنها لا تعين مسماها، بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها، أعنى أنها تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان وقولنا (بغير قيد) مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنها إنما تعين مسماها بقيد. كقولك: الرجل فإنه يعين مسماه بقيد الألف اللام، وكقولك: (غلامى) فإنه يعين مسماه بقيد الإضافة، بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قيد، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور ولا غيبة، بخلاف التعبير عنه بأنت وهو، وعبرت فى المقدمة عن الاسم بقولى: (إن عين مسماه) وعن نفى القيد بقولى (مطلقا) قصدا للاختصار، وعلم الجنس عبارة عما دل، إلخ، وبيان ذلك أَنَّ قولك أسَامة أشجعُ من ثُعَالةَ فى قوة قولك: الأسد أشجع من الثعلب والألف واللام فى هذا المثال لتعريف الجنس، وأن قولك (هذا أسامة مقبلا) فى قوة قولك (هذا الأسد مقبلا) والألف واللام فى ذلك لتعريف الحضور، واحترزت بقولى بذاته من الأسد والثعلب فى المثال المذكور؛ فإنهما لم يدلا على ذى الماهية بذاتهما، بل بدخول الألف واللام. ثم بينت أن العلم ينقسم إلى اسم، كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة، وإلى لقب وهو: ما أشعر برفعة كزين العابدين أو بضعة كقفة وبطة، وإلى كنية، وهو مابدىء بأب أو أم، كأبى بكر وأم عمرو، وأنه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب، ثم إن كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثانى وجاز إتباع الثانى للأول فى إعرابه، وذلك كسعيد كرز وإن كانا مضافين كعبد اللّه زين العابدين أو متخالفين كزيد زين العابدين وكعبدِ اللّهِ كرز تعين الإتباع وامتنعت الإضافة. ثم قلت:

الإشارة

الثالث من أنواع المعارف الإشـارة وهو: ما دل على مسـمى وإشارة إلى ذلك المسـمى تقول مشـيرا إلى زيد مثلا (هذا) فتدل لفظة (ذا) على ذات زيد، وعلى الإشـارة لتلك الذات، وقـولى (وهو) بالتذكير بعد قولى الإشـارة إنما صح على وجهين:

أحدهما: أن ما من قولى ما دل على مسـمى لفظه التذكير، فلما كان الضمير هو نفس ما سرى إليه التذكير منه.

والثانى: أن يقدر قولى الإشـارة على حذف مضاف والتقدير (اسـم الإشارة) فالضمير من قولى وهو راجع إلى الاسم المحذوف. وتنقسم أسماء الإشارة بحسب من هى له سـتة أقسـام باعتبار التقسيم العقلى، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول أنهـا إمـا لمفرد، أو مثنى، أو مجمـوع، وكل منها إما لمذكر، أو مؤنث، وبيان الثانى أنهم جعلوا عبارة الجمع مشـتركة بين المذكرين والمؤنثات. فالمفرد المذكـر (هذا)، وللمفرد المؤنثة هذه، وهاتى وهاتا. ولتثنية المذكرين هذان رفعا، وهذين جرا ونصبا ولتثنية المؤنثين هاتان رفعا وهاتين جرا ونصبا. ولجمع المذكر والمؤنـث (هؤلاء): بالمـد فى لغة الحجازيين، وبها جـاء القرآن، وبالقصر فى لغة بنى تميم. وليسـت (ها) من جملة اسـم الإشارة. وإنما هى حرف جىء به لتثنية المخاطب على المشـار إليه، بدليل سـقوطه منها: جوازا فى قولك (ذا) و(ذاك) ووجوبا فى قولك (ذلك)، ولا الكاف اسم مضمر مثلها فى (غلامك) لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأن أسماء الإشـارة لا تضـاف؛ لأنها ملازمة للتعريف؛ وإنما هى حـرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسـم الإشارة إذا كان للبعيد كاف وأنت فى اللام قبله بالخيار، تقول: ذاك أو ذلك. ويجيب ترك اللام فى ثلاث مسائل:

إحداها: إشارة المثنى، نحو (ذانك) و(تانك).

مطابع دار أخبار اليوم

والثانية: إشـــارة الجمع فى لغة من مدّه، تقول: (أولئك) بالمد من غير لام فإن قصرت قلت: (أولاك) أو (أولالك).

والثالثة كل اسم إشارة تقدم عليه حرف التنبيه، نحو: هذاك وهاتاك وهاتيك.

ثم قلت:

الموصول

(الرابــع الموصــول، وهو: مــا افتقر إلى **صلة** بجملــة خبريه أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه) وأقول:

الرابع من أنواع المعارف: الموصلات، وهى عبارة عما يحتاج إلى أمرين:

أحدهما: الصلة وهى واحد من أربعة أمور:

أحدها: الجملة، وشــرطها أن تكون خبرية، أى محتملة للصدق والكذب، تقول: جاءنى الذى أبوه قائم ولا يجوز جاء الذى هل قام أو الذى لا تضربه.

والثانى الظرف.

والثالث الجار والمجرور، وشــرطهما أن يكونا تامين، وقد اجتمعا فى قوله تعــالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾[١] واحترزت بالتامين من الناقصين، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة، فلا يقال جاء الذى اليوم ولا جاء الذى بك.

والرابع: الوصف الصريح، أى الخالص من غلبة الاسمية، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب كما سيأتى.

والأمر الثانى الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، نحو جاء الذى قام أبوه وشــرطه: أن يكون مطابقا للموصول فى الإفــراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر، كقوله:

سُعَـادُ الَّتِـى أَضْنَـاكَ حُبُّ سُعادَا   وَإِعْـرَاضُهِــا عْنـكَ اسْتَمَـرَّا وَزَادَا[٢]

---

(١) الأنبياء (١٩).

(٢) أنشدة الأشمونى رقم (٨٢).

وحمل عليه الزمحشرى قول الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[1] وذلك لأنه قدر الجملة الاسمية، وهى (الذين) وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية، وهى (خلق) وما بعده، على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شىء، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما أن التقدير سعاد التى أضناك حبها للزم فساد الإعراب؛ لخلو الصلة من ضمير، وهذا فى الآية الكريمة خير منه فى البيت؛ لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير فى البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول، وهو سعاد، فحصل التكرار، وهو فى الآية بمعناه لا بلفظه.

وأجاز فى الجملة وجها آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على (الحمد لله). والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة، – ثم الذين كفروا بربهم يعدلون – فيكفرون نعمته.

ثم قلت: (وهو الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما والأولى والذين واللاتى واللائى وما بمعناهن وهو من للعالم وما لغيره وذو عند طىء وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين إن لم تلغ وأى وأل فى نحو الضارب والمضروب) وأقول:

لما فرغت من حد الموصول شرعت فى سرد المشهور من ألفاظه: والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام، لأنها إما لمفرد، أو مثنى، أو مجموع، وكل من الثلاثة إما لمذكر، أو لمؤنث. فللمفرد المذكر الذى، وتستعمل للعاقل وغيره، فالأول نحو – ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾[2] والثانى نحو – ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[3] – ولك فى يائة وجهان: الإثبات، والحذف، فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وإما شديدة فتكون إما مكسورة، أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها إما مكسورا كما كان الحذف وإما ساكنا وللمفرد المؤنث التى وتستعمل للعاقلة وغيرها فالأول نحو – ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[4] – وقد هنا للتوقع؛ لأنها كانت تتوقع سماع شكواها وإنزال الوحى فى شأنها، وفى للسببية أو للظرفية، على حذف مضاف أى فى شأنه والثانى نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾[5] : أى سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن التوجه إلى بيت المقدس، ولك فى ياء التى من اللغات الخمس ما لك فى ياء الذى. وللمثنى المذكر اللذان رفعا، واللذين جرا ونصبا. وللمثنى

---

(١) الأنعام (١). (٢) الزمر (٣٣). (٣) الأنبياء (١٠٣).
(٤) المجادلة (١). (٥) البقرة (١٤٢).

مطابع دار أخبار اليوم

المؤنث اللتان رفعا، واللتين جرا ونصبا. ولك فيهن تشديد النون وحذفها، والأصل التخفيف والثبوت. ولجمع المذكر الأولى بالقصر والمد، والذين بالياء مطلقا، أو بالواو رفعا. ولجمع المؤنث اللائى بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرىء ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾(١) بالوجهين، ولم يقرأ فى السبعة — ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾(٢) — إلا بالياء، لأنه أخف من اللائى بكونه بغير همزة. ومن الموصولات موصولات عامة فى المفرد المذكر وفروعه، وهى: (مَنْ) وأصل وضعها لمن يعقل نحو — ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ﴾(٣) — و(ما) لما لا يعقل نحو — ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾(٤) — وذو فى لغة طىء، يقولون: جاءنى ذو قام و(ذا) بشرطين: أحدهما: أن يتقدم عليها (ما) الاستفهامية نحو: (ماذا أنزل ربكم) — أى ما الذى أنزل ربكم؟ أو (مَنْ) الاستفهامية نحو: من ذا لقيت؟ وقول الشاعر:

وقَصِيدَةٍ تَـأْتِى الملـوكَ غريبَـةٍ ... قَـدْ قُلْتُهـا لِيُقـالَ مَـنْ ذَا قَالَهَـا(٥)

أى: من الذى قالها، وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه، واستدلوا بقوله:

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكَ إِمَـارَةٌ ... نَجَـوْتَ وَهَـذَا تَحْمِلينَ طَـلِيْقُ(٦)

فزعموا أن التقدير: والذى تحملين طَلِيْقٌ، فذا موصول مبتدأ، وتحملين صلة، والعائد محذوف، وطليق خبر.

الشرط الثانى: أن لا تكون (ذا) ملغاة، وإلغاؤها بأن تركَّبَ مع (ما) فيصبر اسما واحدا، فتقول: ماذا صنعت؟ وتنزل ماذا بمنزلة قولك أى شيء، فتكون مفعولا مقدما، فإن قدّرت ما (مبتدأ) وذا خبرا فهى موصولة؛ لأنها لم تلغ. ومنها: أى كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾(٧) أى: الذى هو أشد وقد تقدم الكلام فيها، ومنها أل الداخلة على اسم الفاعل، كالضارب أو اسم المفعول كالمضروب هذا قول الفارسى وابن السراج وأكثر المتأخرين، وزعم المازنى أنها موصول حرفى، ويردُّه أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف، ويردُّه أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله، ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى —﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ ﴾(٨) فعطف (أثرن) على (مغيرات) لأن التقدير فاللاتى أغرن فأثرن، والمغيرات مُفْعِلات

---

(١) الطلاق (٤). (٢) النساء (١٥). (٣) الرعد (١٩) (٤) النحل (٩٦).

(٥) للشاعر أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل.

(٦) للشاعر يزيد بن مفرغ الحميرى. (٧) مريم (٦٩). (٨) العاديات (٣ ، ٤).

من الغارة، و(صبحا) ظرف زمان، كانوا يغيرون على أعدائهم في الصباح لأنهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون. ويقال: إنها كَانَتْ سَرِيَّةً لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بنى كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحُى إليه، والنقع: الغبار، أو الصوت، من قوله عليه الصلاة والسلام (مالم يَكُنْ نَقْع أو لَقْلَقَة) أى فيهجن بالمغار عليهم صياحا وجلبة. ثم قلت:

المحلى بأل

الخامس المحلى بأل العهدية كجاء القاضى، ونحو - ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ﴾- الآية أو الجنسية نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ - ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ - ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾. ويجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس المظهرين، نحو: (نعم العبد) و(بئس مثل القوم) (فنعم ابن أخت القوم) فأما المضمر فمستتر مفسر بتمييز، نحو نعم امرأ هرم ومنه (فنعما هى) وفى نعتى الإشارة مطلقا وأى فى النداء، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ - ونحو: ﴿مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ﴾ - وقد يقال يا أيهذا. ويجب فى السعة حذفها من المنادى، إلا من اسم الله تعالى والجملة المسمى بها ومن المضاف، إلا إذا كانت صفة معربة بالحروف، أو مضافة إلى ما فيه أل).

وأقول: الخامس من المعارف: المحلى بالألف واللام العهدية أو الجنسية وأشرت إلى أن كلا منهما قسمان؛ لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهود ذهنى أو ذكرى، فالأول كقولك (جاء القاضى) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص. والثانى كقوله تعالى -
﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ﴾[1] - الآية فإن أل فى المصباح وفى الزجاجة للعهد فى مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما، وأل الجنسية قسمان: لأنها إما أن تكون استغراقية، أو مشارا بها إلى نفس الحقيقة، فالأول كقوله تعالى:- ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾[2] - أى: كل فرد من أفراد الإنسان، ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾[3] - أى إن هذا الكتاب هو كل الكتب، إلا أن الاستغراق فى الآية الأولى لأفراد الجنس، وفى الثانية لخصائص الجنس، كقولك زيد الرجل أى: الذى اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة، والثانى نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[4] - أى من هذه الحقيقة، لا من كل شىء اسمه ماء. وقولى العهدية أو الجنسية خرج به المحلى بالألف واللام الزائدتين؛ فإنها ليست لعهد ولا جنس، وذلك كقراءة بعضهم﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[5] - بفتح ياء (لَيَخْرُجن) وضم رائه وذلك لأن الأذل على هذه

---

(١) النور (٣٥). (٢) النساء (٢٨). (٣) البقرة (٢). (٤) الأنبياء (٣٠).
(٥) المنافقون (٨).

القراءة حال، والحال واجبة التنكير، فلهذا قلنا إن أل زائدة لا معرفة، والتقدير ليخرجن الأعز منها ذليلا، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الأذل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة. ثم ذكرت أن (أل) المعرفة يجب ثبوتها فى مسألتين، ويجب حذفها فى مسألتين: أما مسألتا الثبوت فإحداهما: أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا والفعل نعم أو بئس كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[1] – ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[2] – ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[3] – ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾[4] – وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى – ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[5] إلى أنه لا يشترط كون (أل) فى نفس الاسم الذى وقع فاعلا كما فى نعم العبد بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيفت هى إليه نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[6]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[7]، ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾. ولو كان فاعل نعم وبئس مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور: أحدها: أن يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا، مستترا لا بارزا، مفسرا بتمييز بعده كقولك: نعم رجلا زيد، ونعم رجلين الزايدان، ونعم رجالا الزيدون، وقول الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرُم لمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ   إلاّ وَكَانَ لِمُرتَاعٍ بها وَزَرا[8]

والثانية: أن يكون الاسم نعتا إما لاسم إشارة نحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[9]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[10]– وقولك: مررت بهذا الرجل أو نعت (أيها) فى النداء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾[11] – ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[12] – ولكن قد تنعت (أى) باسم الإشارة كقولك: (يا أيهذا) والغالب حينئذ أن تنعت الإشارة كقوله:

أَلاَ أيهذا الزَّاجِرى أَحْضُر الوَغَى   وَأَنْ أشهدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتِ مُخْلدى[13]

وقد لا يَنعت كقوله:

أَيهذانِ كُلاَ زَادَيْكُما   وَدَعَانِى وَاغِلاً فِيمَنَ يغِل[14]

وأما مسألتا الحذف فإحداهما: أن يكون الاسم منادى، فتقول فى نداء الغلام والرجل والإنسان: ياغلام، ويارجل، ويا إنسان.

ويستثنى من ذلك أمران:

أحدهما: اسم الله تعالى فيجوز أن تقول: (يا ألله) فتجمع بين (يا) والألف واللام، ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها، والثانى: الجملة المسمى بها، فلو سميت بقولك (المنطلق زيد) ثم ناديته قلت (يا المنطلق زيد).

(١) ص (٣٠). (٢) المرسلات (٢٣). (٣) الذاريات (٤٨). (٤) الكهف (٢٩).
(٥) الجمعة (٥). (٦) النحل (٣٠). (٧) النحل (٢٩). (٨) البيت لزهير بن أبى سلمى.
(٩) الكهف (٤٩). (١٠) الفرقان (٧). (١١) المائدة (٦٧). (١٢) الانفطار (٦).
(١٣) البيت من معلقة طرفة بن العبد. (١٤) لم ينسب لقائل.

الثانية أن يكون الاسم مضافا، كقولك فى الغلام والدار: غلامى ودارى، ولا تقل الغلامى ولا الدارى فتجمع بين أل والإضافة، ويستثنى من ذلك مسألتان.

إحداهما: أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة، وذلك نحو (الضاربا زيد والضاربو زيد).

والثانية: أن يكون المضاف صفة والمضاف إلية معمولا لها وهو بالألف واللام، فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين الألف واللام والإضافة وذلك نحو (الضارب الرجل والراكب الفرس) وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافا للفراء فى إجازة (الضارب زيدٍ) ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللام، وللكوفيين كلهم فى إجازة نحو (الثلاثة الأثواب) ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود، وللرمانى والمبرد والزمخشرى فى قولهم: (الضاربى) و(الضاربكَ) و(الضاربه) أن الضمير فى موضع خفض بالإضافة. ثم قلت:

المضاف لمعرفة

(السادس المضاف لمعرفة، كغلامى وغلام زيد). وأقول: هذا خاتمة المعارف، وهو المضاف لمعرفة، وهو فى درجة ما أضيف إليه، فغلام زيد فى رتبة العلم، وغلام هذا فى رتبة الإشارة، وغلام الذى جاءك فى رتبة الموصول، وغلام القاضى فى رتبة ذى الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف للمضمر كغلامى؛ فإنه ليس فى رتبة المضمر بل هو فى رتبة العلم، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو فى رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما، وذهب أخر إلى أنه فى رتبتها مطلقا، ولا يستثنى المضمر، والذى يدل على بطلان القول الثانى قوله: (* كخُذْروفِ الَوليِدِ المُثقَّبِ[1]). فوصف المضاف للمعرف بالأداة بالاسم المعرف بالأداة، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولهم مررت بزيد صاحبك. ثم قلت:

---

(١) من شعر امرئ القيس والبيت هكذا

فأدركَ لم يُجَمدْ ولَمْ يُثْنَ شَأْوُهُ   يَمُرُّ كخُذْرُوفِ الوليدِ المُثَقَّبِ

مطابع دار أخبار اليوم

باب

(المرفوعات عشرة: أحدها الفاعل، وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، كعلم زيد ومات بكر وضرب عمرو ومختلف ألوانه).

وأقول شرعت من هنا فى ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ لأنها أركان الإسناد، وثنيت بالمنصوبات؛ لأنها فضلات غالبا وختمت بالمجرورات، لأنها تابعة فى العمدية والفضلية لغيرها، وهو المضاف، فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما فى قولك: قام غلام زيد وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما فى قولك: رأيت غلام زيد والتابع يتأخر عن المتبوع. وبدأت من المرفوعات بالفاعل لأمرين: أحدهما أن عامله لفظى، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوى، وهو الابتداء، والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى؛ بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوى، تقول فى زيد قائم: كان زيد قائما وإن زيدا قائم وظننت زيدا قائما ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى، كان الفاعل أقوى والأقوى مقدم على الأضعف. الثانى: أن الرفع فى الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو فى المبتدأ كذلك، والأصل فى الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى، فقدمت ما هو الأصل. والضمير فى قولى وهو للفاعل، وقولى ما قدم الفعل أو شبهه عليه مخرج لنحو زيد قام وزيد قائم فإن زيدا فيهما أسند إليه الفعل أو شبهه ولكنهما لم يقدما عليه ولابد من هذا القيد؛ لأن به يتميز الفاعل من المبتدأ وقولى وأسند إليه مخرج لنحو زيدا فى قولك ضربت زيدا وأنا ضارب زيدا، فإنه يصدق عليه فيهما أنه قدم عليه فعل أو شبهه، ولكنهما لم يسندا إليه، وقولى على جهة قيامة به أو وقوعه منه مخرج لمفعول مالم يسم فاعله، نحو ضُرِبَ زيدٌ وعمروٌ مضروبٌ غُلاَمُهُ فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسند إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لاعلى جهة القيام بهما كما فى قولك: عَلِمَ زيُد، أو الوقوع منهما كما فى قولك: ضَرَبَ عمروٌ. ومثلث لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[1] فألوانه: فاعل لمختلف، لأنه اسم فاعل فهو فى معنى الفعل، والتقدير: صنفٌ مختلفٌ ألوانهُ،

---

(١) سورة فاطر (٢٨).

أو تختلف ألوانه، فحذف الموصوف وأنيبَ الوصفُ عن الفعل وقوله تعالى:– (كذلك) – أى: اختلافا كالا ختلاف المذكور فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[1]. ثم قلت:

نائب الفاعل

(الثانى نائبه، وهو: ما حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وغير عامله إلى طريقة فُعِلَ أو يُفْعَلُ أو مَفْعُول، وهو: المفعول به، نحو ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[2] فإن فُقِدَ فالمصدر نحو – ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ – ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾، أو الظرف نحو صِيمَ رمضانُ، وجُلِسَ أمامُكَ أو المجرور نحو – ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾– ومنه – ﴿لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾).

وأقول: الثانى من المرفوعات: نائب الفاعل، وهو الذى يعبرون عنه بمفعول مالم يُسَمِّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين:

أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره، كما سيأتى.

والثانى: أن المنصوب فى قولك: أعطى زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذى لم يسم فاعله، وليس مقصودا لهم، ومعنى قولى أُقِيمَ هو مقامُه أنه أقيم مقامه فى إسناد الفعل إليه. ولما فرغت من حده شرعت فى بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل: فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فُعِلَ أو يُفْعَل، ولا أريد بذلك هذين الوزنين، فإن ذلك لا يتأتى إلا فى الفعل الثلاثى، وإنما أريد أنه يضم أولُهُ مطلقا ويكسر ما قبل أخره فى الماضى، ويفتح فى المضارع، ثم بعد ذلك يُقَامُ المفعولُ به مَقَامَ الفاعل، فيعطى أحكامه كلها: فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه. والمفعول به عند المحققين مقدم فى النيابة على غيره وجوبا؛ لأنه قد يكون فاعلا فى المعنى كقولك أعطيت زيدا دينارا ألا ترى أنه آخذ، وأوضح من هذا ضارب زيد عمرا؛ لأن الفعل صادر من زيد وعمرو، فقد اشتركا فى إيجاد الفعل، حتى إن بعضهم جوز فى هذا المفعول أن يُرْفَع وَصْفُه فيقول ضَاربَ زيدٌ عمراً الجاهلُ لأنه نعت لمرفوع فى المعنى. ومثلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾– وأصله قضى الله الأمر فحذف الفاعل للعلم به، ورفع المفعول به،

---

(١) فاطر (٢٧).

(٢) البقرة (٢١٠) – وهود (٤٤).

وُغيِّرَ الفعلُ بضم أوله وكسر ما قبل أخره، فانقلب الألف ياء. فإن لم يكن فى الكلام مفعول به أقيم غيره: من مصدر، أو ظرف زمان، أو مكان، أو مجرور. فالمصدر كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾[2] – وكون (نفخة) مصدرا واضح، وأما (شىء) فإنه كناية عن المصدر، وهوَ العفو، والتقدير – والله أعلم – فأى شخص من القاتلين عُفِىَ له عَفْوٌ ما من جهة أخيه، والأخ هنا محتمل لوجهين: أحدهما أن يكون المراد به المقتول (فمن) للسببيه: وإنما جعل أخا تعطيفا عليه وتنفيرا عن قتله؛ لأن الخلق كلهم مشتركون فى أنهم عبيد الله فهم كالإخوة فى ذلك، ولأنهم أولاد أب واحد وأم واحدة؛ والثانى: أن المراد به ولى الدم وسمى أخا ترغيبا له فى العفو، و(من) على هذا لابتداء الغاية، وهذا الوجه أحسن لوجهين: أحدهما أن كون (من) لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية، والثانى أن الضمير فى قوله تعالى:–﴿ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ ﴾– راجع إلى مذكور فى هذا الوجه دون الأول. وظرف الزمان كقولك صِيمَ رمضانُ وأصله صام الناسُ رمضانَ. وظرف المكان كقولك جُلِسَ أمامُكَ والدليل على أن الأمام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعها قول الشاعر:

فَغَـدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ   مَوْلَـى الَمخَافَـةِ خَلْفُهـاَ وَأَمَـامُهَـا[3]

فموضع (كلا) رفع بالابتداء، وخلفها بدل منه، وأمامها عطف عليه، والجملة التى هى تحسب وما بعدها فى موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن، وإنما يصف الشاعر بقرةَ وحشٍ بالتبلد، وأنها لا تدرى على أى شئ تُقْدِمُ ولابد من تقدير واو حال قبل (كلا) فكأنه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا البقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة، أى: المكان الذى تؤتى فيه. والمجرور كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ﴾[4] فيؤخذ فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيه، ومنها جار ومجرور فى موضع رفع: أى لا يكن أخذ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أن فى يؤخذ ضميرا مستترا هو القائم مقام الفاعل، ومنها فى موضع نصب لم يستقم؛ لأن ذلك الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) وكل عدل حدث والأحداث لا تؤخذ، إنما تؤخذ الذوات، نعم إن قدر أن لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صح ذلك. وفهم من قولى فإن فقد فالمصدر إلى آخره لا يجوز إقامة غير المفعول به، مع وجود

(١) الحاقة (١٣).   (٢) البقرة (١٧٨).   (٣) للشاعر لبيد بن ربيعة العامرى.
(٤) الأنعام (٧٠).

المفعول به وهو مذهب البصريين إلا الأخفش، واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر:

أُتِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيراً   بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيراَ[1]

وبقراءة أبى جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[2] فأقيم فيهما الجار والمجرور وترك المفعول به منصوبا. ثم قلت: (ولا يحذفان، بل يستتران، ويحذف عاملهما جوازا، نحو زيد لمن قال من قام أو من ضرب، ووجوبا نحو - ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[3] - ولا يكونان جملة، فنحو - ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[4] - على إضمار التبين، ونحو - ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[5] - على الإسناد إلى اللفظ؛ ويؤنث فعلهما لتأنيثهما وجوبا: فى نحو الشمس طلعت وقامت هند أو الهندان أو الهندات وجوازا: راجحا فى نحو طلعت الشمس ومنه قامت الرجال والنساء أو الهنود وحضرت القاضى امرأة ومثل قامت النساء نعمت المرأة هند ومرجوحًا فى نحو ما قام إلا هند وقيل: ضرورة، ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، وشذ نحو أكَلُونِى البراغيثُ). وأقول: ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه. الحكم الأول: أنهما لا يحذفان، وذلك لأنهما عمدتان، ومنزلان من فعلهما منزلَةَ الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران، فمن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم «لاَ يزْنِى الزَّانِى حِينَ يَزْنِى وَهُو مُؤْمِن، ولا يَشْرَبُ الخمرَ حينَ يَشْرَبُها وهَوُ مُؤْمِنْ» ففاعل يشرب ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدم ذكره وهو الزانى لأن ذلك خلاف المقصود، ولأن الأصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضمير مستتر فى الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه يشرب (فإن يشرب يستلزم الشارب) وحسّن ذلك تقدُّمُ نظيره وهو لا يزنى الزانى وعلى ذلك فقس، وتلطف لكل موضع بما يناسبه، وعن الكسائى إجازة حذف الفاعل، وتابعه على ذلك السهيلى وابن مضاء. الحكم الثانى: أن عاملهما قد يحذف لقرينة، ولأن حذفه على قسمين: جائز، وواجب، فالجائز كقولك زيد جوابا لمن قال لك من قام؟ أو من ضرب؟ فزيد فى جواب الأول فاعل فعل محذوف، وفى جواب الثانى نائب عن فاعل فعل محذوف، وإن شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضُرِبَ عمرو. والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له، وقد اجتمع المثالان

(١) البيت ليزيد بن القعقاع. (٢) الجاثية (١٤). (٣) الانشقاق (١، ٢، ٣).
(٤) إبراهيم (٤٥). (٥) الجاثية (٣٢).

فى الأية الكريمة فالسماء فاعل بانشقت محذوفة، كالسماء فى قوله تعالى:- (فإذا انشقت السماء) - إلا أن الفعل هناك مذكور والأرضُ نائب عن فاعل مدت محذوفة، وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور، فلا يجوز أن يتلفظ به؛ لأن المذكور عوض عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه. الحكم الثالث: أنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾(١) - ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾(٢) - ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾(٣) - فجعلوا جملة ليسجننه فاعلا لبدا، وجملة كيف فعلنا بهم فاعلا لتبين، وجملة لا تفسدوا فى الأرض قائمة مقام فاعل قيل، ولا حجة لهم فى ذلك: أما الأية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد: إما على مصدر الفعل، والتقدير ثم بدا لهم بداء، كما تقول: بدالى رأى ويؤيد ذلك أن إسناد بدا إلى البداء قد جاء مصرحا به فى قول الشاعر:

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ... بَداَ لَكَ فِى تِلْكَ القَلوُصِ بِدَاءُ(٤)

وإما على السَّجْن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى (لَيَسْجُنُنَّه) ويدل عليه قوله تعالى - ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ ﴾(٥) - وكذا القول فى الأية الثانية، أى: وتبين هو، أى التبيُّن، وجملة الاستفهام مفسرة، وأما الأية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوى الذى هو محل الخلاف، وإنما هو من الإسناد اللفظى، أى: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظى جائز فى جميع الألفاظ، كقول العرب زعموا مطية الكذب وفى الحديث «لاَ حَولَ ولا قُوَّة إلاَّ باللّهِ كَنز مِنْ كُنُوزِ الجنَّةِ». الحكم الرابع: أن عاملها يؤنث إذا كانا مؤنثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، تأنيث مرجوح - فأما التأنيث الواجب ففى مسألتين: إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا؛ ولا فرق فى ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازِّيه، فالحقيقى نحو هند قامت فهند: مبتدأ وقام: فعل ماضى، والفاعل مستتر فى الفعل، والتقدير: قامت هى، والتاء علامة التأنيث، وهى واجبة لما ذكرناه والمجازى نحو الشمس طلعت وإعرابه ظاهر، ولما مثلث به فى المقدمة للتأنيث الواجب علم أن وجوب التأنيث مع الحقيقى من باب أولى، بخلاف ما لو عكست، فأما قول الشاعر:

إنَّ السَماَحةَ والمـرُوءَةَ ضُمَّنـا ... قَبْرا بِمَرْوِ عَلَى الطَّرِيقِ الوَاضِح(٦)

---

(١) يوسف (٣٥). (٢) إبراهيم (٤٥). (٣) البقرة (١١).
(٤) البيت للشماخ بن ضرار الغطافى. (٥) يوسف (٣٣).
(٦) للشاعر زياد الأعجم مولى عبد القيس.

ولم يقل ضمنتا فضرورة. الثانية: أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث: مفردا، أو تثنية له، أو جمعا بالألف والتاء، المفرد كقوله تعالى: – ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾[١] – والمثنى كقولك: قامت الهندان والجمع كقولك: قامت الهندات فأما قوله:

تَمنَّـى ابْنَتَـاىَ أَنْ يَعيشَ أَبُوهُمـاَ   وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِـنْ رَبِيعَـةَ أَوْ مُضـر[٢]

فضرورة إن قُدِّرَ الفعلُ ماضيا، وأما إن قُدِّر مضارعا وأصله تتمنى فحذف إحدى التاءين كما قال الله تعالى: – ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[٣] – فلا ضرورة. وأما قوله تعالى: – ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[٤] –فإنما جاز لأجل الفصل بالمفعول، أو لأن الفاعل فى الحقيقة أل الموصولة، وهى اسم جمع، فكأنه قيل: اللاتى آمن، أو لأن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات: أى النسوة اللاتى آمَنَّ. وأما التأنيث الراجع ففى مسألتين أيضا: إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا مجازى التأنيث، كقولك طلعت الشمس، وقوله تعالى: – ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ ﴾[٥] – ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾[٦] – ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾[٧]. الثانية: أن يكون ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا بغير إلا كقولك قام اليوم هند وقامت اليوم هند وكقوله:

إنَّ امْـرَأ غـرَّهُ مِنْكُـنَّ وَاحِـدَةٌ   بَعْدِى وَبَعدَكِ فى الدُّنْيا لمغرُورُ[٨]

والمبرد يخص ذلك بالشعر. ومن النوع الأول – أعنى المؤنث الظاهر المجازى التأنيث – أن يكون الفاعل جمع تكسير، أو اسم جمع، تقول: قامت الزيود، وقام الزيود، وقامت النساء، وقام النساء، قال الله تعالى: – ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾[٩] – ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[١٠] – وكذلك اسم الجنس، كأورق الشجر وأورقت الشجر، فالتأنيث فى ذلك كله على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع، وليس لك أن تقول: التأنيث فى النساء والهنود حقيقى، لأن الحقيقى هو الذى له فَرْج، والفَرْج لأحاد الجمع لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد. ومن هذا الباب أيضا قولهم: نعمت المرأة، ونعم المرأة هند، فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير (على معنى الجنس) لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مدحوا الجنس عموما، ثم خصوا من أرادوا مدحه، وكذلك بئس بالنسبة إلى الذم، كقولك: بئس المرأة حمالة الحطب، وبئست المرأة هند. وأما التأنيث المرجوح ففى مسألة واحدة، وهى أن يكون الفاعل مفصولا بإلا،

(١) أل عمران (٣٥). (٢) البيت للبيد بن ربيعة العامرى. (٣) الليل (١٤).
(٤) الممتحنة (١٢). (٥) الأنفال (٣٥). (٦) النمل (٥١).
(٧) القيامة (٩). (٨) ليس له قائل معين. (٩) الحجرات (١٤).
(١٠) يوسف (٣٠).

مطابع دار أخبار اليوم

كقولك: ما قام إلا هند، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى؛ لأن التقدير ما قام أحد إلا هند، فالفاعل فى الحقيقة مذكر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله:

مَـا بَـرِئَـتْ مِـنْ رِيبـةٍ وَذَمٍّ فِـى حَرْبِنَـا إلاّ بَنَـاتِ العَـمِّ[1]

والدليل على جوازه فى النثر قراءة بعضهم – ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2] – برفع صيحة وقراءة جماعة من السلف – ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾[3] – ببناء الفعل لما لم يسم فاعله، ويجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق. وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا فى الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا. الحكم الخامس: أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنيةٍ ولا جمع، فى الأمر الغالب، بل تقول: قام أخواك وقام إخوتك وقام نسوتك كما تقول: قام أخوك ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك، كما يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث، كقوله:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[4]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» وقول بعض العرب: أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ وقول الشاعر:

نَتَـجَ الرَّبِيـعُ مَحَـاسِنـاً أَلْقَحْنَّهـا غُـرُّ السَّحائِبْ[5]

وقول الأخر:

رَأَيْـنَ الغَوانِـى الشَّيـبَ لاَحَ بِعَـارِضِى فَـأَعْرَضْـنَ عَنِّـى بِالخُـدُودِ النَّوَاضِـرِ[6]

وقد حمل قوم على هذه اللغة أيات من التنزيل العظيم: منها قوله سبحانه:– ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[7] – والأجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ، وأسروا النجوى خبرا ثم قلت.

المبتدأ

(الثالث المبتدأ، وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به، فالأول كزيد قائم – ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[8] – ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[9] والثانى شرطه نفى أو استفهام، نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران). وأقول:

(١) أنشده الأشمونى فى باب الفاعل رقم (٣٦٦). (٢) يس (٢٩).
(٣)الأحقاف (٢٥). (٤) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات. (٥) البيت لأبى فراس الحمدانى.
(٦) البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبدالله العتبى. (٧) الأنبياء (٣).
(٨) البقرة (١٨٤). (٩) فاطر (٣).

الثالث من المرفوعات المبتدأ، وهو نوعان، مبتدأ له خبر وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر. ويشترك النوعان فى أمرين: أحدهما أنهما مجردان عن العوامل اللفظية، والثانى أن لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعنى به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد ويفترقان فى أمرين: أحدهما: أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا، نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم، نحو – ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ – أى: وصيامكم خير لكم، ومثله قولهم (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِىِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَراه) ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد، ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل يكون اسما هو صفة، نحو أقائم الزيدان، وما مضروب العمران. والثانى: أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج إلى شئ يعتمد عليه والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفى أو استفهام كما مثلنا، وكقوله:

خَلِيلَــىّ مَــــاوَافٍ بِعَهْـــدِىَ أَنْتُمـــــاَ إِذَا لَـمْ تَكُوَنـا لِى عَلَى مَـنْ أُقَـاطِـع

وكقوله:

أَقَـاطِـنٌ قـومُ سَلْمَـى أم نَـوَوْا ظَعْنـاَ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيـب عَيْـشُ مَـنْ قَطَنـاَ

وقولى رافعا لمكتفى به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى فى البيت الثانى، أو ضميرا منفصلا كأنتما فى البيت الأول، وفيه رد على الكوفيين والزمخشرى وابن الحاجب؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا، وأوجبوا فى قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[1] – أن يكون محمولا على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم فى البيت الأول إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما فى البيتين أو نائبا عن الفاعل كما فى قولك أمضروب الزيدان. وخرج عن قولى مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يتم به الكلام، بل زيد: مبتدأ وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل به. ثم قلت: (ولا يبتدأ بنكرة إلا إن عمت، نحو ما رجل فى الدار أو خصت، نحو رجل صالح جاءنى وعليهما ولعبد مؤمن خير). وأقول: الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا فى مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وأنهاها إلى نيف وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع الخصوص والعموم. فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة: إما بصفة مذكورة، نحو – ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2] – أو بصفة مقدرة، كقولهم: السمن منوان بدرهم،

---

(١) مريم (٤٦).

(٢) البقرة (٢٢١).

فالسمن: مبتدأ، ومنوان: مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول، والمسوغ للابتداء بعنوان أنه موصوف بصفة مقدرة: أى منوان منه. ومنها: أن تكون مصغرة، نحو رَجَيِّل جاءنى، لأن التصغير وصف فى المعنى بالصغر، فكأنك قلت: رجل صغير جاءنى. ومنها: أن تكون مضافة، كقوله صلى الله عليه وسلم «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبهُنَّ الله عَلى العبادِ». ومنها أن يتعلق بها معمول، كقوله صلى الله عليه وسلم: «أَمْرٌ بِمعْرُوفٍ صَدقةٌ، ونَهْىٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَة» فأمر ونهى: مبتدأن نكرتان، وسوغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور، كقولك: أفضل منك جاءنى. ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم، نحو – ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾[1] – ومن يقم أقم معه ومن جاءك أجئ معه أو يقع فى سياق النفى، نحو ما رجل فى الدار. وعلى هذه الأمثلة قس ما أشبهها. ثم قلت:

الخبر

(الرابع خبره، وهو ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور) وأقول:

الرابع من المرفوعات: خبر المبتدأ، وقولى مع مبتدأ فصل أول مخرج لفاعل الفعل، وقولى غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف، فى نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره فى حد المبتدأ. ثم قلت: (ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات، ونحو الليلةَ الهلالُ متأول). وأقول: لما بينت فى حد المبتدأ – ما لا يكون مبتدأ مالا يكون مبتدأ وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة – بينت بعد حد الخبر ما لا يكون خبرا فى بعض الأحيان، وذلك اسم الزمان، فإنه لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث، تقول: الصومُ اليومَ، والسفر غداً، ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غدا فأما قولهم: الليلةَ الهلالُ بنصب الليلة على أنها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فمؤول، وتأويله على أن أصله: الليلةَ رؤية الهلال، والرؤية حدثٌ لا ذات، ثم حذف المضاف، وهو الرؤية، وأقيم المضاف إليه مقامه، ومثله قولهم فى المثل (اليومَ خمرُ، وَغدا أمر) التقدير اليومَ شربُ خمرٍ وغداً حدوثُ أمرٍ. ثم قلت:

---

(١) البقرة (١١٦).

كان وأخواتها

(الخامس اسم كان وأخواتها، وهي: أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، مطلقا، وتالية لنفى أو شبهه: زال - ماضى يزال - وبرح، وفتئ، وانفك، وصلة لما الوقتية: دام، نحو ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾).

وأقول: الخامس من المرفوعات: اسم كان وأخواتها الاثنى عشر المذكورة، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر، فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة، وفاعلهن مجازا، وينصبن الخبر، ويسمى خبرهن حقيقة، ومفعولهن مجازا. ثم هن فى ذلك على ثلاثة أقسام: ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهى ثمانية: كان وليس وما بينهما. وما يشترط أن يتقدم عليه نفى أو شبهه، وهو النهى والدعاء، وهى أربعة: زال، وبرح، وفتئ، وانفك نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[1] - ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[2] وتقول: (لا تزال ذاكر الله ولا برح ربعك مأنوسا ولا زال جنابك محروسا).

ويشترط فى (زال) شرط أخر، وهو أن يكون ماضى يزال، فإن ماضى يزول فعلٌ تامُ قاصر بمعنى الذهاب والانتقال، نحو - ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾[3] - وإن الأولى فى الأية شرطية والثانية نافية وماضى يزيل فعل تام متعد بمعنى يميز، يقال: زال زيد ضأنه من معز فلان: أى ميزه منه.

وما يشترط أن يقدم عليه (ما) المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهو (دام) وإلى ذلك أشرت بالتمثيل بالأية الكريمة، كقوله سبحانه وتعالى:- ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[4] - أى مدة دومى حيا، فلو قلت دام زيد صحيحا كان قوله صحيحا حالا لاخبرا، وكذلك عجبت من ما دام زيد صحيحا لأن ما هذه مصدرية لا. ظرفية، والمعنى عجبت من دوامه صحيحا. ثم قلت: (ويجب حذف كان وحدها بعد أما فى نحو أَمّا أَنْتَ ذَانَفَر.

ويجوز حذفها مع اسمها بعد إن ولو الشرطيتين. وحذف نون مضارعها المجزوم إلا قبل ساكن أو مضمر متصل).

(١) هود (١١٨).

(٢) طه (٩١).

(٣) فاطر (٤١).

(٤) مريم (٣١).

مطابع دار أخبار اليوم

وأقول: هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف: إحدها: حذفها وجوبا دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور، أحدها: أن تقع صلة لأن، الثانى: أن يدخل على أن حرف التعليل. الثالث: أن تتقدم العلة على المعلول. الرابع: أن يحذف الجار. الخامس: أن يؤتى بما، كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام: انطلقت لأن كنت منطلقا، أى انطلقت لأجل انطلاقك، ثم دخل هذا الكلام تغيره من وجوه: أحدها: تقديم العلة وهى (لأن كنت منطلقا) على المعلول وهى (انطلقت) وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص. والثانى: حذف لام العلة. وفائدة ذلك الاختصار. والثالث: حذف كان، وفائدته أيضا الاختصار. والرابع: انفصال الضمير، وذلك لازم عن حذف كان. والخامس: وجوب زيادة (ما) وذلك لإرادة التعويض. والسادس: إدغام النون فى الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول، وكونهما فى كلمتين، ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس رضى الله تعالى عنه:

أَبـاَ خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ   فـإِنَّ قَوْمِـى لَـمْ تَأْكُلُهُـم الضَّبْـعُ[1]

(أبا) منادى بتقدير (يا) و(خُراشة) بضم الخاء المعجمة و(أما أنت ذا نفر) فأصله: لأن كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرنا، والذى يتعلق به اللام محذوف: أى لأن كنت ذا نفر افتخرت على، والمراد بالضبع السنة المجدبة.

المسألة الثانية: حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها جائز لا واجب، وشرطه أن يتقدمها (إن أو لو) الشرطيتان فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمالهم إنْ خَيرًا فَخيرٌ وإِنْ شَرًّا فشَرٌّ» فتقديره: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر، وهذا أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب، وفيه وجوه أخر، والثانى كقوله صلى الله عليه وسلم: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَما مِنْ حَدِيدٍ» أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد.

المسألة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور: أحدها: أن تكون بلفظ المضارع، والثانى: أن يكون المضارع مجزوما، والثالث: أن لا يقع بعد النون ساكن، والرابع: أن لا يقع بعده ضمير وذلك نحو: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[2] - ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[3] - ولا يجوز فى قولك (كان وكن) لانتفاء المضارع ولا فى نحو هو يكون

(١) شعر العباس بن مرداس السلمى.

(٢) النحل (١٢٠).

(٣) مريم (٢٠).

ولن يكون لانتفاء الجزم ولا فى نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[١]، لوجود الساكن ولا فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّط عَلَيْهِ وإِنْ لاَ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِى قَتْلِهِ» لوجود الضمير. ثم قلت:

اسم أفعال المقاربة

(السادس اسم أفعال المقاربة).

وهى: كاد، وكرب، وأوشك، لدنو الخبر –، وعسى، واخلولق، وحرى،– لترجيه – وطفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل، وهب، وهلهل،– للشروع فيه –، يكون خبرها مضارعا).

وأقول: السادس من المرفوعات: اسم الأفعال المذكورة. وهى تنقسم – باعتبار معانيها – إلى ثلاثة أقسام: ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر، وهى ثلاثة: كاد، وكرب، وأوشك، وما يدل على ترجى المتكلم للخبر، وهى ثلاثة أيضا: عسى، وحرى، واخلولق، وما يدل على شروع المسمى باسمها فى خبرها، وهى كثيرة، ذكرت منها هنا سبعة، فكمُلت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر، كما أن الأفعال فى باب كان كذلك. فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا، ثم منه ما يقترن بأن، ومنه ما يتجرد عنها، كما يأتى تفصيله – إن شاء الله تعالى – فى باب المنصوبات، ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدة، قال الله سبحانه:– ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾[٢] – ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[٣] – قال الشاعر:

وَقَـدْ جَعَلْـتُ إذَا مَـا قُمْـتُ يُثْقِلُنـى ثَـوْبِى فَـأَنْهَـضُ نَهْـضَ الشَّارِبِ السَّكِـر[٤]
وَكُنْـتُ أَمْشِـى عَلـى رِجْلَيْـنِ مُعْتَـدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِى عَلـى أُخْـرَىْ مِـنَ الشَّجَـر

وقال أخر:

هَبَبْتُ أَلُـومُ القَلْـبَ فِـى طَاعَـةِ الهَـوىَ فَلَـجَّ كَـأَنِّى كُنْـتُ بِاللَّـومِ مُغْـرِيـاً[٥]

وقال أخر:

وَطِئْنَـاَ ديـارَ المعتَـدِيـنَ فَهَلْهَلَـتْ نُفُوسُهُـم قَبْـلَ الإِمَـاتَـةِ تَزْهَـقُ[٦]

---

(١) البينة (١). (٢) النور (٣٥). (٣) الأسراء (٨).
(٤) البيتان لعمرو بن أحمد الباهلى وقيل لأبى جية الضمرى. (٥) لم ينسب لقائل.
(٦) لم ينسب لقائل.

مطابع دار أخبار اليوم

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، وطفق أشهرها، وهى التى وقعت فى التنزيل، وذلك فى موضعين: أحدهما: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[١] – أى: شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها، وقرأ أبو السمال العدوى وطفقا بالفتح وهى لغة حكاها الأخفش، وفيها لغة ثالثة (طبق) بباء مكسورة مكان الفاء. والثانى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[٢] – أى شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحا: أى يقطعها قطعا. ثم قلت:

اسم ما حمل على ليس

(السابع اسم ما حمل على (ليس) وهى أربعة: (لات) فى لغة الجميع، ولا تعمل إلا فى الحين بكثرة، أو الساعة أو الأوان بقلة، ولا يجمع بين جزأيها، والأكثر كون المحذوف اسمها، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾وما ولا النافيتان فى لغة الحجاز، وإن النافية فى لغة أهل العالية، وشرط إعمالهن نفى الخبر وتأخيره، وأن لا يليهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا، وتنكر معمولى لا وأن لا يقترن اسم ما بإن الزائدة، نحو: (﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ – * وَلاَ وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا * وإنَّ ذَلِكَ نَافعَك ولا ضَارَّكَ).

وأقول: السابع من المرفوعات: اسم ما حُمِلَ – فى رفع الاسم ونصب الخبر – على (ليس) وهى أحرف أربعة نافية، وهى: ما ولا ولات وإن، فأما (ما) فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط: أحدها: أن يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا. والثانى: أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة. والثالث: أن لا يقترن الخبر بإلا. والرابع: أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا، فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل، سواء كان اسمها وخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة، فالمعرفتان كقوله تعالى:– ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٣] – والنكرتان كقوله تعالى:– ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٤] – (فأحد) اسمها و(حاجزين) خبرها و(منكم) متعلق بمحذوف تقديره أعنى، ويحتمل أن أحدا فاعل (منكم) لاعتماده على النفى، وحاجزين نعت له على لفظه. فإن قلت كيف يوصف الواحد بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟ قلت جوابهما أنه اسم عام، ولهذا جاء – ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[٥]– والمختلفان كقوله تعالى:– ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٦]– ولم يقع فى القرآن العظيم إعمال (ما) صريحا فى

(١) الأعراف (٢٢). (٢) ص (٣٣). (٣) المجادلة (٢). (٤) الحاقة (٤٧).
(٥) البقرة (٢٨٥). (٦) يوسف (٣١).

غير هذه المواضع الثلاثة، على الاحتمال المذكور فى الثانى، وإعمالها لغة أهل الحجاز، ولا يجيزونه فى نحو وقوله:

بَنِــي غُدَانَــةَ مَـا إنْ أَنْتمُو ذَهَـب   ولا صَـريف ولَكـن أَنْتـمُ الخَـزفُ[1]

لاقتران الاسم بإن، ولا فى نحو قوله سبحانه: - ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[2] - وقوله - ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾[3] لاقتران الخبر بإلا، ولا فى نحو قولهم فى المثل: (مامُسِئٌ مَنْ أعتَبَ لتقدم خبرها، ولا فى نحو قوله:

وَقَـالُوا تَعَرفهْـاَ المنـازلَ مِنْ مِنَى   وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنٌى أَنَا عَارِفُ[4]

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور. ولا يُعملها بنوتميم ولو استوفت الشروط الأربعة، بل يقولون ومازيد قائم وقرئ على لغتهم - ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[5]، (ومَاهُنَّ أمهاتُهمْ) - بالرفع وقرئ أيضا (بأمهاتِهم) بالجر بباء زائدة، وتحتمل الحجازية والتميمية، خلافا لأبى على والزمخشرى زعما أن الباء تختص بلغة النصب.

وأما (لا) فإنها تعمل بالشروط المذكورة (لما)، إلا شرط انتفاء اقتران (إن) بالاسم فلا حاجة له؛ لأن (إن) لاتزاد بعد (لا) ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله:

تَعَــزَّ فَــلاَ شَــئ علَــى الأَرضِ بَاقِيـا   وَلاَ وَزَر ممَّــا قَضَـــى اللـــهُ واقِيـــا[6]

وربما عملت فى اسم معرفة، كقوله:

أَنْكَرتهُــا بَعْــدَ أَعْــوَامٍ مَضَيْــنَ لَهــاَ   لا الــدَّارُ دَارا ولا الجِيَــرانُ جِيَرانـــا[7]

وعلى ذلك قول المتنبى:

إذَا الجــودُ لــم يُـرْزَقْ خَلَاصا مِنَ الأَذَى   فَـلا الحمـدُ مَكْسُوبًـا ولا المـالُ باقِيـا

وإعمال (لا) العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا، وأمابنو تميم فيهملونها، ويوجبون تكريرها.

وأما (إن) فتعمل بالشروط المذكورة، إلا أن اقتران اسمها بإن ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل فى اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جبير

---

(١) أنشده الأشمونى رقم (٢١١).   (٢) آلعمران (١٤٤).   (٣) القمر (٥٠).

(٤) لمزاحم بن الحارث العقلى.   (٥) يوسف (٣١).   (٦) أنشده الأشمونى (٢٢٣).

(٧) ليس له قائل معين.

مطابع دار أخبار اليوم

رحمه الله - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[1] - بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب عِبادا على الخبريه، وأمثالكم على أنه صفة لعبادا، وفى نكرتين، (سُمِعَ إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أحدٍ إلا بالعَافيةِ) وفى معرفتين، سمُع إن ذلك نافِعَك ولا ضارَّك. وإعمال (إن) هذه لغة أهل العالية.

وأما (لَاتَ) فإنها تعمل هذا العمل أيضا، ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين: أحدهما: أنها لا تعمل إلا فى ثلاث كلمات، وهى (الحين) بكثرة و(الساعة والأوان) بقلة. والثانى: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها، وقد يعكس. فالأول كقوله تعالى:- ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[2]. الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس، والتاء زائدة لتوكيد النفى والمبالغة فيه، كالتاء فى رواية، أو لتأنيث الحرف، واسمها محذوف، وحين مناص خبرها، ومضاف إليه، أى فنادوا والحالة أنه ليس الحين حين مناص، أى: فرار أو تأخر. والثانى: كقراءة بعضهم: (ولاتَ حِينُ) بالرفع، أى: وليس حين مناص حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما بهم من العذاب. ومن إعمالها فى الساعة قول الشاعر:

نَدِمَ البُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ والبغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[3]

وفى الأوان قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[4]

أصله ليس الحين أوان صلح، أو ليس الأوان أوان صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقدر ثبوته، فبناه كما يبنى قبلُ وبعدُ، إلا أن أوانا شبيه بنَزَالِ وزنا فبناه على الكسر، ونوَّنه للضرورة. ثم قلت:

خبر إن وأخواتها

(الثامن خبر إن وأخواتها: أَنّ، ولكنَّ وكأنَّ وليتَ ولعلَّ نحو: إن الساعة آتية - ولا يجوز تقدمه مطلقا، ولا توسطه إلا إن كان ظرفا أو مجرورا، نحو: إن فى ذلك لعبرة، إن لدينا أنكالا).

(١) الأعراف (١٩٤). (٢) ص (٣). (٣) لرجل من طئ لم يُعين.
(٤) لأبى يزيد الطائى.

وأقول: الثامن من المرفوعات: خبر إن وأخواتها الخمسة، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر، فينصبن المبتدأ كما سيأتى فى باب المنصوبات ويسمى اسمها، ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها نحو – ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾[1] – ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[2]– ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[3]– ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[4] – ولا تتقدم أخبارهُنَّ عليهن مطلقا، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين بن عنين حيث قال:

كَأَنى مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ ... لَهُ أَحَد فى النَّحْو أَنْ يَتَقَدَّمَا[5]
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنى ... إليكَ فإِنِّى مِنْ وِصَالِكَ مُعْدِمَا

ولا على أسمائهن؛ فإن الحروف محمولة فى الإعمال، على الأفعال فلكونها فرعا فى العمل لا يليق التوسع فى معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللهم إلا إن كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها، كقوله تعالى:– ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[6] – ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾[7] – وفى الحديث (إِنْ فِى الصَّلاَةِ لشغْلاً) و(إِنْ مِنَ الشِّعرِ لحِكَما) ويروى (لحكمة) فأما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه، لا تقول: فى الدار إن زيدا. ثم قلت: (وتكسر إنّ فى الابتداء وفى أول الصلة، أو الصفة والجملة الحالية والمضاف إليها ما يختص بالجمل، والمحكية بالقول، وجواب القسم، والمخبر بها عن اسم عين، وقبل اللام المعلقة، وتكسر أو تفتح بعد إذا الفجائية، والفاء الجزائية، وفى نحو أَوَّلُ قَوْلِى أَنِّى أَحْمَدُ اللّه وتفتح فى الباقى). وأقول لأن: ثلاث حالات: وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين فيجب الكسر فى تسع مسائل:

إحداها: فى ابتداء الكلام نحو – ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[8] – ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[9].

الثانية: أن تقع فى أول الصلة كقوله تعالى:– ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[10] – (ما) مفعول ثان لآتيناه وهى موصول بمعنى الذى، وإن وما بعدها صلة، واحترزت بقولى أول الصلة من نحو جاء الذى عندى أنه فاضل فأن واجبة الفتح وإن كانت فى الصلة، لكنها ليست فى أولها.

الثالثة: أن تقع فى أول الصفة، كمررت برجل إنه فاضل ولو قلت: مررت برجل عندى أنه فاضل لم تكسر؛ لأنها ليست فى ابتداء الصفة.

---

(١) سورة طه (١٥). (٢) المائدة (٩٨) والبقرة (١٩٦). (٣) المنافقون (٤).
(٤) الشورى (١٧). (٥) لابن عنين هو شرف الدين محمد بن نصر الدين الحسين بن عنين.
(٦) المزمل (١٢). (٧) النازعات (٢٦). (٨) الكوثر (١).
(٩) القدر (١). (١٠) القصص (٧٦).

الرابعة: أن تقع فى أول الجملة الحالية كقوله تعالى:– ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[1] – واحترزت بقيد الأولية من نحو أقبل زيد وعندى أنه ظافر.

الخامسة: أن تقع فى أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل، وهو إذا وإذ وحيث نحو جلست حيث إن زيدا جالس. وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث وهو لحن فاحش فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد، واحترزت بقيد الأولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن ولم أر أحدا من النحويين اشترط الأولية فى مسألتى الحال وحيث، ولابد من ذلك.

السادسة: أن تقع قبل اللام المعلقة، نحو – ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[2] – فاللام من (لرسوله) ومن (لكاذبون) معلِّقان لفِعْلى العلم والشهادة، أى: مانعان لهما من التسليط على لفظ ما بعدهما؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى:– ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[3] – ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4].

السابعة: أن تقع محكية بالقول، نحو – ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[5] – ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾[6] – ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾[7].

الثامنة: أن تقع جوابا للقسم، كقوله تعالى:– ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[8].

التاسعة: أن تقع خبرا عن اسم عين، نحو (زيد إنه فاضل) وقوله تعالى – ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[9]. وقد أتيت فى شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه، ويجب الفتح فى ثمانى مسائل:

إحداها: أن تقع فاعلة، نحو: – ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[10] – أى إنزالنا.

الثانية: أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو – ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾[11] – ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[12]

الثالثة: أن تقع مفعولا لغير القول، نحو: – ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾[13]

---

(١) الأنفال (٥). (٢) المنافقون (١). (٣) الأنفال (٤١). (٤) آل عمران (١٨).
(٥) مريم (٣٠). (٦) الأنبياء (٢٩). (٧) سبأ (٤٨). (٨) الدخان(١–٣).
(٩) الحج (١٧). (١٠) العنكبوت (٥١). (١١) هود (٣٦). (١٢) الجن (١).
(١٣) الأنعام (٨١).

الرابعــة: أن تقع فى موضع رفع بالابتداء، نحو – ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[١].

الخامسة: أن تقع فى موضع خبرا عن اسم معنى، نحو: اعتقادى أنك فاضل.

السادسة: أن تقع مجرورة بالحروف، نحو: – ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[٢].

السابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة، نحو: – ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٣].

الثامنة: أن تقع تابعة لشـئ مما ذكرنا، نحو: – ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٤] – ونحو: – ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[٥] فَإِنهّا فِى الأوْلى معطوفة على المفعول وهو نعمتى وفى الثانية بدل منه وهو إحدى.

ويجوز الوجهان فى ثلاث مسائل فى الأشهر:

إحداها أن تقع بعد إذا الفجائية كقولك خرجت فإذا أن زيدا بالباب قال الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيدا كَمَا قِيلَ سَيّدا ... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللهَازِمِ[٦]

يروى بفتح (إن) وبكسرها.

الثانيــة: أن تقع بعد الفـاء الجزائية، كقوله تعـالى – ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٧] – قرئ بكسر (إن) وفتحها.

الثالثة: فى نحو (أول قولى أنى أحمد الله) وضابط ذلك: أن تقع خبرا عن قول، وخبرهـا قولا كأحمد ونحوه وفاعل القولين واحد، فما اسـتوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولى حمدُ الله، والكسر على جعل (أول قولى) مبتدأ (إو أنى أحمد الله) جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، أو هى مسـتغنية عن عائد يعـود علـى المبتدأ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنـى، فكأنه قيل: أول قولى هذا الكلام المفتتح بأنى، ونظير ذلك قوله سـبحانه: – ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾[٨] – وقول النبى صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُه أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلى لا إلهَ إلاَّ الله».

(١) فصلت (٣٩). (٢) الحج (٦). (٣) الذاريات (٢٣). (٤) البقرة (٤٧).
(٥) الأنفال (٧). (٦) من شواهد سيبوبه ج١ ص٤٨٢. (٧) الأنعام (٥٤).
(٨) يونس (١٠).

ثم قلت:

(التاسع خبر (لا) التى لنفى الجنس، نحو لا رجل أفضل من زيد ويجب تنكير الاسم، وتأخيره ولو ظرفا، ويكثر حذفه إن علم، وتميم لا تذكره حينئذ).

وأقول التاسع من المرفوعات.

خبر لا التى لنفى الجنس

اعلم أن (لا) على ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون ناهية، فتختص بالمضارع وتجزمه، نحو: – ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1] – ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾[2] – ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[3] – وتستعار للدعاء فتجزم أيضا، نحو: – ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[4].– الثانى: أن تكون زائدة دخولها فى الكلام كخروجها، فلا تعمل شيئا، نحو: – ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[5] – أى: أن تسجد، بدليل أنه قد جاء فى مكان أخر بغير (لا) وقوله تعالى: – ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[6] – وقوله تعالى – ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[7] – الثالث: أن تكون نافية، وهى نوعان: داخلة على معرفة فيجب إهمالها وتكرارها نحو: لازيد فى الدار ولا عمرو وداخلة على نكرة، وهى ضربان: عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم، وهو قليل، وعاملة عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر، والكلام الآن فيها، وهى التى أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال. وشرط إعمالها هذا العمل أمران: أحدهما أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بينا.

والثانى: أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا، وذلك كقولك لا صاحبَ علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر. فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدم وجب إهمالها وتكراراً. فالأول كما تقدم من قولك. لا زيد فى الدار ولا عمرو أما قول (بعض) العرب (لا بَصْرةَ لكم) وقول عمر (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها) يريد على بن أبى طالب رضى الله عنهما، وقول أبى سفيان يوم فتح مكة (لا قريشَ بعدَ اليوم) وقول الشاعر:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْبٍ   يكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فى البِلادِ[8]

فمؤول بتقدير مثل أى: ولا مثل أبى حسن، ولا مثل البصرة ولا مثل قريش، ولا مثل أمية. والثانى كقول الله سبحانه وتعالى: – ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[9].

---

(١) لقمان (١٨). (٢) الإسراء (٣٣). (٣) التوبة (٤٠). (٤) البقرة (٢٨٦).
(٥) الأعراف (١٢). (٦) الحديد (٢٩). (٧) الأنبياء (٩٥). (٨) لعبد الله بن الزبير.
(٩) الصافات (٤٧).

ويكثر حذف هذا الخبر إذا علم، كقول الله سبحانه وتعالى:- ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾[١] – أى: فلا فوت لهم، وقوله تعالى – ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾[٢] – أى: لا ضير علينا وبنو تميم يُوجِبُونَ حذفه إذا كان معلوما، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن أن يجب، ذلك نحو «لاأحد أغير من الله عز وجل». ثم قلت: (العاشر).

الفعل المضارع

إذا تجرد من ناصب وجازم)

وأقول: العاشر من المرفوعات وهو – خاتمها – الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم، كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو. فأما قول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم:

مُحّمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْس   إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شيْءٍ تَبالاَ

فهو مقرون بجازم مقدر، وهو لام الدعاء، وقوله (تبالا) أصله (وبالا) فأبدل الواو تاء، كما قالوا فى وُرَاث ووُجَاه تُراث وتُجاه وأما قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْربُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

فليس قوله أشرب مجزوما، وإنما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل رَبُغَ من قوله (أشرب غير) منزلة عَضُدٍ بالضم فإنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل، فكما يقال فى عضد بالضم: عضد بالسكون، كذلك قيل ففى ربغ بالضم: ربغ بالإسكان. ولما أنهيت القول فى المرفوعات شرعت فى المنصوبات فقلت:

باب المنصوبات

(المنصوبات خمسة عشر: أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل (كضربت زيدا) وأقول: المنصوبات محصورة فى خمسة عشر نوعا: وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل، وغيرها محمول عليها ومشبه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب، وَوَجْهُ ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباس. والمراد بالوقوع التعلق المعنوى،

---

(١) سبأ (٥١).

(٢) الشعراء (٥٠).

لا المباشرة، أعنى تعُلقَه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدى، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو (أردت السفر) لعدم المباشرة، وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق، فإنه نفس الفعل الواقع، والظرف، فإن الفعل يقع فيه والمفعول له، فإن الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإن الفعل يقع معه لا عليه. ثم قلت: (ومنه ما أضمر عامله: جوازا نحو قالوا خيرا، ووجوبا فى مواضع: منها باب الاشتغال نحو: وكل إنسان ألزمناه).

وأقول: الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة: الفعل المتعدى، ووصفه، ومصدره، واسم فعله، فالفعل المتعدى نحو – ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[1] – ووصفه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[2] ومصدره نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[3]– واسم فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[4] – وكونه مذكورا هو الأصل، كما فى هذه الأمثلة، وقد يضمر جواز إذا دل عليه دليل مقالى أو حالى: فالأول نحو: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾ – أى أنزل ربنا خيرا، بدليل – ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[5] – والثانى نحو قولك لمن تأهب لسفر: (مكةَ) بإضمار تريد، ولمن سدد سهما: (القرطاسَ) بإضمار تصيب. وقد يضمر وجوبا فى مواضع: منها باب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسة. فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق زيدا ضربته وقوله تعالى:– ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[6]. ومثال اشتغال الوصف (زيدا أنا ضاربه، الأن أو غدا). ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيدا ضربت غلامه وزيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا. فالنصب فى ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا، تقديره: ضربت زيدا ضربته، وألزمنا كل إنسان ألزمناه. وإنما كان الحذف هنا واجبا لأن العامل المؤخر مفسر له، فلم يجمع بينهما. هذا رأى الجمهور، وزعم الكسائى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد، قال الفراء: الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر، ورد على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنين، وعلى الكسائى بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق، كضربت غلامه فلا يستقيم إلغاؤه. ثم قلت:

(ومنه المنادى، وإنما يظهر نصبه إذا كان مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة، نحو يا عبدالله، ويا طالعا جبلا، وقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدى).

(١) النمل (١٦). (٢) الطلاق (٣). (٣) الحج (٤٠). (٤) المائدة (١٠٥).
(٥) النحل (٣٠). (٦) الإسراء (١٣).

وأقــول: المنادى نوع من أنــواع المفعول به، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكــر وبيــان كونه مفعولا به أن قولك يا عبــد الله أصله يا أدعو عبد الله فيا حرف تنبيه، وأدعو فعل مضارع قصد به الإنشاء، لا الإخبار، وفاعله مستتر، وعبد الله مفعول ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثــيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمريــن: أحدهما: دلالة قرينة الحال، والثانى: الاســتغناء بما جعلوه كالنائب عنــه والقائم مقامه، وهو يا وأخواتها. وقد تبين بهذا أن حق المناديات كلها أن تكن منصوبة، لأنها مفعولات، ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكون المنادى مبنيا، وإنما يكن مبنيا إذا أشبه الضمير بكونــه مفــردا معرفة، فإنه حينئذ يبنــى على الضمة أو نائبهــا، نحو (يازيد ويازيدان ويازيدون)، وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنهن يســتوجبن ظهور النصب، وقد مضى ذلك كله مشــروحا ممثلا فى باب البناء، فمــن أحب الوقوف عليه فليرجع إليه. ثم قلت: (والمنصوب بأخص بعد ضمير متكلم، ويكون بأل نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف) ومضافا نحو (نحن معاشــر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة) وأيــا فيلزمها ما يلزمها فى النداء، نحــو أنــا أفعل كذا أيها الرجل وعلما قليلا، فنحو بك الله نرجو الفضل شــاذ مــن وجهين. والمنصوب بالزم أو باتق: إن تكرر، أو عطف عليه، أو كان إياك نحو السلاح السلاح الأخ الأخ ونحو السيف والرمح ونحو الأسد الأسد أو نفسك نفســك ونحو: - ناقة الله وســقياها - وإياك من الأســد. والمحــذوف عاملة، والواقع فى مثل أو شــبهه، نحو الكلاب علــى البقر وانته خيرا لك). وأقول: مــن المفعولات التى التزم معها حذف العامل: المنصوب على الاختصاص، وهو كلام علــى خــلاف مقتضى الظاهر؛ لأنه خبر بلفظ النداء. وحقيقته: أنه اســم ظاهــر معرفة قصد تخصيصُه بحكم ضمير قبله. والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلــم - نحو أنا ونحــن - ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب. والباعث علــى هذا الاختصاص: فخر، أو تواضع، أو بيان، فالأول كقول بعض الأنصار رضى الله عنهم-:

لَنَـا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلُ   بِإِرْضَائِنَـا خَيْـرَ البريَّةِ أَحْمَـدَا

المؤثل الذى له أصل، ومثال الثانىقوله:

جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنَّنى أَيها العَبْدُ إِلىَ العَفْوِ يَا إِلَهِى فَقِيرُ

ومثال الثالث (إنَّا بنَى نَهْشَل لاَ ندعِى لأَبٍ)[١] وتعريفه (بأل) نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف)، التقدير: نحن أخصُّ العربَ، وتعريفه بالإضافة كقوله:

نَحـنُ بَنِى ضَبَّةَ أَصحْابُ الجَمل   نَنْعـى ابْنَ عَفَّانَ بأطْرَافِ الأَسَلْ[٢]

الأسل: الرماح. ومن تعريفه بالإضافة قوله صلى الله عليه وسلم «إنَّا آلُ مُحمدٍ لاَتَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَة وَنَحنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نورَثُ ما تَرْكْنَا صَدَقَة» وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضى الكشف عنه، وهو أن (ما) من قوله صلى الله عليه وسلم «مَا تَرَكْنَا» موصول بمعنى الذى محله رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف: أى تركناه وصدقة خبر ما هذا على رواية الرفع، وهو أجود، لموافقته لرواية ما تركنا بوضع ضمير هكذا (ه) فهو صدقة وأما النصب فتقديره: ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر لسدّ الحال مسدّه مثل – ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٣] – ويجوز فى ما أن تكون موصولا اسميا كما تقدم، وأن تكون شرطية، فما على الأول فى محل رفع، وعلى الثانى فى محل نصب، والمعنى: أى شئ تركنا فهو صدقة.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ (أىّ) فيلزمها فى هذا الباب ما يلزمها فى النداء: من التزام بنائها على الضمة، وتأنيثها مع المؤنث، والتزام إفرادها؛ فلا تثنى ولا تجمع باتفاق، ومفارقتها للإضافة لفظا وتقديرا، ولزوم (ها) التنبية بعدها، ومن وصفها باسم معرف بأل لازم الرفع، مثال ذلك أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة. المعنى: أنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفرْ لَناَ مختصين من بين العصائب، ويقل تعريفه بالعلمية، ففى بك الله نرجو الفضل شذوذان: لكونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علما.

ومن المحذوف عامله: المنصوب بالزم، ويسمى إغراء. والإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه، نحو قوله:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لاَ أَخا لَهُ   كسَـاعٍ إِلَى الهيجـاَ بِغَـيْرِ سِـلاَحِ[٤]

وإنما يلزم حذف عامله إذا تكرر كما سبق فى البيت، أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فإن فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل وحذفه، نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا، وجماعة منصوب على الحال. ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر:

أَخَـاكَ الـذى إِنْ تَدْعُـهُ لُمِلمَّـه   يُجِبْـكَ كَمَـا تَبْغِـى وَيَكْفِيـكَ مَنْ يَبْغِـى
وَإِنْ تَجْفُـهُ يَوْمـاً فَلَيْـسَ مُكَافِئـاً   فَيَطْمَـع ذُو التَّزْويـرِ والوَشْـىِ أَنْ يُصْغِـى[٥]

---

(١) هذا من البيت وعجزه (عَنْهُ ولا هُوَ بالأبناءِ يَشْرِيناَ) وهو قول أبى تمام.

(٢) رواه أبو تمام.   (٣) يوسف (١٤).   (٤) منسوب إلى إبراهيم بن هرمة القرشى.

(٥) ليس منسوبا لقائل معين.

علـــى تقدير الزم أخاك الذى من صفته كـــذا. ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة من يســـتعمل الأخ بالألف فى كل حال، ويسمى لغة القصر، كقولهم: مكرهٌ أخاكَ لا بَطَلُ. ثم قلت:

المفعول المطلق

وهـــو المصدر الفضلـــة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعـــدده، كضربت ضربا أو ضرب الأمير أو ضربتين وما بمعنى المصدر مثله، نحو: (فلا تميلوا كل الميل،) (ولا تضروه شيئا) (فاجلدوهم ثمانين جلدة) وأقول:

الثانى من المنصوبات: المفعول المطلق. وسمى مطلقا لأنه يقع عليه اســـم المفعول بلا قيد، تقول: ضربت ضربا فالضرب مفعول لأنه نفس الشئ الذى فعلته، بخلاف قولـــك ضربـــت زيدا فإن زيدا ليس الشـــئ الـــذى فعلته ولكنك فعلـــت به فعلا وهو الضرب، فلذلك سمى مفعولا به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قدم الزمخشرى وابـــن الحاجب فى الذكر المفعول المطلق على غـــيره؛ لأنه المفعول حقيقة. وحّدُّه ما ذكرت فى المقدمة. وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور:

أحدُهـــا: التوكيد كقولـــك ضربت ضربا، وقول الله تعـــالى – ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[١] – ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٢] – ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٣].

الثانـــى: بيان النوع، كقوله تعـــالى:– ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٍ مُّقۡتَدِرٍ﴾[٤] – وكقولك جلست جلوس القاضى، وجلست جلوسا حسنا، ورجع القهقرى.

الثالـــث: بيان العدد، كقولـــك ضربت ضربتين أو ضربات وقـــول الله تعالى:– ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾[٥]. وقولى الفضلة احتراز من نحو قولك: ركوعُ زيدٍ ركوعٌ حســـنٌ أو طويلٌ، فإنه يفيد بيان النوع، ولكنه ليس بفضله. وقولى المؤكد لعامله مخرج لنحو قولك: كرهـــت الفجور الفجور، فإن الثانى مصدر فضله مفيد للتوكيد، ولكن المؤكد ليس العامل فى المؤكد. ثم قلت:

---

(١) النساء (١٦٤).
(٢) انساء (٦٥).
(٣) الأحزاب (٥٦).
(٤) القمر (٤٢).
(٥) الحاقة (١٤).

مطابع دار أخبار اليوم

المفعول له

وهو: المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه فى الزمان والفاعل، كقمت إجلالا لك ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب فى معلل فقد شرطا أن يجر باللام أو نائبها.

وأقول: الثالث من المنصوبات: المفعول له، ويسمى المفعول لأجله، والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور:

أحدها: أن يكون مصدرا، والثانى: أن يكون مذكورا للتعليل، والثالث: أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له فى الزمان، والرابع أن يكون مشاركا له فى الفاعل، مثال ذلك قوله تعالى: – ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1] فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا، فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت. ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له، ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل فمثال ما فقد المصدرية قولك جئتك للماء وللعشب وقوله: تعالى – ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[2] – وقول امرئ القيس:

وَلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْعَـى لِأَدنَى مَعيشَةٍ ... كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيل مِـنَ المَـالِ

ومثال ما فقد الاتحاد فى الزمان قولك: تهيأت اليوم للسفر غدا، وقول امرئ القيس أيضا:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَـومٍ ثِيَابَهـا ... لـدَى السِّتْـرِ إلاَّ لِبْسَـةَ الْمُتَفَضِّـلِ

فإن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب. ومثال ما فقد الاتحاد فى الفاعل قولك: قمت لأمرك إياى، وقول الشاعر:

وإنِّـى لَتعرُونِـى لِذِكـراكَ هِـزَّةٌ ... كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْـرُ[3]

فإن فاعل تعرونى هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم: لأن التقدير لذكرى إياك. ثم قلت: الرابع:

(١) البقرة (١٩).
(٢) البقرة (٢٩).
(٣) البيت لأبى صخر الهذلى.

المفعول فيه

وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه: من زمان مطلقا، أو مكان مبهم، أو مفيد مقدارا، أو مادته مادة عاملة، كصمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وسرته فرسخا وجلست مجلسك. والمكانى غيرهن يجر بقى كصليت فى المسجد ونحو قالا خيمتى أم معبد وقولهم دخلت الدار على التوسع). وأقول:

الرابع من المنصوبات الخمسة عشر: المفعول فيه، ويسمى الظرف، وهو عبارة عما ذكرت. والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزيدا فى ضربت زيدا وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع، فيه ولكنه ليس بزمان، ولا مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خيرا فإن المعنى فى أن يفعلوا وعليه فى أحد التفسيرين قوله تعالى: – ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[1] – وقد يكون العكس، نحو: –﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾[2] – ونحو: – ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[3] – ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾[4] – ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[5] – فهذه الأنواع لا تسمى ظرفا فى الاصطلاح، بل كل منها مفعول به، وقع الفعل عليه، لا فيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى، وقد يكون مذكورا الأجل أمرا وقع الفعل فيه وهو زمان أو مكان، فهو حينئذ منصوب على معنى فى وهذا النوع خاصة هو المسمى فى الاصطلاح ظرفا، وذلك كقولك: صمت يوما أو يوَم الخميسِ وجلست أمامك، وأشرت بالتمثيل بيوما ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهما وأن يكون مختصا، وفى التنزيل: – ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾[6] – ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[7] – ﴿ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[8] – وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مبهما، ونعنى به مالا يختص بمكان بعينه، وهو نوعان: أحدهما: أسماء الجهات الست، وهى فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، قال الله تعالى – ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[9] – ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا﴾[10] – فى قراءة من فتح ميم مَنْ –﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾[11] – وقرئ وكان أمامهم ملك – ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾[12]– وأصل تزاور تتزاور، أى: تتمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره أى مال إليه، ومعنى

(١) النساء (١٢٧). (٢) الإنسان (١٠). (٣) غافر (١٥). (٤) غافر (١٨).
(٥) الأنعام (١٢٤). (٦) سبأ (١٨). (٧) غافر (٤٦). (٨) الأحزاب (٤٢).
(٩) يوسف (٧٦). (١٠) مريم (٢٤). (١١) الكهف (٧٩). (١٢) الكهف (١٧).

مطابع دار أخبار اليوم

تقرضهم تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع والمعنى تعرض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم فى طلوعها ولا فى غروبها، وقال الشاعر:

صَدَدْتِ الكَأسَ عَنّـا أَمَّ عَمْـرٍو ... وَكَانَ الكَـأْسُ مَجْرَاهـا اليَمِينـا[١]

يجـوز كـون مجراها مبتدأ، واليمين ظـرف مخير به عنهـا: أى: مجراها فى اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون مجراها مبدلا من الكأس بدل اشتمال، فاليمين أيضا ظرف، لأن المعتمـد فى الإخبار عنه إنما هو البدل لا الاسـم، ويجـوز فى وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل، وقال الآخر:

لَقَدْ عَلِـمَ الضَّيْـفُ وَالمُرملُـونَ ... إذَا اغْبَرَّ أُفْـق وَهَبَّـتْ شمَـالاَ[٢]

النوع الثاني ما ليس اسم جهة، ولكن يشبهه فى الإبهام، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[٣]- ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾[٤] - القسـم الثانى: أن يكون دالا على مساحة معلومة من الأرض، كسـرت فرسخا وميلا وبريدا، وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاما واختصاصا: أما الإبهام فمن جهة أنه لايختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة، فعلى هذا يصح فيه القولان. والقسـم الثالث: اسـم المكان المشـتق من المصدر، ولكن شـرط هذا أن يكون عامله من مادته، كجلست مجلس زيد وذهبت مذهـب عمرو ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[٥]ولا يجوز جلسـت مذهب عمرو ونحوه. ومـا عدا هـذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لايجوز انتصابه على الظرف، فلا تقول صليت المسـجد ولا أقمت السـوق ولا جلسـت الطريق لأن هذه أمكنة خاصة، ألا ترى أنه ليس كل مكان يسـمى مسـجدا ولا سـوقا ولا طريقا، وإنما حكمك فى هذه الأماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو فى. وقال الشاعر هو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبى صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضى الله عنه حين هاجرا:[٦]

جَزَى اللهُ رِبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائه ... رَفِيقَين قَـالَا خَيْمَتَـىْ أُمِّ مَعْبَـدِ
هُمَا نَـزلاَ بَالبِـرِّ ثُـمَّ تَرحَّـلاَ ... فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَي رَفِيـقَ مُحَمَـدِّ
فَيَا لَقُصَـيٍّ مَـا زَوَى اللهُ عَنْكُـمُ ... بِه مِنَ فِعَالٍ لَا تُجَـازَى وَسُـؤْدَدِ

(١) البيت من معلقة عمر بن كلثوم. (٢) البيت لجنوب بن عجلان.
(٣) سورة يوسف ـ الآية رقم ٩ (٤) سورة الفرقان ـ الآية رقم ١٣
(٥) سورة الجن ـ الآية رقم ٩ (٦) قيل أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه فأنشد الأبيات

وكان حقــه أن يقول قالا فــى خيمتى أم معبد أى: قَيَّلاَ فيها و يروى حَلاً بدل قــالا، والتقدير أيضا: حَــلاً فى خيمتى، ولكنه اضطر فأسـقط فى، وأوصل الفعل بنفســه، وكذلك عملوا فى قولهم: دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك، إلا أن التوسع مع دخلت مطرد، لكثرة أستعمالهم إياه. ثم قلت: (الخامس:

المفعول معه

وهو: الاسم، الفضلة، التالى واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه، كسرت والنيل وأنا سائر والنيل). وأقول:

الخامــس مــن المنصوبات المفعول معــه. وإنما جعل آخرها فــى الذكر لأمرين: أحدهما أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسى أو سماعى؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى أنه قياســى، والثانى: أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به، وهو الواو، بخلاف سائر المفعولات. وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور:

أحدهما: أن يكون اسما.

والثانى: أن يكون واقعا بعد الواو الداله على المصاحبة.

والثالــث: أن تكون تلك الواو مســبوقة بفعل أو ما فيه معنــى الفعل وحروفه. وذلك كقولك ســرت والنيل واســتوى الماء والخشــبة البرد والطيالســة وكقول الله تعــالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[١] أى: فأجمعــوا أمركــم مــع شــركائكم، فشــركاءكم مفعول معه، لاســتيفائه الشــروط الثلاثة، ولا يجوز علــى ظاهر اللفظ أن يكــون معطوفــا على أمركم لأنه حينئذ شــريك له فى معنــاه، فيكون التقدير: أجمعــوا أمركم وأجمعوا شــركاءكم، فشــركاءكم مفعول معــه، وذلك لا يجوز، لأن أجمــع إنما يتعلق بالمعانى دون الذوات، تقول: أجمعت رأيى، ولا تقول: أجمعت شــركائى، وإنمــا قلت على ظاهر اللفــظ لأنه يجوز أن يكــون معطوفا على حذف مضاف: أى وأمر شــركائكم، ويجوز أن يكــون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف، أى: واجمعوا شركاءكم، بوصل الألف، ومن قرأ فاجمعوا يوصل الألف صح العطف على قراءتــه من غير إضمار، لأنه من جمع وهو مشــترك بــين المعانى والذوات، تقول: جمعــت أمرى، وجمعت شــركائى، قال الله تعــالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾[٢]

---

(١) سورة يونس ـ الآية رقم ٧١.

(٢) سورة طه – الآية رقم (٦٠).

مطابع دار أخبار اليوم

ـ ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[1] ـ ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه، ولكـن إذا أمكن العطـف فهو أولى، لأنه الأصل. وليس من المفعول معه قول أبى الأسود الدؤلى:

يَأَيهُّـا الَّرجُـلُ المعُلِّـمُ غَيْـرَهُ   هَلاّ لنَفْسِكَ كَـانَ ذَا التَّعْلِيـم[2]
تَصفُ الدواءَ لدى السِّقَّام الضَنَـا   كَيمْا يَصِحَّ بِـه وَأَنْـتَ سَقِيـمُ
وَأَرَاكَ تَلْقَـح بالرَّشَـادَ عُقُولَنَـا   أبدًا وَأَنْتَ مِـنَ الرَّشَـاد عَقِيـمُ
ابْدَأْ بنَفْسكَ فَانَّهـَا عَـنْ غَيِّهـاَ   فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَانْـتَ حَكِيـمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَـى   بالقَوْلِ مِنْـكَ وَيَنْفَـعُ التَّعْليـمُ
لا تَنْهَ عَنْ خُلقٍ وَ تَأْتِـيَ مِثْلـهُ   عَارٌ عَلَيْـكَ إذَا فَعَلْـتَ عَظيـمُ

الشاهد فى قوله "وتأتىَ مثلَه" فإنه ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى مع أى: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله – لأنه ليس باسم، ولا نحو قولك بعتك الـدار بأثاثهـا والعبد بثيابه وقول الله سـبحانه وتعالى :ـ ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾[3] وقولك: جاء زيد مع عمرو، فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليسـت بعد الواو، ولا نحو قولك: مزجت عسلا وماء، وقول الشاعر:

عَلَفْتُهـا تِبْنًـا وَمَـاءً بَـارِدا   حَتّى غَدَتْ هَمَّالَـة عَيْنَاهـَا[4]

وقول الآخر: إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً   وَزَجَّجْنَ الَحواَجِبَ وَالْعُيونَا

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن، وإنما هى فى المثال الأول لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل–وهو مزجت وفى المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتها ماء وكَحَلْنَ العيونا – فحذف الفعل والفاعل وبقى مفعول، ولا جائز أن تكون فيهما لعطف مفرد على مفرد، لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها فى العامل، لأن عَلَفتُ لا يصح تسلطه على الماء، وزججن لا يصح تسلطه على العيـون ولا أن تكون للمصاحبة، لانتفائها فى قوله علفتها تبنا وماء باردا ولعدم فائدتها فى وزججن الحواجب والعيونا، إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة

(١) سورة الهمزة ـ الآية رقم (٢).
(٢) الأبيات للأسود الدؤلى ومنهم من نسب البيت الأخير للأخطل.
(٣) سورة المائدة ـ الآية رقم (٦١).
(٤) لم ينسب إلى قائل معين.

للحواجـب، ولا نحـو كل رجل وضعيته لأنه وإن كان اسما واقعا بعد الواو التـى بمعنى مع لكنها غير مسـبوقة بفعل ولا ما فـى معناه، ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه على أن يكون أباك مفعولا معه منصوبا بما فى ها من معنى أُنَبهً، أو بما فى ذا من معنى أشـير، أو بما فى لك من معنى اسـتقر، لأن كلا من ها وذا ولك فيه معنى الفعل دون حروفه، بخلاف سـرت والنيل وأنا سائر والنيل فإن العامل فى الأول الفعل، وفى الثانى الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه، قال سيبويه رحمه الله تعالى: وأما نحو هذا لك وأباك فقبيح، لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فى معناه وقالوا مراده بالقبيح المتنع. ثم قلت: (للسادس:

المشبه بالمفعول به

نحو زيد حسن وجهه وسيأتى). وأقول:

السـادس من المنصوبات: المشبه بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسـم الفاعل المتعدى إلى واحد، وذلك فى نحو قولك زيد حَسَنٌ وجْهَهُ بنصب الوجـه، والأصل زيد حسـنٌ وجْهُـهُ بالرفع، فزيدُ: مبتدأ، وحسـن: خبر، ووجه: فاعل بحسـن؛ لأن الصفة، تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حَسُـنَ بضم السـين وفتح النـون لوجب رفع الوجـه بالفاعلية، فكذلك حـق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصـدوا المبالغة مع الصفة، فحولوا الإسـناد عن الوجه إلى ضمير مستتر فى الصفة راجع إلى زيد، ليقتضى ذلك أن الحسن قد عمه بجملته، فقيل زيد حسن أى هو، ثم نصب وجهه، وليس ذلك علـى المفعولية؛ لأن إنما تتعدى تبعا لتعدى فعلها، وحَسُـنَ الذى هو الفعل لا يتعـدى، فكذلك صفته التى هى فَرْعُه، ولا على التمييز، لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمـير، ومذهب البصريين- وهو الحـق-أن التمييز لا يكون معرفة، وإذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشـبه بالفعول به، وذلك أنه شُـبُه حسـنٌ بضارب فى أن كلا منهما صفة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، وهى طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها فنصب الوجه على التشبيه بعمرو فى قولك: زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمرا، وسيأتى الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا إن شاء الله تعالى فى موضعه. ثم قلت: (للسابع.

مطابع دار أخبار اليوم

الحال

وهو: وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبلــه، نحــو - فخرج (منها خائفا يترقــب) - (لآمن من فى الأرض كلهم جميعا) - (فتبســم ضاحكا) - (وأرسلناك للناس رسولا) - وأنا ابن دارة معروفا بها نسبى. ويأتى من الفاعل، ومن المفعــول، ومنهمــا مطلقا، ومن المضاف إليــه: إن كان المضاف بعضه نحو - لحم أخيه ميتا - أو كبعضه - نحو ملة إبراهيم حنيفا - أو عاملا فيها نحو - إليه مرجعكم جميعا. - وحقها أن تكون، نكره منتقلة، مشــتقة، - وأن يكون صاحبها معرفة، أو خاصا، أو عاما، أو مؤخرا، وقد يتخلفن). وأقول: السابع من المنصوبات: الحال، ويذكر ويؤنث وهو الأفصح، يقال: حال حسن، وحال حسنة، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، قال الشاعر:

عَلَـى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتما   عَلَـى جُـودِه لَضَـنَّ بِالْمَـاءِ حَاتِمُ[1]

وحَــدُّه فى الاصطلاح ما ذكرت، فقولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة، وقولى فضلة فصل مخرج خبر نحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ما هو له مخرج لأمرين: أحدهمــا: نعت الفضلة من نحــو رأيت رجلا طويلا ومررت برجل طويل فإنه وإن كان وصفا فضلة لكنه لم يســق البيان الهيئة، وإنما ســيق لتقييد الموصــوف، وجاء بيان الهيئة ضمنا، والثانى: بعض أمثلة التمييز، نحو لله دره فارســا فإنه وإن كان وصفا فضلة ولكنه لم يســق البيــان الهيئة، ولكنه ســيق البيان جنس المتعجب منه، وجاء بيــان الهيئة ضمنا، وقولى أو تأكيده إلى آخره تممت به ذكر أنواع الحال.

والحاصل أن الحال أربعة أقسام: مبينة للهيئة، وهى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها، ومؤكــدة لعاملها، وهى التى لو لم تذكر لأفاد عاملهــا معناها، ومؤكدة لصاحبها، وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وهى الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهى دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك. الجملة فالمبينة للهيئة كقولك جاء زيد راكبا، وأقبل عبد الله فرحا، وقول الله تعالى: - ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾[2] والمؤكدة لصاحبهــا كقوله تعــالى: - ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[3] وقولك جاء

---

(١) البيت للفرزدق.

(٢) سورة القصص الآية رقم (٢١).

(٣) سورة يونس الآية (٩٩).

الناس قاطبة أو كافة أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين، ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها، وهو سهو. والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيد آتيا، وعاث عمرو مفسدا، وقول الله تعالى - ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾(١) - وذلك لأن الإزلاف هو التقريب، فكل مزلف قريب، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى - ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾(٢) - فتبسم ضاحكا - ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾(٣) - ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٤) - فإنه يقال: عَثِىَ بالكسر يَعْثَى بالفتحَ. والمؤكد لمضمون الجملة عطوفا كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبى وَهَلْ بِدَارَةَ يَالَلنَّاسِ مِنْ عَارِ(٥)

وأشرت بقولى قبله إلى أنه لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أبوك، ولا زيد عطوفا أبوك. ثم بينت أن الحال تارة تأتى من الفاعل، وذلك كما مثلت به من قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾(٦) - فإن خائفا حال من الضمير المستتر فى خرج العائد على موسى عليه السلام. وتارة يأتى من المفعول كما مثلت به من قوله تعالى - ﴿لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾(٧) - فإن رسولا حال من الكاف التى هى مفعول أرسلنا. وأنه لا يتوقف مجىء الحال من الفاعل والمفعول على شرط. وإلى أنها تجىء من المضاف إليه، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضاف بعضا، كما فى قوله تعالى - ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾(٨) - فميتا: حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، - وقوله تعالى: - ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾(٩)-.

والثانى: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه فى صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(١٠) - فحنيفا حال من إبراهيم وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كبعضه فى صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفا صح كما أنه لو قيل أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتا، ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا) كان صحيحا.

(١) سورة (ق) الآية رقم - (٣١). (٢) سورة النساء الآية رقم - (٧٩).
(٣) سورة القصص الآية - (٣١). (٤) سورة هود الآية - (٨٥).
(٥) البيت لسالم بن دارة. (٦) سورة القصص الآية - (٢١).
(٧) سورة النساء الآية - (٧٩). (٨) سورة الحجرات الآية - (١٢).
(٩) سورة الحجر الآية - (٤٧). (١٠) سورة البقرة الآية - (١٣٥).

مطابع دار أخبار اليوم

الثالـث أن يكـون المضاف عاملا فـي الحال، كما فى قوله تعـالى: ـ ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾(١) ـ فجميعا حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل فى الحـال، وصـح له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصـدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون، جميعا كان العامل الفعل الذى المصدر بمعناه. ثم بينت أن للحال أحكاما أربعـة وأن تلك الأربعـة، ربما تخلفت. فالأول: الانتقال ونعنى بـه أن لا يكون وصفا ثابتا لازمـا، وذلك كقولك جاء زيد ضاحـكا ألا ترى أن الضحك يزايل زيدا، ولا يلازمه، هذا هو الأصل، وربما جاءت دالة على وصف ثابت، كقول الله تعالى: ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾(٢) ـ أى: مبينـا، وقـول العرب (خَلَق اللهُ الزَّرَافَـةَ يَدَيْها أطْولَ مِنْ رِجْلَيْهَا) فالزرافة–بفتح الزاى– مفعول لخلق، ويديها بدل منها بدل بعض من كل، وأطول: حال من الزرافة، ومن رجليها: متعلق بأطول، وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاى، وقـال: فيها الفتح وقال فيها والضم، فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب ابن الجواليقـى فـى كتابه فيما تغلط فيه العامة، فقال فى بـاب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه: وهى الزرافة– بفتح الزاى– لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس (زَرَافة) بالفتح وهو الوجه، والعامة تضمها، انتهى كلامه، واللغات الشاذة لا تحصى، وإنما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم.

الثانى الاشـتقاق، وهو أن تكون وصفا مأخوذا من مصدر، كما قدمناه من الأمثلة، وربما جـاءت اسما جامـدا كقوله تعالى: ـ ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾(٣) ـ فثبات حـال من الواو فى انفروا وهو جامد، لكنه فى تأويل المشتق، أى متفرقين، بدليل قوله تعالى: ـ ﴿ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ وقد اشتملت هذه الآية على مجىء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة.

الثالـث: أن تكون نكرة، كجميع ما قدمناه من الأمثلـة، وقد تأتى بلفظ المعرف بالألف والـلام، كقولهم: ادخلوا الأول فالأول، وأرسـلها العراك أى الإبـل العراك، وجاءوا الجماء الغفـير أى: جميعـا، وأل فى ذلك كله زائـدة، وقد تأتى بلفظ المعـرف بالإضافة، كقولهم اجتهـد وحدك أى: منفردا، وجاءوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهِم، أى: جميعا، وقد تأتى بلفظ المعرف بالعلمية، كقولهم: جاءت الخيل بداد أى: متبددة، فـ فإن بداد فى الأصل علم على جنس التبدد، كما أن فجار علم للفجرة.

(١) يونس (٤).
(٢) الأنعام (١١٤).
(٣) النساء (٧١).

الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الأمثلة. وقد تأتى كذلك كما روى سيبويه من قولهم عليه مائة بيضا، وقال الشاعر وهو عنترة العبسى:

فِيهـاَ اثْنتَـانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوَبةً   سُوداً كَخَافِيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

فحلوبــة تمييز للعدد وســودا إما حال من العدد أو مــن حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى لأن حلوبة بمعنى حلائب فلهذا صح أن يحمل عليها ســودا والوجه الأول أحســن وفى الحديث «صلى رسول الله صلى الله عليه وســلم جالســا وصلى وراءه رجال قياما» فجالسا حال من المعرفة وقياما حــال من النكرة المحضة وإنما الغالب إذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال فالأول كقوله تعالى - ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[1] فإن الجملة التى بعد إلا حال من قرية وهى نكرة عامة لأنها فى سياق النفى. والثانى نحــو:- ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآ ﴾[2] فأمرا إذا أعرب حالا فصاحب الحال إما المضاف فالمســوغ أنه عام أو أنه خاص أما الأول فمــن جهة أنه أحــد صيغ العموم وأما الثانى فمن جهة الإضافة وأما المضاف إليه فالمســوغ أنه خاص لوصفه بحكيم وقرأ بعض الســلف - ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ ﴾[3] - بالنصب فجعله الزمخشرى حالا من كتاب لوصف بالظرف وليس ما ذكر بلازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المســتتر فى الظرف والثالث كقوله: (لميْةَ مُوحِشاً طَلَلُ)[4] فهذه المواضع ونحوها مجىء الحال فيها من النكرة قياسى كما أن الابتداء بالنكرة فى نظائرها قياسى وقد مضى ذلك فى باب المبتدأ فقس عليه هنا. ثم قلت (الثامن.

التمييز

هــو اســم نكرة فضلــة برفع إبهام اســم أو إجمال نســبة فــالأول بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى المائة وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير كرطل زيتا وكشــبر أرضا وقفيز برا وشــبههن من نحو مثقال ذرة خيرا ونحى سمنا ومثلها زبدأ وموضع راحة صحابا وبعد فرعه نحو خاتم حديدا. والثانى إما محول عن الفاعل نحو: واشتعل الرأس شيبا أو عن المفعول نحو: وفجرنا الأرض عيونا أو عن غيرهما نحو: (أنا أكثر منك مالا) أو غير محول نحو (لِلّه دَرُّهُ فَارِساً).

---

(١) الشعراء (٢٠٨).   (٢) الدخان (٤ - ٥).

(٣) البقرة (٨٩).   (٤) شطر من بيت لكثير عزة.

مطابع دار أخبار اليوم

وأقول: الثامن من المنصوبات: التمييز، والتمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا، وهو فى اللغة بمعنى فصل الشىء عن غيره، قال الله تعالى ـ ﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾(١) ـ أى: انفصلوا من المؤمنين ـ ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ ﴾(٢)ـ أى ينفصل بعضها من بعض، وهو فى الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور، وهى المذكورة فى المقدمة. وفهم مما ذكرته فى حدى الحال والتمييز أن وإن أشبه الحال: فى كونه منصوبا، فضلة، مبينا لإبهام، إلا أنه يفارقه فى أمرين: أحدهما: أن الحال إنما يكون وصفا إما بالفعل أو بالقوة، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيرا، نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم: للهِ دَرُّهُ فارساً، ولله دَرُّهَ رَاكباً. الثانى: أن الحال لبيان الهيئات، والتمييز يكون تارة لبيان الذوات، وتارة لبيان جهة النسبة. وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام: فأما أقسام التمييز المبين للذوات فأحدها: أن يقع بعد الأعداد، وقسمت: العدد إلى قسمين صريح، وكناية، فالصريح الأحد عشر هما فوقها إلى المائة، تقول عندى أحد عشر عبدا وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى: ـ ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا ﴾(٣)ـ ﴿وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا ﴾(٤)ـ ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ﴾(٥)ـ ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا ﴾(٦)ـ ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗا ﴾(٧) ـ ﴿ذَرۡعُهَا سَبۡعُونَ ذِرَاعٗا ﴾(٨) ـ ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾(٩)ـ ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ ﴾(١٠)ـ وفى الحديث «إنّ للهِ تِسْعةً وتِسعينَ اسما» وأردت بقولى إلى المائة عدم دخول الغاية فى المغيا، وهو أحد احتمالى حرف الغاية.

والكناية هى (كم) الاستفهامية، تقول: كم عبدا ملكت فكم: مفعول مقدم وعبدا تمييز واجب النصب والإفراد وزعم الكوفى أنه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكت، وهذا لم يسمع، ولاقياس يقتضيه، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية، وذلك مشروط بأمرين: أحدهما: أن يدخل عليها حرف جر. والثانى: أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك بكم درهم اشتريت، وعلى كم شيخ اشتغلت، والجر حينئذ عند جمهور النحويين ممن مضمرة، والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ، وزعم الزجاج أنه بالإضافة.

(١) يس (٥٩). (٢) الملك الآية ـ (٨). (٣) يوسف (٤).
(٤) المائدة (١٢). (٥) الأعراف (١٤٢). (٦) العنكبوت (١٤).
(٧) المجادلة (٤). (٨) الحاقة (٣٢). (٩) النور (٤).
(١٠) (ص) (٢٣).

القسم الثانى: أن يقع بعد المقادير، وقسمتها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما يدل على الوزن، كقولك: رطل زيتا، ومنوان سمنا، والمنوان: تثنية مَناً، وهو لغة فى المن، وقيل فى تثنيته: منوان، كما يقال فى تثنية عصا: عصوان.

الثانى: ما يدل على مساحة، كقولك: شبر أرضا، وجريب نخلا، وقولهم: ما فى السماء موضع راحة سحابا. الثالث: ما يدل على الكيل، كقولهم: قفيز برا وصاع تمرا.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أربعة أمثلة: أحدها: قول الله تعالى: ـ ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾[1]ـ فهذا يعد شبه الوزن، وليس به حقيقة، لأن مثقال الذرة ليس اسما لشىء يوزن به فى عرفنا. الثانى قولهم: عندى نحى سمنا، والنِّحْىُ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة- اسم لوعاء السمن، وهذا يعد شبه الكيل، وليس به حقيقة، لأن النِّحْى ليس مما يكال به السمن، ويعرف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا، ومثله قولهم: وَطْبٌ لبنا، والوَطْبُ -بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة- اسم لوعاء اللبن، وقولهم: سِقَاءٌ ماءً وزِقٌ خمرا، ورَاقُودٌ خلا. الثالث: قولهم: ما فى السماء موضع راحة سحابا، فسحابا: واقع بعد موضع راحة وهو شبية بالمساحة. والرابع قولهم على التمرة مثلها زبدا فزبدا واقع بعد مثل شبيهة إن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة.

والقسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذا خاتم حديدا، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه، وكذلك باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك.

وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة: أحدها: أن يكون محولا عن الفاعل، كقول الله عز وجل :ـ ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[2]ـ أصله واشتعل شيب الرأس، وقوله تعالى: ـ ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[3]ـ أصله: فإن طابت أنفسهن لكم عن شىء منه، فحُوِّل الإسناد فيهما عن المضاف -وهو الشيب فى الآية الأولى، والأنفس فى الآية الثانية -إلى المضاف إليه -وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس، وجىء بدل الهاء والنون بنون النسوة، ثم جىء بذلك المضاف الذى حول عنه الإسناد فضلة وتمييزا، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة، لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس، وذلك يتأدى بالمفرد.

---

(١) الزلزلة (٧).

(٢) مريم (٤).

(٣) النساء (٤).

مطابع دار أخبار اليوم

الثانــى أن يكون محولا عن المفعول، كقوله تعــالى: ـ ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[1] ـ قيل: التقدير عُيونَ الأَرْضِ، وكذا قيل فى غرست الأرض شجرا ونحو ذلك. الثالث أن يكــون محولا عن غيرهمــا، كقوله تعالى: ـ ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾[2]ـ أصله: مالى أكثر، فحــذف المضاف – وهو المال – وأقيم المضاف –إليه وهو ضمير المتكلم – مقامه، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثر منك، ثم جىء بالمحذوف تمييزا، ومثله زيد أحســن وجها، وعمرو أنقى.عِرضاً،وشبه ذلك، والتقدير: وجه زيدٍ أحسنُ، وعرض عمر وأنقى.

الرابــع: أن يكون غير محول، كقول العرب: لِلّه دَرُّهُ فَارِســاً، وحَسْــبُكَ به نَاصِراً وقول الشاعر:

* **يَاجَارَتــاَ مَا أَنْتِ جَارَةْ**[3]* يا حرف نــداء جارتا منادى مضاف للياء، وأصله يا جارتى فقلبت الكســرة فتحة والياء ألفا (ما) مبتدأ، وهو اســم اســتفهام، وأنت خبره، والمعنى عَظُمْتِ كما يقال: زيد وما زيد، أى: شــىء عظيم وجارة تمييز، وقيل: حال، (ما) نافية وأنت اسمها، وجارة خبر ما الحجازية: أى لســت جارة، بل أنت أشــرف من الجارة، والصواب الأول ويدل عليه قول الشاعر:

يَــا سَيّــدا مَــا أَنْتَ مِنْ سَيِّــد   مُوَطَّــاَ الأَكْنَــافِ رَحْبَ الذِّرَاعِ[4]

و(من) لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز. ثم قلت (التاسع.

المستثنى بليس

أو بلا يكون، أو بما خلا، أو بما عدا، مطلقا،أو بإلا بعد كلام تام موجب، أو غير موجب. وتقدم المستثنى، نحو: فشربوا منه إلا قليلا منهم* (وما لى إلا آل أحمد شيعة) وغير الموجب إن ترك فيه المســتثنى منه فلا أثر فيه لإلا ويســمى مفرغا نحو (ماقام إلا زيد)، وإن ذكر فإن كان الاســتثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه أرجح، نحو: ما فعلوه إلا قليــل منهم أو منقطعا فتميم تجيز اتباعه إن صح التفريغ، والمســتثنى بغير وســوى مخفوض، وبخلا وعدا وحاشــا مخفوض أو منصوب، وتعرب غير باتفاق وســوى على الأصح، إعراب المستثنى بإلا).

---

(١) القمر (١٢).

(٢) الكهف (٣٤).

(٣) البيت للأعشى أبى بعير بن قيس وصدر البيت هكذا (يَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ ....).

(٤) البيت أنشده المؤلف فى قطر الندى ـ رقم (١٤٤).

وأقول: التاسـع من المنصوبات: المسـتثنى. وإنما يجب نصبه فى خمس مسـائل: إحداها: أن تكون أداة الاسـتثناء (ليس) كقولك قاموا ليس زيدا، وقول النبى صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّم: ((مَا أَنْهرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسـمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ)) فليس هنا بمنزلة إلا فى الاستثناء، والمستثنى بها واجب النصب مطلقا بإجماع. الثانية: أن تكون أداة الاستثناء لا يكون كقولك: قاموا لا يكون زيدا، فلا يكون أيضا بمنزلة إلا فى المعنى، والمسـتثنى بهـا واجب النصب مطلقا، كما هو واجب مع ليـس. والعلة فى ذلك فيهما أن المسـتثنى بهما خبرهما، وسـيأتى لنا أن كان وليس وأخوتهما يرفعن الاسم وينصبن الخـبر. فإن قلت: فأين اسمهما؟ قلت: مسـتتر فيهما وجوبـا، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم زيدا، ومثله وقوله تعالى: ـ ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾[1]ـ أى: فإن كانت البنات، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شـاملون للذكور والإناث، فكأنة قيل أولا: يوصيكم الله بينكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كن، وكذلك هنـا. الثالثة: أن تكـون الأداة (ما خلا) كقولك: جاء القوم ما خلا زيدا، وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى رضى الله عنه:

أَلاَ كـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلاَ اللهَ بَاطِلُ   وَكُـلُّ نعَيـمٍ لا مَحَالَـةَ زَائِـلُ

الرابعة: أن تكون الأداة ماعدا كقولك: جاء القوم ماعدا زيدا، وكقول الشاعر:

تَمِـلُّ النَّـدامَى مَاعَـدَانِى فَإِنَّنِى   بِكُـلِّ الَّـذِى يَهْوَى نَدِيمِى مُولَعُ[2]

فالياء فـى موضع نصب، بدليل إلحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجرمى والربعى والأخفـش، الجر بعد ما خلا وما عدا، وهو شـاذ، فلهـذا لم أحتفل بذكره فى المقدمة. فـإن قلت: لم وجب عند الجمهور النصب بعـد (ما خلا وما عدا) وما وجه الجر الذى حـكاه الجرمى والرجلان؟ قلت: أما وجوب النصب فلأن (ما) الداخلة عليهما مصدرية و(مـا) المصدرية لا تدخل إلا على الجمـل الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير (ما) زائـدة لا مصدرية، وفى ذلك شـذوذ؛ فإن المعهود فى زيـادة (ما) مع حرف جر أن لا تكـون قبل الجار والمجرور، بـل بينهما، كما فى قوله تعـالى :ـ ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ

---

(١) النساء (١١).

(٢) انشده المؤلف فى أوضحه رقم ـ (٢٦٨).

مطابع دار أخبار اليوم

نَٰدِمِينَ ﴾[1]- ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾[2]- ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾[3]

- وقولى (مطلقا): راجع إلى المسـائل الأربع، أى سـواء تقدم الايجاب أو النفى أو شبهه. الخامسة أن تكون الأداة (إلا) وذلك فى مسـألتين: إحداهما أن تكون بعد كلام تام موجب، ومرادى بالتام أن يكون المسـتثنى منه مذكورا، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفى ولا نهى ولا استفهام، وذلك كقوله تعالى :- ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[4]- وقوله تعالى:- ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[5] - الثانية: أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه، كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم:

وَمَـا لِـيَ إلا آلَ أَحْمَــدَ شِيَعــةٌ وَمَا لِىَ إلاَّ مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ[6]

ولما انتهت إلى هنا استطردت فى بقية أنواع المستثنى، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات ألبتة، وبعضه متردد بين المنصوبات وغيرها، فذكرت أن الكلام إذا كان غير إيجاب– وهو النفى والنهى والاستفهام –فإن كان المسـتثنى منه محذوفا فلا عمل فيه لإلا، وإنما يكون العمل لما قبلها، ومن ثم سموه اسـتثناء مفرغا؛ لأن ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شىء، تقول: ما قام إلا زيد، فترفع زيدا على الفاعلية، وما رأيت إلا زيدا، فتنصبه على المفعولية، وما مررت إلا بزيد، فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر إلا، وإن كان المستثنى منه مذكورا: فإما أن يكون الاسـتثناء –متصلا وهو أن يكون داخلا فى جنس المسـتثنى منه– أو منقطعا –وهو أن يكون غير داخل– فإن كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان: أحدهما– وهو الراجحَ أن يعرب بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلا منه بدل بعض من كل، والثانى: على النصب على أصل الاسـتثناء، وهو عربى جيد، مثال ذلك فى النفى قوله تعالى :- ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾[7]- أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى - ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[8]- قـرأ السـبعة إلا ابن عامر برفـع (قليل) على أنه بدل من الواو فى (فعلوه) كأنه قيـل: مـا فعله إلا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده (إلا قليلا) بالنصب، ومثاله فى النهى قوله تعالى: - ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[9]- قرىء بالرفع والنصب، ومثله فى الاستفهام قوله تعالى:- ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[10]- أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر فى (يقنط) ولو قرئ إلا الضالين بالنصب على الاسـتثناء لم يمتنع ، ولكن القراءة سـنة متبعة ، وإن كان منقطعا فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهى اللغة العليا؛ ولهذا أجمعت

---

(١) المؤمنون (٤٠). (٢) المائده (١٣). (٣) نوح (٢٥).
(٤) البقرة (٢٤٩). (٥) الحجر (٣٠ ، ٣١). (٦) البيت للكميت بن زيد الأسدى.
(٧) النور (٦). (٨) النساء (٦٦). (٩) هود (٨١).
(١٠) الحجر (٥٦).

السبعة على النصب فى قوله تعالى: ـ ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾(١)ـ وقوله تعال: ى ـ ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ (١٩) إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(٢)ـ ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع إلا اتباع وإلا ابتغاء لأن كلا منهما فى موضع رفع، إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفى، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب قال الشاعر:

وَبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إلاّ اليعَافِيُر وإلاّ العيسُ(٣)

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.

وذكرت أيضا أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائما؛ لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه، فلذلك يلزمه الخفض. وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب؛ فالخفض على أن يقدرن حروف جر، والنصب على أن يقدرن أفعالا استتر فاعلهن، والمستثنى مفعول، هذا هو الصحيح، ولم يجوز سيبويه فى المستثنى بعدا غير النصب، لأنه يرى أنها لا تكون إلا فعلا، ولا فى المستثنى بحاشا غير الجر، لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفا ثم قلت: (والبواقى.

خبر كان وأخواتها وخبر كاد وأخواتها

ويجب كونه مضارعا مؤخرا عنها، رافعا لضمير أسمائها، مجردا من (أن) بعد أفعال الشروع، ومقرونا بها بعد حرى واخلولق، وندر تجرد خبر عسى وأوشك، واقتران خبر كاد وكرب، وربما رفع السببى بخبر عسى، ففى قوله: * (وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده) * فيمن رفع (جهده) شذوذان، وخبر ما حمل على ليس، واسم إن وأخواتها.

وأقول: العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها، نحو ـ ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾(٤)ـ ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾(٥)ـ ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾(٦)ـ ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾(٧). الحادى عشر: خبر كاد وأخوتها، وقد تقدم فى باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلا مضارعا، وذكرت هنا أنه ينقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام:

---

(١) سورة النساء الآية ـ (١٥٧). (٢) سورة الليل الآية ـ (١٩ ، ٢٠). (٣) البيت لعامر بن الحارث.
(٤) سورة الفرقان الآية ـ (٥٤). (٥) سورة آل عمران الآية ـ (١٠٣). (٦) سورة آل عمران الآية ـ (١١٣).
(٧) سورة مريم الآية ـ (٣١).

أحدهـا: ما يجـب اقترانه بها وهو حرى واخلولـق، تقول: حرى زيد أن يفعل واخلولقت السماء أن تمطر ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالـك، وتوهم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها، وإنما هى حرىً بالتنوين اسماً لا فعلا، وأبوحيان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسَّرَقُسْطِيّ وابن طريف، وأنشدوا عليها شعرا، وهو قول الأعشى:

إنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِى عْبدِ شَمْسٍ فَحَرى أَنْ يَكُـونَ ذَاكَ وَكَانَـا[١]

القسـم الثانى ما الغالبُ اقترانُه بها، وهو عسـى وأوشك، مثال ذكرها قول الله تعالى ـ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[٢]ـ وقول الشاعر:

وَلَوْ سُئِل النّاسُ التَّرابَ وْشَكُـوا إِذاَ قِيلَ هَاتُوا أَنْ يمَلُّوْا فَيَمْنعُـوا[٣]

ومثال تركها قول الشاعر:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِى بِـهِ اللهُ إِنَّـهُ لَهُ كُلَّ يُومٍ فِي خَلِيقَتِـه أَمْـرُ[٤]

وقول الآخر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِـنْ مَنَّيِتـهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِـهِ يُوَافقُهـا[٥]

القسـم الثالث ما يترجح تَجَرُّدُ خبره من (أن) وهو فعلان كاد، وكرب مثال التجرد منها قوله تعالى: ـ ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٦]ـ وقول الشاعر:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَـذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاة هِنْدٌ غَضُـوبُ[٧]

ومثال الاقتران بها قول الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْـهِ مُذْثَوى حَشْوَ رَيـْطَةٍ وَبـُرُودِ[٨]

وقوله: **سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً على الظَّما وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُها تَقَطَّعاَ**[٩]

(تَقَطَّع) فعل مضارع، أصلهَ تتقطع فحذف إحدى التاءين، ولم يذكر سيبويه فى خبر كرب إلا التجرد.

---

(١) البيت الأعشى ميمون. (٢) سورة الاسراء الآية ـ (٨). (٣) أنشده الأشمونى ـ (٢٣٨).
(٤) البيت لمحمد بن اسماعيل. (٥) البيت لأمية بن الصلت. (٦) سورة البقرة الآية ـ (٧١).
(٧) قيل إنه للكحلبة اليربوعى. (٨) لمحمد بن مناذر من شعراء البصرة. (٩) البيت لأبى زيد الأسلمى.

القسم الرابع : ما يمتنع اقتران خبره بأن، وهو أفعال الشروع : طفق، وجعل، وأخذ ،وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وَهْلهَلَ، قال الله تعالى : ـ ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[١] ـ وقال الشاعر :

وَقَـدْ جَعَلْـتُ إذَا مَـا قُمْـتُ يُثْقِلُنِـي ثَوْبِي فَأَنْهَـضُ نَهَـضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ[٢]

وقال الشاعر: فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومَ تجيبنُى وَفي الاعتِذَارِ إجَابةُ وسُـؤَالُ[٣]

وقال الآخـر: أَرَكَ عَلِقـْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنـا وَظُلْـمُ الجـارِ إذْلالُ المُجِيـرِ[٤]

وقـــــال: لمَّا تَبَيـَّنَ مَيْنُ الكَاشحِـينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أعْربُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَـا[٥]

وقال آخر: * هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طَاعة الهَوىَ *[٦]

وقال: وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُم قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ[٧]

النوع الثاني عشـر: خبر ما حمل على ليس، وهو أربعة: أحدها: (لات) كقوله تعالى: ـ ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٨] ـ والثاني: كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٩] ـ والثالث: كقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيءَ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرَ مْمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً[١٠]

والرابع(إن) النافية كقول الشاعر: إنْ هُوَ مُسْتَولياً عَلَى أحد إلاّ عَلى أَضْعَفِ المَجَانِين[١١]

وقد تقدم شـرح شروطهن مستوفى فى باب المرفوعات. النوع الثالث عشر: اسم إن وأخوتها، نحو (إن زيدا فاضل) و(لعلَ عمرا قادم) و(ليت بكرا حاضر). ثم قلت: (وإن قرنت بما المزيدة ألغيت وجوبا، إلا ليت فجوازا) وأقول مثال ذلك: ـ ﴿اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[١٢] ـ ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[١٣] ـ ، وقول الشاعر:

أَعِـدْ نَظَـراً يا عبـدَ قَيْـسٍ لَعَلَّمـــا أَضَـاءَتْ لَـكَ النَّـارُ الحِمارَ المفيدا[١٤]

وجه الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصح دخولهما على الجملة الفعلية، ولكان دخولهما على المبتدأ والخبر واجبا، واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾[١٥]: أى أن الذى، بدليل عود الضمير من (به)

---

(١) طه (١٢١) (٢) البيت لعمرو بن أحمد الباهلى. (٣) لم ينسب لقائل.
(٤) أورده الاشمونى رقم ـ (٣٤٣). (٥) لم ينسب لقائل.
(٦) هذا صدر البيت وعجزه (قلجَ كُانَّى كُنْتُ باللَّوم مُغْرِياً). (٧) سبق الإشارة إليه.
(٨) ص (٣). (٩) يوسف (٣١). (١٠) سبق الاشارة إليه.
(١١) رواه الأشمونى رقم ـ (٢٢٦). (١٢) النساء (١٧١). (١٣) الأنفال (٦).
(١٤) البيت للفرزدق. (١٥) المؤمنون (٥٥).

مطابع دار أخبار اليوم

إليهـا، ومـن المصدرية نحـو أعجبنى ما قمـت أى: قيامـك وقوله تعـالى: ـ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾(١)ـ يحتملهـا، أى: إن الـذى صنعـوه أو إن صُنْعهـم، وعلـى التأويلين جميعا فإن عاملـة، واسمهـا فى الوجـه الأول (مـا)دون صلتها وفى الوجه الثانى الاسـم المنسـبك من (ما) و(صلتهـا) وقـال النابغـة: **قَالَـتْ أَلاَ لَيْتَماَ هَـذَا الحَمَامُ لَنـاَ . إلىحَمامَتَنـاَ أَوْ نِصْفُـهُ فَقَدْ**(٢)

يـروى بنصب الحمام ورفعه، على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بليت، أما الإعمال فلأنهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا: ليتما زيد قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد، وأما الإهمال فللحمـل على أخواتها. ثم قلت: (ويخفف ذو النون منهـا: فتلغى لكن وجوبا، وكأن قليلا، وإن غالبا، ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالى لها ناسـخا، ويجب اسـتتار اسـم إن، وكون خبرها جملة، وكون الفعل بعدها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفى أو شرط أو قد أَوْ لَوْ، ويغلـب لـكأن ما وجـب لأن، إلا أن الفعل بعدها دائما خبرى مفصول بقد أو لم خاصة. واسـم لا النافية للجنس، وإنما يظهر نصبه إن كان مضافا أو شبهه، نحو لاغلام سفر عندنا ولا طالعا جبلا حاضر.) وأقول :يجوز فى إن وأن ولكن وكأن أن تخفف؛ اسـتثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله، وتخفيفهـا بحـذف نونها المحركة؛ لأنها آخـر. ثم (إنّ) كان الحرف المخفف إن المكسـورة جاز الإهمـال والإعمال، والأكثر الإهمال نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٣)ـ فيمن خفف ميم (لما) وأما من شـددها فإنْ نافية ولما بمعنى إلا، ومن إعمال المخفف قراءة بعض السـبعة: ـ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٤)ـ وإن كان المخفـف (أَنَّ) المفتوحـة وجب بقاء عملها، ووجب حذف اسمها، ووجب كون خبرها جملة، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال، نحو: ـ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٥)ـ وإن كانت فعلية وجب كونها دعائية، سواء كان دعاء بخير نحو: ـ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾(٦)ـ أو بشر، نحو: ـ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾(٧)ـ فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله، أو كون الفعل جامدا، نحو: ـ ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(٨)ـ ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(٩)ـ أو مفصولا بواحد من أمور: أحدها: النافى، ولم يسمع إلا فى لن ولم ولا نحو: ـ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾(١٠)ـ ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(١١) ـ فيمـن قـرأ برفع تكون، والثانى: الشرط ،نحو:ـ ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾(١٢)ـ الآية،

(١) طه (٦٩). (٢) للنابغة الذبيانى. (٣) الطارق (٤).
(٤) هود (١١١). (٥) يونس (١٠). (٦) النمل (٨).
(٧) النور (٩). (٨) النجم (٣٩). (٩) الأعراف (١٨٥).
(١٠) البلد (٥). (١١) المائدة (٧١). (١٢) النساء (١٤٠).

والثالث: قد، نحو: ـ ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[1]- والرابع: لَوْ، نحو ـ ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[2]- والخامس: حرف التنفيس، وهو السين نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[3] وسوف، كقوله:

وَاعْلَــمْ فَعِلْــمُ المــرءِ يَنْفَعُــهُ ... أَنْ سَــوْفَ يَأْتِــى كـلُّ مَا قُدِرَا[4]

وإن كان الحــرف كَأَنَّ فيغلــب لها ما وجب لأَنْ، لكــن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها، وقد روى قوله:

وَيَوْمــاً تُوَافِنَــا بِــوَجْــهٍ مُقَسَّــمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَــمْ[5]

بنصب الظبية على أنه اســم كأن، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: كأن ظبية عاطية هذه المرأة، على التشــبيه المعكوس، وهو أبلغ، وبرفع الظبية على أنها خبر ،والجملة بعدها صفة، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبيةٌ وبجرها على زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها، والتقدير كظبيةٍ. وإذا حذف اسمُها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل، نحو قوله:

وَوَجْــهٌ مُشْــرِقُ اللَّــوْنِ ... كَــأَنَّ ثَدْيَــاهُ حُقَّان(٦)

أو فعلية فصلت بقد، نحو:

لاَ يَهـوُ لنَّكَ اصْطِـلاَءُ لَظَـى الْحَـرْ ... ب فَحْـــذُورهَا كَـــاَنْ قَـد أَلَمَّا[7]

أو لم، نحــو:ـ ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[8]- وإن كان الحرف (لَكِنَّ) وجب إلغاؤها، نحو:ـ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[9]. فيمــن قــرأ بتخفيف النون، وعن يونــس والأخفش إجازة إعمالها، وليس بمســموع، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، نحو:ـ ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[10]- النــوع الرابع عشــر: اســم (لا) النافية للجنس، وهــو ضربان: معرب، ومبنى، فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام ســفر عندنا أو شــبيها بالمضاف- وهو ما اتصل به شيء من تمامه: إما مرفوع به نحو: لاحسن وجهه مذموم، أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه، ولا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض خافض متعلق به نحو: لا خيرا من زيد عندنا. والمبنى ما عدا ذلك، وحكمه أنه يبنى على ما ينصب به أو كان معربا، وقد تقدم ذلك مشــروحا فى باب البناء ثم قلت:

(١) المائدة (١١٣). (٢) الأعراف (١٠٠). (٣) المزمل (٢٠).
(٤) أنشد أبو على البيت ولم يعزه إلى قائل. (٥) البيت لباغت بن صريم وقيل لكعب بن أرقم بن علباء اليشكرى.
(٦) من شواهد سيبويه جـ ١ ص (٢٨١). (٧) من شواهد الأشمونى رقم ـ (١٧٨).
(٨) يونس (٢٤). (٩) الأنفال (١٧). (١٠) البقرة (٥٧).

المضارع بعد ناصب

(وهو لن أو كى المصدرية مطلقا وإذن إن صدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا، أو بعد أن المصدرية نحو: ـ والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى ـ إن لم تسبق بعلم، نحو: ـ علم أن سيكون منكم مرضى ـ فإن سبقت بظن فوجهان نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾. وأقول: هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر، وهو الفعل المضارع التالى ناصبا. والنواصب أربعة: لن، وكى، وإذن، وأن، فأما لن فإنها حرف بالإجماع، وهى بسيطة خلافا للخليل فى زعمه أنها مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة، وليست نونها مبدلة من ألف خلافا للفراء فى زعمه أن أصلها (لا) وهى دالة على نفى المستقبل، وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة، فلهذا قدمتها عليها فى الذكر، قال الله عز وجل :ـ ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾(1)ـ ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾(2)ـ ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ﴾(3)ـ ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾(4)ـ وأن فى هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة، وأصلها أنه، وليست الناصبة؛ لأن الناصب. لا يدخل على الناصب وأما (كى) فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية: ويتعين ذلك فى نحو قوله تعالى :ـ ﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ﴾(5)ـ فاللام جارة حالة على التعليل، وكى مصدرية بمنزلة أن، لا تعليلية، لأن الجار لا يدخل على الجار. ويمتنع أن تكون مصدرية فى نحو جئتك كى أن تكرمنى، اذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقوله:

فَقَالَتْ أَكُلّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحا　　لِسَانَكَ كَيْما أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا(6)

ولا يجوز فى النثر، خلافا للكوفيين. وتقول: جئت كى تكرمنى فتحتمل كى أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوبا بأن محذوفة، وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة. وقولى مطلقا راجع إلى وكى المصدرية، فإن النصب لا يتخلف عنهما؛ ولما كانت كى تنقسم إلى ناصبة – وهى المصدرية– وغير ناصبة– وهى التعليلية– أخرتها عن لن. وأما إذن فللنصب بها ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون مصدرة، فلا تعمل شيئا فى نحو قولك: أنا إذن أكرمك لأنها معترضة أنا المبتدأ أو الخبر وليست صدرا، قال الشاعر:

لَئِنْ عَادَ عَبْدُ العِزيزِ بِمِثْلِها　　وَأَمْكَنَنِى مِنْها إِذَنْ لاَ أُقِيلُها(7)

(١) طه (٩١).　(٢) يوسف (٨٠).　(٣) البلد (٥).
(٤) القيامة (٣).　(٥) الأحزاب (٣٧).　(٦) شعر جميل بن معمر العذرى
(٧) البيت لكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة.

فالرفع لعدم التصدر، لا لأنها فصلت عن الفعل، بلا لأن فصلها بلا مغتفر كما يأتى. الثانى: أن يكون الفعل بعدها مستقبلا، فلو حدثك شخص بحديث فقلت لـه: إذن تصدق رفعت؛ لأن نواصب الفعل تقتضى الاستقبال، وأنت تريد الحال، فتدافعا. الثالث: أن يكون الفعل إما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية، فالأول كقولك: إذن أكرمك والثانى: نحو إذن والله أكرمك وقول الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَـرْمِيهُـمْ بِحَـرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ[1]

والثالث: نحو إذن لا أفعل: فلو فصل بغير ذلك لم يجز، العمل كقولك إذن يازيد أكرمك. وأما أن فشرط النصب بها أمران: أحدهما: أن تكون مصدرية، لا زائدة، ولا مفسرة. الثانى: أن تكون مخففة من الثقيلة، وهى التالية علما أو ظنا نزل منزلته. مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى:ـ ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾[2]ـ ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾[3]. ومثال ما انتفى فيه الشرط الأول قولك: كتبت إليه أن يفعل إذا أردت بأن معنى أى، فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك كتبت، فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لها أن تنصب كما لو صرحت بأى، فإن قَدرَّت معها الجار– وهو الباء– فهى مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها. وإنما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط: أحدها: أن يتقدم عليها جملة، والثانى: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه، والثالث: أن يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديرا، وذلك كقوله تعالى :ـ ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾[4]ـ ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى ﴾[5]ـ ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾[6]ـ أى: انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[7]، فإن المتقدم عليها غير جملة، وبخلاف نحو: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[8]ـ فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى، وبخلاف نحو كتبت إليه بأن افعل. ومثال ما انتفى عنه الشرط الثانى قوله تعالى :ـ ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[9]ـ ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[10]ـ ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[11]ـ فيمن قرأ برفع تكون ألا ترى أنها فى الآيتين الأوليين وقعت بعد فعل العلم، أما فى الآية الأولى فواضح، وأما فى الآية الثانية فلأن مرادنا بالعلم ليس لفظ علم، بل ما دل على التحقيق، فهى فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية، والتقدير

---

(١) البيت لحسان بن ثابت الأنصارى. (٢) الشعراء (٨٢). (٣) النساء (٢٧).
(٤) المؤمنون (٢٧). (٥) المائدة (١١١). (٦) ص (٦).
(٧) يونس (١٠). (٨) المائدة (١١٧). (٩) المزمل (٢٠).
(١٠) طه (٨٩). (١١) المائدة (٧١).

مطابع دار أخبار اليوم

علم أنه سيكون، أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولا، وفى الآية الثالثة وقعت بعد الظن؛ لأن الحسبان ظن؛ وقد اختلف القراء فيها؛ فمنهم من قرأ بالرفع، وذلك على إجراء الظن مجرى العلم، فتكون مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم، وهو الأرجح، فلهذا أجمعوا على النصب فى نحو: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ ﴾[١] - ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ ﴾[٢] - ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾[٣] - ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾[٤] - ويؤيد القراءة الأولى أيضا قوله تعالى: - ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ - ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ - ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ - ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة، إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم. ثم قلت: (وتضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر وهى كى نحو: ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ ﴾ - وحتى: إن كان الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها نحو: ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ - وأسلمت حتى أدخل الجنة واللام تعليلية مع المضارع المجرد من لا، نحو: - ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ - بخلاف - لِئَلاَّ يعْلَمَ - أو جحودية نحو: ما كنت أو لم أكن لأفعل. وبعد ثلاثة من حروف العطف، وهى (أو) التى بمعنى إلى نحو: لألزمنك أو تقضينى حقى أو إلا نحو لأقتلنه أو يسلم وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفى محض أو طلب بغير اسم الفعل، نحو: - ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ - ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ - ونحو - ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ - (لاَ تَنْهَ عَنْ خُلقٍ وَتأتىَ مِثْله) - وبعد الفاء والواو وثم، إن عطفن على اسم خالص، نحو: - أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً - ونحو * (لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عِيْنى) * وَ لَكَ مَعَهُنّ ومع لام التعليل إظهار أن). وأقول: اختصت أن بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة، بخلاف أخواتها الثلاثة؛ فإنها لاتنصبه إلا ظاهرة، وإنما تضمر فى الغالب بعد حرف، جر أو حرف عطف. فأما حروف الجر التى تضمر بعدها فثلاثة. حتى، واللام، وكى التعليلية. أما حتى فنحو: - ﴿ حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[٥] - ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[٦] - وليس النصب بحتى نفسها، خلافا للكوفيين، ولا يجوز إظهار أن بعدها فى شعر ولا نثر. ويشترط لإضمار أن بعدها: أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم، أولا، فالأول كقوله تعالى: - ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[٧] - ألا ترى أن رجوع موسى

(١) سورة البقرة الآية - (٢١٤). (٢) سورة التوبة الآية - (١٦). (٣) سورة العنكبوت الآية - (٢).
(٤) سورة القيامة الآية - (٢٥). (٥) سورة الحجرات الآية - (٩). (٦) سورة طه الآية - (٩١).
(٧) البيت لحسان بن ثابت الأنصارى.

عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك أسلمت حتى أدخل الجنة. والثانى: كقوله تعالى ـ ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾(١)ـ فى قراءة من نصب يقول فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ما وقع. ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن، وتعين الرفع، وذلك كقولك: سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول، ومن ذلك قولهم: (شَرِبْتِ الإبلُ حَتَّى يجىءَ البعيرُ يجّرُ بَطْنَهَ) (ومرض زيد حتى لا يرجونه) فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجىء يجر بطنه وحتى حالة هذا المريض أنهم لا يرجونه. ومن الواضح فيه أنك تقول: سألت عن هذه المسألة حتى لا أحتاج إلى السؤال أى: حتى حالتى الآن أننى لا أحتاج إلى السؤال عنها. وأما اللام فلها أربعة أقسام: أحدها: اللام التعليلية، نحو: ـ ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾(٢)ـ ومنه ـ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾(٣). فإن قلت: ليس فتح مكة علة للمغفرة. قلت: هو كما ذكرت. ولكنه لم يجعل علة لها. وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبى صلى الله عليه وسلم، وهى: المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز، ولا شك فى أن اجتماعها له عليه الصلاة والسلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه. وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها. الثانية: لام العاقبة، وتسمى أيضا لام الصيرورة لام المآل، وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها، نحو: ـ ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٤)ـ فإن التقاطهم له ـ إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه، فقصدوا أن يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار عدوا لهم وحزنا. الثالثة: اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعد، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾(٥)ـ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾(٦)ـ ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٧)ـ فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار أن بعدهن، قال الله تعالى: ـ ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾(٨).

(١) البقرة (٢١٤). (٢) النحل (٤٤). (٣) الفتح الآيتان (١ ، ٢).
(٤) القصص (٨). (٥) النساء (٢٦). (٦) الأحزاب (٣٣).
(٧) الأنعام (٧١). (٨) الزمر (١٢).

مطابع دار أخبار اليوم

الرابعــة: لام الجحود، وهى الآتية بعد كــون ماض منفى كقول الله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[١]- ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ - وهذه يجب إضمار أن بعدها. وأما (كى) ففى (جئتك كى) تكرمنى إذا قدرتهــا تعليليــة بمنزلة اللام، والتقدير جئتك كــى أن تكرمنى، ولا يجوز التصريــح بــأن بعدها إلا فى الشــعر، خلافا للكوفيين، وقــد مضى ذلك. وأما حــروف العطــف فأربعة، وهى: أو، والواو، والفاء، وثــم، وهذه الأربعة منها مــا لا يجوز معه الإظهار، وهو أو، ومنهــا ما لا يجب معه الإضمار، وهو ثم، ومنهــا ما يجب تارة معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والــواو، وهذا كلــه يفهم مما ذكرت فى المقدمة. فأما (أو) فينتصب المضارع بأن مضمــرة بعدها وجوبا، إذا صح فى موضعها إلى أو إلا، فالأول كقولك: لألزمنك أو تقضينى حقى وقوله:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْــبَ أَوْ أُدْرِكَ المنَــى فَمَـا انقـــادَتْ الآمَـــالُ إلاَّ لِصَابــِرِ[٢]

والثانى كقولك: لأَقْتُلَنَّ الكافِر أو يُسْلِمَ، وقوله:

وَكُنْتُ إذَا غَمـــزْتُ قَنَـــاةَ قـــوْمٍ كَسَـــرْتُ كُعُوبَهَـــا أَوْ تَسْتَقِيـــمَا[٣]

أى: إلا أن تســتقيم فلا أكســر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تســتقيم؛ لأن الكسر لا اســتقامة معه. وأما الفاء والواو فينتصب الفعــل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوابا بشــرطين لا بد منهما: أحدهما: أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية، فلهذا رفع الفعل فى قوله: «(أَلَمْ تَسْأَلْ الرَّبْعَ القَــوَاءَ فَيَنْطِقُ(٤)) »وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للســببية انتصب ما بعدهــا؛ فلما ارتفع دل على أنها للاســتئناف، وقال الله تعالى: - ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[٥]- الفاء هنا عاطفة كما ســيأتى. الثانى: أن يكونا مســبوقين بنفى أو طلب، فلا يجوز النصب فى نحو زيد يأتينا فيحدثنا فأما قوله:

سَأَتْــرُكَ مَنْزِلــِي لِبَنِــى تَمِيـمٍ وَأَلْحَقَ بِالْحِجازِ فَأَسْتَرِيحا[٦]

(١) آل عمران (١٧٩). (٢) لم ينسب لقائل معين. (٣) البيت لزياد الأعجم.
(٤) البيت لجميل بن معمر العذرى، والبيت بأكمله هكذا: ألمْ تسألْ الرَّبْعَ القَوَاءَ... وهل تُخْبِرَنْكَ اليوم بيداء سملق
(٥) المرسلات (٣٦). (٦) البيت للمغيرة بن حبناء

فضرورة، وقيل: الأصل فأستريحن، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت فى الوقف ألفـاء كما تقف علـى ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] بالألف، وهذا التخريج هـروب من ضرورة، إلى ضـرورة فإن توكيد الفعل فى غير الطلب والشـرط والقسـم ضـرورة. وقولنا (طلب) يشـمل: الأمر، والنهى، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمنى، والاستفهام، فهذه سـبعة مع النفى صارت ثمانية. وهذه المسألة التى يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية، ولكل منها نصيب من القول يخصه، فلنتكلم على ذلك بما يكشف إشكاله فنقـول: أمـا النفى فنحو قولك: مـا تأتينى فأكرمك، ولك فى هـذا أربعة أوجه: أحدها: أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها؛ فيكون شريكه فى إعرابه، فيجب هنا الرفع، لأن الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليـه، فكأنك قلت: ما تأتينى فما أكرمك، فهو شـريكه فى النفى الداخل عليه، وعلـى هذا قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ (٣٥) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[2]. فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا، والفعل الذى بعدها داخل فى سـلك النفى السابق، فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون. الثانى: أن تقدر الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذى بعدها مسـتأنفا، ومع اسـتئنافه أن يقدر مبينا على مبتدأ محذوف، فيجب الرفع أيضـا؛ لخلـو الفعل عن الناصب والجازم، فتقول: مـا تأتينى فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك إذا كنت كارها لإتيانه، ويوضح هذا أنك تقول: ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أى: فهو لانتفاء القسوة يعطف على عبده، والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح؛ لأن الوجه الأول شمل النفى فيه ما قبل الفاء وما بعدها، وهـذا الوجـه انصب النفى فيه إلى ما قبل الفاء خاصـة دون ما بعدها، وذلك لأنك لم تجعـل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شـريكه فى النفى، وإنما أخلصتها للسببية. ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك ما تأتينا فتحدثنا، وهو سـهو؛ أذ يستحيل أن ينتفى الإتيان ويوجد الحديث، والصواب ما مثلـت لك به. الثالث: أن تقدر الفـاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصـدر المؤول ممـا قبلها، وتقدر النفى منصبا على المعطـوف دون المعطوف عليه، فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوبا، والتقدير: ما يكون إتيان فإكرام منى، أى: مـا يكون منـك إتيان فيعقبه منى إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون منى إكرام.

---

(١) العلق (١٥).

(٢) المرسلات (٣٥ ، ٣٦).

الرابــع: أن تقدر أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول ممــا قبلهــا، ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف عليــه، فينتفى المعطوف، لأنه مســبب عنه، وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام؟ وهذان الوجهان ســائغان فى ما تأتينــا فتحدثنا إذ يصح أن يقال: ما تأتينا محدثــاً بــل تاتنا غير محدث، وأن يقال: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ وتلخص أن لنا فى الرفع وجهين، وفى النصب وجهين. فإن قلت: هل يجوز أن يقرأ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ بالنصــب على أحد الوجهــين المذكورين للنصب؟ قلت: نعم يجوز على الوجه الثانى، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا، أى لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتــذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول وهو ما تأتينا محدثا لا بل تأتينا غير محدث. ألا تــرى أن المعنــى حينئذ لا يؤذن لهم حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا. فإن قلت: فإذا كان النصب فى الآية جائزا على الوجه الذى ذكرته، فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين؟ قلت: الوجهين أحدهمــا أن القراءة ســنة متبعة، وليــس كل ما تجوزه العربية تجــوز القراءة به. الثانــى: أن الرفع هنا يثبوت النون فيحصل بذلك تناســب رءوس الآى، والنصب بحذفها فيزول معه التناسب. ومن مجىء النصب بعد النفى قول الله عز وجل: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾[1] والنصب هنا على معنى قولك: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ لا علــى قولك: ما تأتينــا محدثا بل غير محدث. ولو قلت ما تأتينا إلا فتحدثنا أو ماتــزال تأتينــا فتحدثنا وجب الرفع، وذلك لأن النفى فــى المثال الأول قد انتقض بإلا، وفى المثال الثانى هو داخل على زال، وزال للنفى، ونفى النفى إيجاب. وأما الأمر فكقوله:

يَـا نـاَقُ سِيرِى عَنَقـا فَسِيحا   إِلَى سُلَيْمــانَ فَنَسْــتَرِيحـا [2]

وشــرطه أمــران: أحدهمــا، أن يكــون بصيغــة الطلــب، فلو قلت حســبك حديــث فينــامَ النــاسُ بالنصــب لم يجــز، خلافــا للكســائى، والثانــى أن لا يكــون بلفظ اســم الفعل، فــلا يجوز أن تقول: صــه فنكرمَك بالنصــب، هذا قول الجمهــور، وخالفهــم الكســائى، فأجاز النصــب مطلقا، وفصل ابــن جنى وابن

(١) فاطر (٣٦).
(٢) البيت لأبى النجم العجلى واسمه الفضل بن قدامة.

عصفور: فأجازه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو نزال فنحدثك ومعناه إذا لم يكن من لفظه، نحو صَهْ فنكرمَك وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا. وأما النهى فكقولك: لا تفعل شرا فأعاقبك وقول الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾(١) - ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾(٢)- ولو نقضت النهى بإلا قبل الفاء لم تنصب، نحو لا تضرب إلا عمرا فيغضب فيجب فى تغضب الرفع. وأما الدعاء فكقولك: اللهُمَّ تُبْ عَلى فَأَتوبَ، وقول الله تعالى - ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾(٣)- وقول الشاعر:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خير سَنَنْ(٤)

وشرطه أن يكون بالفعل، فلو قلت سقيا لك فيرويك الله لم يجز النصب. وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد. فلا يجوز النصب فى نحو (هل أخوك زيد فأكرمه؟)، بخلاف (هل أخوك قائم فأكرمه؟) ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو:- ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾(٥)- والاستفهام بالاسم نحو: - ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾(٦)- يقرأ برفع يضاعف ونصبه؟ وفى الحديث حكاية عن الله تعالى «مَنْ يَدْعُونى فَأَسْتجيبَ لَه - مَن يَسْتَغْفِرُنى فَأَغْفَرَ لَه» والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فأزورك، ومتى تسير فأرافقك، وكيف تكون فاصحبكَ؟. فإن قلت: فما بال الفعل لم ينصب فى جواب الاستفهام فى قول الله عز وجل: - ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(٧). قلت: لوجهين، أحدهما: أن الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء. والثانى: أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه، فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب. فإن قلت :يرد هذا الوجه قوله تعالى:- ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾(٨)- ،فإن مواراة السوأة لا تسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لأن العجز عن الشىء لا يكون سببا فى حصوله. قلت: ليس أوارى

(١) طه (٦١). (٢) طه (٨١). (٣) يونس (٨٨).
(٤) أنشده ابن عقيل رقم (٣٢١). (٥) الأعراف (٥٣). (٦) البقرة (٢٤٥).
(٧) الحج (٦٣). (٨) المائدة (٣١).

منصوبًا فى جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو أكون. فإن قلت: فقد جعله الزمخشرى منصوبا فى جواب الاستفهام! قلت: هو غالط فى ذلك. وأما العرض فكقول بعض العرب: ألا تقع الماء فتسبح، وكقولك: ألا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر:

يَا ابْنَ الْكِرامِ أَلاَ تَدْنُوُ فَتُبْصِرَمَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَماَ رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

وأما التحضيض فكقولك: هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك، وهلا أسلمت فتدخل الجنة، وهو والعرض متقاربان، يجمعهما التنبيه على الفعل، إلا أن فى التحضيض زيادة توكيد وحث. وأما قوله تعالى - ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[2] - فمن باب النصب فى جواب الدعاء، ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء. وأما التمنى فكقوله تعالى: - ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3] - وقول الشاعر:

أَلاَ رَسُولَ لَناَ مِنْهاَ فَيُخْبِرَناَ[4]

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية فى هذه المواضع الثمانية. وأما النصب بعد واو المعية فى المواضع المذكورة فى خمسة، وقاسه النحويون فى ثلاثة. فالخمسة المسموع فيها أحدها النفى، كقوله تعالى: - ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[5] - والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة، وإنما ينبغى لكم الطمع فى ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم؛ فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم، والواو من قوله تعالى و(لما) واو الحال، والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة. والثانى: الأمر كقوله:

فَقُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ ينَادِىَ دَاعِيَانِ

والثالث: النهى، كقول الشاعر:

يَأَيهُّا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَه هَلاّ لنَفسْكَ كَانَ ذَا التَّعليمُ[6]
ابْدأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذاَ انْتَهتْ عَنْه فَأَنْتَ حَكِيمُ

---

(١) أنشده بن عقيل رقم - (٢ ، ٣). (٢) المنافقون (١٠). (٣) النساء (٧٣).
(٤) لأمية بن الصلت وعجز البيت .....ما بَعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا). (٥) آل عمران (١٤٢).
(٦) قيل للأعشى وقيل لغيره.

فَهُناكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيشْتَفــي   بالْقَوْلِ مِنْكَ وَيْنفــَعُ التَّعليــــمُ
لا تَنْهَ عَنْ خُلـقٍ وَتَأتــِيَ مِثْلَــهُ   عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْــتَ عَظِيــمُ[١]

وتقول: (لا تأكل السمك، وتشرب اللبن)، فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمـت الثانـى، وكان شـريك الأول فى النهى، وكأنك قلـت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقى سـاكنان الباء واللام فتكسـر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطـف مصـدر الفعل على مصدر مقـدر مما قبله نصبت الفعل بـأن مضمرة وكان النهى حينئذ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف رفعت الثانى. والرابع: التمنى، كقوله تعـالى: ـ ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢]ـ والخامس: الاسـتفهام، كقول، هو الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنى. ٠. وَبْينَكم المَودَّةُ وَالإخَاءُ[٣]

وينتصـب الفعل المضارع بأن مضمرة جـواز، لا وجوبا، بعد الأربعة، أحرف وهى: الفاء، والواو، وثم، وأو، وذلك إذا عطفن على اسم صريح. مثال ذلك بعد (أو)، قول الله تعـالى ـ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ﴾[٤]ـ يقرأ فى السبع برفع يرسل ونصبه، وقال أبو بكر ابن مجاهد المقرى رحمه الله: قـرئ: ـ ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىَ﴾[٥]ـ بنصـب (آوى) ولا وجـه له، وردّ عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره، وقالوا: وجهُهَا كوجه قراءة أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب، وذلك لتقدم الاسـم الصريح، وهو قوة، فكأنه قيل: لو أن لى بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد. ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل:

لَلُبْسُ عَبَـاَءةٍ وَتقَــــرَّ عَيْنِــى   أَحَبُّ إلىَّ مِنْ لُبـسْ الشُّفـُوفِ[٦]

الرواية فيه بنصب تقرّ وذلك بأن مضمرة، على أنه معطوف على اللبس، فكأنه قيل: للبس عباءة وقرّة عينى. ومثال ذلك بعد الفاء قوله:

لَوْلاَ تَوَقُّعُ مَعْتَـــرٍّ فَأُرْضِيــَهُ   مَاكُنْتُ أُوثِرُ أتْراباً عَلى تَـرَبِ[٧]

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر:

إنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقَلــهُ   كَالثَّورِ يُضْربُ لَمّاَ عَافتِ الْبَقَر[٨]

---

(١) قول أبى الأسود الدؤلى. (٢) الأنعام (٢٧). (٣) للحطيئة يهجو الفرزدق.
(٤) الشورى (٥١). (٥) هود (٨٠). (٦) لميسون بنت بحدل.
(٧) أنشده ابن عقيل رقم ـ (٢٢٨). (٨) لأنس بن مدركة الجثعمى.

مطابع دار أخبار اليوم

كانت العرب إذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فتردُ البقرُ حينئذ الماء، ولا تمتنع منه، فرارًا من الضرب أن يصيبها، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخــلاف الثور. وقولى: اســم صريح احتراز من نحو ما تأتينا فــإن العطف فيه وإن كان على اســم متقدم، فإنا قد قدمنا أن التقدير ما يكون إتيان فحديث، لكن ذلك الاسم ليس بصريح، فإضمــار أن هناك واجب لا جائز، بخلاف مسـألتنا هذه، فإن إضمار أن جائز، بل نص ابن مالك فى شرح العمدة على أن الإظهار أحسن من الإضمار. ثم قلت.

باب

(المجــرورات ثلاثة: أحدها: المجرور، بالحــرف وهو: مِنَ وإلى، وعن، وعلى، والباء، والــلام، وفى مطلقًا، والكاف، وحتى، والواو للظاهر مطلقا، والتاء لله وربّ مضافا للكعبة أو الياء، وكى لما الاســتفهامية أو أن المضمرة وصلتها، ومنذُ ومذ لزمن غير مســتقبل ولا مبهم، ورُبَّ بضمــير غيبة مفرد مذكر يميز بمطابق للمعنى قليــلا ولنكر موصوف كثيرا). وأقول: لما أنهيت القول فى المرفوعات والمنصوبات شــرعت فى المجرورات، وقسمتها إلى ثلاثة أقسام: مجــرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجــاورة مجرور، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل، وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليســت عندنا هى العاملــة، وإنمــا العامل عامل المتبوع، وذلك فى غير البدل، وعامل محذوف فى باب البدل، فرجع الجر فى باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة. وقسمت الحروف الجارة إلى ســتة أقســام: أحدها: ما يجر الظاهر والمضمر، وبدأت به لأنه الأصل، وهو سبعة أحرف، مِــنْ، وإلى، وعن، وعلى، والباء، والــلام، وفى، ومن أمثلة ذلك قوله تعال: ى ـ ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[1]ـ ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[2]ـ ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[3]ـ ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾[4]ـ ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾[5]ـ ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[6]ـ ﴿ءَامِنُواْ بِهِۦٓ﴾[7]ـ ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[8]ـ ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[9]ـ

﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[10]ـ ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ﴾[11] ـ ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾[12]ـ

---

(١) الأحزاب (٧). (٢) المائدة (٤٨). (٣) الانشقاق (١٩).
(٤) المائدة (١١٩). (٥) المؤمنون (٢٢). (٦) النساء (١٣٦).
(٧) الاسراء (١٠٧). (٨) البقرة (٢٨٤). (٩) البقرة (٢٥٥).
(١٠) البقرة (١١٦). (١١) الذاريات (٢٠). (١٢) الزخرف (٧١).

الثانى: ما لا يجر إلا الظاهر، ولا يختص بظاهر معين، وهو ثلاثة: الكاف، وحتى، والواو.

والثالث: ما يجر لفظتين بعينهما، وهو التاء، فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل وربما مضافا إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى ـ ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾(١)ـ ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾(٢)ـ ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾(٣)ـ وقالت العرب تَرَبِّ الكعبة، وتَربِّى لأفعلَنّ.

الرابع: ما يجر فردًا خاصًا من الظواهر، ونوعًا خاصًا منها، وهى كى، فإنها لا تجر إلا أمرين:

أحدهما: ما الاستفهامية، وهى الفرد الخاص، يقال لك: جئتك أمس، فتقول فى السؤال عن علة المجىء: لمه؟ أو كيمه؟ فكما أن (لمه) جار ومجرور كذلك (كيمه) والأصل لما وكيما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى : ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾(٤)ـ ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾(٥)ـ ﴿بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾(٦)ـ وحسن فى الوقف أن تردف بهاء السكت، كما قرأ البرى فى هذه المواضيع وغيرها.

الثانى: أن المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص، تقول: جئتك كى تكرمنى فإن قَدَّرْتَ كى تعليلية فالنصب بأن مضمرة وأن المضمرة مع هذا الفعل فى تأويل مصدر مجرور بكى وكأنك قلت: جئتك للإكرام.

الخامس: ما يجر نوعًا خاصًا من الظواهر، وهو منذُ ومذْ، فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معينًا لا مبهما، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيًا أو حاضرًا، لا مستقبلا، تقول: ما رأيته منذُ يوم الجمعة ومذْ يوم الجمعة ومنذُ يومنا، ومذْ يومنا ولا تقول: لا أراه منذ غد، ولا مذ غد وكذا لاتقول: ما رأيته منذ وقت.

السادس: ما يجر نوعًا خاصًا من المضمرات، ونوعا خاصا من المظهرات، وهو رُبَّ، فإنها إن جَرَّت ضميرًا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفردا مذكرا مرادا به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقا للمعنى المراد منصوبة

(١) يوسف (٨٥). (٢) يوسف (٩١). (٣) الأنبياء (٥٧).
(٤) النازعات (٤٣). (٥) النبأ (١). (٦) النمل (٣٥).

علــى التمييز، نحو: ربه رجلا لقيت، وربه رجلــين، وربه رجالا، وربه امرأة، وربه امرأتين، وربه نساء، وكل ذلك قليل، وإن جرت ظاهرا فلا يكون إلا نكرة موصوفة، نحو: رب رجــل صــالح لقيت وذلك كثير. فإن قُلتَ: قــد كان من حقك أن تؤخر التاء فى الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باســم الله تعالى ورب الكعبة واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت، وأصل حرف الجر أن لا يختص، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من مختص بفرد، وكان ينبغى أن يقدم المختص بنوعين، وهو رب، على المختــص بفرد ونوع، وهى كــى. قلت: إنما ذكرتُ التاء إلى جانب الواو لأنها شــريكتها فى القســم، فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره، ولما أردت أن أذكر شــيئا من أحكام رب اقتضــى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكــر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف، وأيضا فإننى ذكــرت حكم رب فى الحذف وذكرت حكم بقية الحروف فى ذلك، فلو كانت رب مقدمة كان فى ذلك أيضاً قطع للنظير عن النظير بالنســبة إلى الأحكام. ثم قلت: (ويجوز حذفها معه، فيجب بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير، والفاء وبل قليل، وحذف اللام قبل كى، وخافض أَنْ وأَنَّ مطلقاً مطلقاً) وأقول: لما ذكرت أن رُبَّ تدخل على المنكر بينت أنها يجوز حذفها معه، وأشــرت بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها وأن هذا الحكم أعنى حذفها وبقاء عملها، على نوعين: كثير وقليل، فالكثير بعد الواو، كقوله:

وَبَلـــدٍ مُغَيَّـــرةٍ أَرْجـــاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِـــهِ سَمَـــاؤُهُ[١]

وقوله: وَلَيْلٍ كَموجِ البحْرِ أَرْخَى سُدُولــهَ عَلىَّ بِأَنْواعِ الهُمُــومِ لِيَبْتَلـــى[٢]

وقوله: وَدَوِيَّةٍ مْثُلِ السَّمــاءِ اعْتَسَفْتَهــاَ وَقَد صَبَغَ اللَّيلُ الَحصَىَ بِسَــوادِ[٣]

والقليل بعد الفاء وبل، مثال ذلك بعد الفاء قول امرىء القيس:

فمِثْلِك حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِــعٍ فَأَلْهيتُهاَ عَنْ ذِى تَمائِمَ مُحْـــوَلِ[٤]

فــى رواية من روى بجر مثل ومرضع وأما مــن رواه بنصبهما فمثلك مفعول لطرقت وحبلى بدل منه، ومثله بعد بل قوله:

بَلْ بَلَدٍ ملْءُ الفِجَــاجِ قَتَمُــهْ لاَيُشْتَرىَ كَتَّانــهُ وَجهْرَمُـــه[٥]

(١) شعر رؤبة بن العجاجى. (٢) لامرئ القيس. (٣) لذى الرمة غيلان بن عقبة العدوى الصرى.
(٤) لامرئ القيس. (٥) لرؤبة بن العجاج.

ثـم بينت أن حذف حـرف الجر لا يختص بُربَّ، بل يجـوز فى حرف آخر فى موضع خاص، وفى جميع الحروف فى موضعين خاصين. أما الأول ففى لام التعليل، فإنهـا إذا جـرت كى المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياسًـا مطردًا، ولهذا تسـمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن مضمرة تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها. وأما الثانى فإذا كان المجرور أنَّ وصلتها أو وأنْ صلتها فالأول كقولك عجيب أنك فاضل أى: من أنك، وقال الله تعالى - ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾[1]- ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ﴾[2]- أى: بأن لهم جنات، ولأن المسـاجد لله، والثانـى: كقولك عجبت أن قام زيد. أى: من أن قـام زيد، وقال الله تعالى: - ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[3]- أى: فى أن يطوف بهما - ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾[4]- أى: لأن تؤمنوا، وقيل فى ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[5]: إن الأصل لئلا تضلوا، فحذفت اللام الجارة ولا النافية، وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا، فحذف المضاف وهذا أسهل، وقال الله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[6]- أى: فـى أن تنكحوهـن، أو عـن أن تنكحوهـن، على خلاف فى ذلك بين أهل التفسير. ثم قلت.

المجرور بالإضافة

(الثانـى المجـرور بالإضافة كغلام زيـد ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشـبهه مطلقـا، ومن التعريـف إلا فيما مر، وإذا كان المضاف صفـة والمضاف إليه معمولا لها سميـت لفظية وغير محضـة، ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب زيد ومعطى الدينار وحَسَنِ الوجهِ، وإلا فَمَعْنويَّة محضة، تفيدهما، إلا إذا كان المضاف شديد الإبهام كغير ومثل وخدن، أو موضعه مستحقا للنكرة كجاء زيد وحده وكم ناقة وفصيلها لك، ولا (أباَ لَه) فلا يتعرف، وتقدر بمعنى (فى) فى نحو (بلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهار) و(عثمان شـهيد الـدار) وبمعنى (مِنْ) فى نحو (خَاتِم حديـد) ويجوز فيه نصب الثانى وإتباعه للأول، وبمعنى الـلام فى الباقى). وأقول: الثانى من أنواع المجـرورات: المجرور بالإضافة. والإضافة فى اللغة: الإسناد، قال امرؤ القيس:

فَلَمَّـا دَخَلْنـاَهُ أَضَفْنـاَ ظُهُورَنـا   إِلَى كُـلِّ حَارِيٍ جَدِيـدٍ مُشَطَّـبِ[7]

(١) البقرة (٢٥). (٢) الجن (١٨). (٣) البقرة (١٥٨).
(٤) الممتحنة (١). (٥) النساء (١٧٦). (٦) النساء (١٢٧).
(٧) لامرئ القيس.

مطابع دار أخبار اليوم

أى: لما دخلنا هذا البيتَ أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق. وفى الاصطلاح إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين فى نحو غلام زيد ومن النون فى نحو غلامى زيد وضار بى عمرو، وقال الله تعالى: ـ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾[1]ـ ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[2]ـ ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾[3] ـ وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد. وإلى هذا أشرت بقولى: ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه، واحترزت بقولى تشبهه.من نون المفرد وجمع التكسير،كشيطان وشياطين، تقول: شيطانُ الإنسِ شرُ مَنِ شَياطينِ الجنّ، فتثبت النون، فيهما،ولا يجوز غير ذلك. وقولى مطلقًا أشرت به إلى أنها قاعدة عامة لايستثنى منها شىء،بخلاف القاعدة التى بعدها. وكما أن الإضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له،كذلك تستدعى وجوب المضاف من التعريف،سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوى، فلا تقول الغلام زيدُ ولا زيد عمروٍ،مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من أل،قدمت الإشارة إليها آنفا، والذى يستثنى منها مسألة (الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضاربا زيد والضاربو زيد) وقد تقدم شرحهن فى فصل المحلى بأل فأغنى ذلك عن إعادته؛ فلذلك قلت: إلا فيما استثنى أى: إلا فيما تقدم لى استثناؤه. ثم بينت بعد ذلك أن الإضافة على قسمين: محضة،وغير المحضة، وأن غير المحضة، عبارة عما اجتمع فيه أمران: أمر فى المضاف،وهو كونه صفة، وأمر فى المضاف، إليه،وهو كونه معمولا لتلك الصفة،فى وذلك يقع فى، ثلاثة أبواب: اسم الفاعل كضارب زيد، واسم المفعول كعطى الدينار، والصفة المشبهة،كحسن الوجه،هذه الإضافة لايستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصًا، أما إنه لا يستفيد تعريفا فبالإجماع،ويدل عليه أنك تصف،به النكرة فتقول: مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى ـ ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[4]ـ ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[5]ـ إن لم تعرب ممطرنا خبرًا ثانيًا،ولا خبرًا لمبتدأ محذوف، وأما إنه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده،بناء على أن ضارب ويدل أخص من ضارب. والجواب أن ضارب زيد ليس فرعًا من ضارب حتى تكون الإضافة أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن ضارب زيدًا بالتنوين والنصب،فالتخصيص حاصل بالمعمول أَضَفْتَ أم لم تضف،وإنما سميت

(١) المسد (١). (٢) القمر (٢٧). (٣) العنكبوت (٣١).
(٤) المائدة (٩٥). (٥) الأحقاف (٢٤).

هــذه الإضافة غــير محضة لأنها فى نية الانفصــال: إذ الأصل ضارب زيدا كما بينــا، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا، وهو التخفيف، فإن ضارب زيد أخف من ضارب زيدا، وأن الإضافة المحضة عبارةٌ عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهمــا، مثال ذلك: غــلام زيد، فإن الأمرين فيهما منتفيان، وضرب زيد، فإن المضــاف إليه وإن كان معمــولا للمضاف لكن المضاف غير صفة، وضارب زيد أمس، فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولا؛ لها لأن اسم الفاعل لايعمل إذا كان بمعنى الماضى، فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها محضة أى: خالصة من شائبة الانفصال؛ ومعنوية – لأنهاأفادت أمرا معنويا، وهو تعريف المضــاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو غلام زيد، وتخصيصه إن كان نكرة نحو غــلام امرأة، اللهم إلا فى المســألتين ؛فإنه لا يتعــرف، ولكن يتخصص. إحداهما: أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك كغيرٍ ومثلٍ وشبهٍ وخِدْنٍ بكسر الخاء المعجمة وســكون الدال المهملة بمعنى صاحب، والدليل على ذلــك أنك تصف بها النكرات فتقــول: مررت برجل غيرك،وبرجل مثلك، وبرجل شــبهك، وبرجل خدنك، قال الله تعــالى: ـ ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[١]ـ الثانية: أن يكون المضاف فى موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالا أو تمييزا أو اسمًا للا النافية للجنــس، فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم: ناقة وفصيلها، فكم: مبتدأ، وهى استفهامية، وناقة: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف، ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واســم (لا) كقولك: لا أبا لزيد، ولا غلامى لعمر، فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللام مقحمة، بدليل سقوطها فى قول الشاعر:

أَبـا لْمَوْتِ الذَّى لاَبُدَّ أَنِّى مُـلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِيِى[٢]

فهذه الأنواع كلها نكرات، وهى فى المعنى بمنزلة قولك: جاء زيد منفردًا، وكم ناقةً وفَصِيلاً لَها، ولا أبالك –ثم بَيَّنْتَ أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام: مقدرة بفى، ومقدرة بمن، ومقدرة باللام، فالمقدر بفى ضابطها: أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف، نحو قول الله تعالى: ـ ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٣]ـ ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[٤]ـ ونحو قولك: عثمان شهيد الدار، والحسين شهيد كربلاء، ومالك عالم المدينة، وأكثر النحويين لم يثبت مجىء الإضافة بمعنى فى. والمقدرة بمن ضابطها: أن يكون المضاف إليه كُلاًّ

(١) فاطر (٣٧). (٢) من كلام أبى حية النميرى. (٣) سبأ (٣٣).
(٤) البقرة (٢٢٦).

مطابع دار أخبار اليوم

للمضــاف وصالحا للإخبار به عنه، نحو قولك: هذا خاتم حديد، ألا ترى أن الحديد كل، والخاتم جزء منه، وأنه يجوز أن يقال: الخاتم حديد، فيخبر بالحديد عن الخاتم. وبمعنى اللام فيما عدا ذلك، نحو يد زيد وغلا عمرو، وثوب بكر. ثم قلت: (الثالث المجرورُ للمجــاورة وهو شــاذ نحو: هَذَا جُحْر ضَــبٍّ خَرِبٍ، وقوله: (يَاصَاحِ بَلِّــغْ ذَوِى الزَّوْجَاتِ كُلِّهُمُ). وليس منــه ـ ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[١]ـ علىالأصح. وأقول الثالــث مــن أنواع المجرورات ماجر لمجاورة المجرور، وذلك فــى بَابَىّ النعت والتوكيد، قيــل: وباب عطف النســق. فأما النعت ففى قولهم: هذاجُحْــر ضَبّ خرب روى بخفض خرب لمجاورته لضب، وإنما كان حقه الرفع لأنه صفة للمرفوع، وهو الحُجْر، وعلى الرفع أكثر العرب. وأما التوكيد ففى نحو قوله:

يَاصَــــاح بَلِّـــغْ ذَوِى الزَّوْجَــاتِ كُلِّهُـــــمُ
أَنْ لَيْـسَ وَصُـلٌ إِذَا انْحَلَّـتْ عُـرَى الذَّنَبِ[٢]

فكلهم: توكيد لذوى، لا للزوجات، وإلا لقال كلِّهن، وذوى: منصوب على المفعولية، وكان حق كلهم النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض.

وأما المعطوف فكقوله تعالى: ـ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٣]ـ الآيــة فى قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرءوس، وإنما كان حقه النصب، كما هو قراءة جماعة آخرين وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدى، وهــذا قول جماعة من المفســرين والفقهاء، وخالفهم فى ذلــك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، نعم لا يمتنع فى القياس الخفض على الجوار عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع، وينبغى امتناعه فى البدل؛ لأنه فى التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرًا، ورأى هؤلاء أن الخفض فى الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرءوس، فقيل: الرجل مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا عن ذلك بوجهين: أحدهما: أن المسح هنا الغسل، قال أبو على: حكى لنا من لا يُتَّهم أن أبا زيد قال: المســح خفيف الغسلِ، قالوا: يقال: مســحت للصلاة، وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد فى صب الماء عليهما؛ إذ كانتا مَظِنَّة للإسراف. والثانى: أن المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحا للرجل مجازًا، وإنما

(١) المائدة (٦).
(٢) لم ينسب إلى قائل معين.
(٣) المائدة (٦).

حقيقته أنه مسح للخف الذى على الرجل، والسُّنَّة بينت ذلك. ويُرَجِّح هذا القول ثلاثة أمور: أحدها: أن الحمل على المجاروة حمل على شاذ، فينبغى صون القرآن العظيم عنه. الثانى: أنه إذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقة على الوجوه والأيدى، فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية، وهو (وامسحوا برءوسكم)، وإذا حمل على العطف على الرءوس لم يلزم الفصل بالأجنبى، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة. الثالث: أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى. فإن قلت: بدل للتوجيه الأول قراءة النصب. قلتُ: لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدى بل على محل الجار والمجرور كما قاله:

يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وغَوْراً غَائِراَ فَوَاسِقاً عَنْ قَصْدِهاَ جَوائِراَ[1]

ثم قلت:

باب المجزومات

(الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ضربان: جازم لفعل، وهو لم، ولما، ولام الأمر، ولا فى النهى، وجازم لفعلين، وهو أدوات الشرط: إنْ وإذما، لمجرد التعليق ،وهما حرفان، ومَنْ للعاقل وما ومهما لغيره، ومتى وأيان للزمان، وأين وأنى وحيثما للمكان، وأيٌّ بحسب ما تضاف إليه، ويسمى أولهما شرطا، ولا يكون ماضى المعنى، ولا إنشاء، ولا جامدا، ولا مقرونا بتنفيس، ولا قد، ولا ناف غير لا ولم، وثانيهما جوابا وجزاء. وأقول: لما أنهيت القول فى المجرورات شرعت فى المجزومات، وبهذا الباب تتم أنواع المعربات، وبينت أن المجزومات هى الأفعال المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الأدوات الخمس عشر، وأن هذه الأدوات ضربان: ما يجزم فعلا واحدا، وهى أربعة: لم، نحو ـ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا﴾[2]ـ ولما، نحو ـ ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[3]ـ ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾[4]ـ ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾[5]ـ ولام الأمر نحو ـ ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[6]ـ ولا فى النهى نحو ـ ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[7]ـ وقد يستعاران للدعاء، كقوله تعالى :ـ ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[8] ـ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[9]. وما يجزم فعلين، وهو الأحدى عشرة الباقية، وقد قسمتها إلى ستة

---

(١) البيت من كلام العجاج بن رؤبة.
(٢) سورة الاخلاص الآية ـ (٣ ، ٤).
(٣) عبس (٢٣).
(٤) ص (٨).
(٥) آل عمران (١٤٢).
(٦) الطلاق (٧).
(٧) التوبة (٤٠).
(٨) الزخرف (٧٧).
(٩) البقرة (٢٨٦).

أقسـام: أحدها ماوضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشـرط،وهو إن وإذما، قال الله تعالى: ـ ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾[١] ـ وتقـول: إذمـا تقم أقم، وهما حرفان، أما إن فبالإجماع وأما إذما فعند سـيبويه والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسى إلى أنها اسم. وفهم من تخصيصى هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسمـاء وذلـك بالإجماع فى غير مهما وعلى الأصح فيها، والدليل عليه قوله تعالى :ـ ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[٢] ـ فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود الضمير إلا على اسـم. الثانى: ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضُمنٍّ معنى الشرط وهو من نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[٣] الثالث: ماوضع للدلالة على مالا يعقل ثم ضمن معنى الشـرط وهـو ما ومهما، نحو قوله تعـالى :ـ ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[٤] ـ مهما تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيةٍ ـ الآية.
الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن الشرط، وهو متى وأيان، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِحَـلاَّلِ التِّـلاعِ مَخَافَـةً ... وَلكِنْ مَتَـى يَستَرفِـدِ القَـوْمُ أَرفِدِ[٥]

وقول الآخر:

أَيـانَ نُؤْمِنْـكَ تَأْمَـنَ غَيْـرَنَـــا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ منَّـا لَـمْ تَـزَلْ حَـذِراَ[٦]

الخامس: ما وضع للدلالة على المكان، ثم ضمن معنى الشرط، وهو ثلاثة: أين، وأنى، وحيثما، كقوله تعالى :ـ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٧] ـ وقول الشاعر.

خَلِيلَـيَّ أَنَّـى تَأْتِيَـانِى تَأْتِيـاَ ... أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُماَ لاَ يُحَـاوِلُ[٨]

وقوله: حَيْثُمـاَ تَسْتَقِـمُ يُقَـدِّرْ لَـكَ الله ... نَجَاحاً فـى غَابـرِ الأَزْمَـانِ[٩]

السادس ما هو متردد بين الأقسام الأربعة، وهى أىُّ، فإنها بحسب ما تضاف إليه، فهى فى قولك: أيهم يقم أقم معه مَنْ باب من، وفى قولك: أىَّ الدوابَّ تركبْ أركبْ، مِنْ باب ما، وفى قولك: أىّ يوم تَصُمْ أصُمْ، من باب مَتَى، وفى قولك: أىّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ، من باب أيْنَ. ثم بينت أن الفعل الأول يسمى شرطًا، وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثانى، والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى :ـ ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[١٠] ـ أى: علاماتها والأشراط فى الآية جمع شَرَطٍ بفتحتين لا جمع شَرْط بسكون الراء، لأن فعلاً لا يجمع على أفعال قياسًا إلا فى معتل الوسط كأثواب وأبيات ثم بينت أن فعل الشـرط يشـترط فيه سـتة أمور: أحدها: أن لا يكون ماضى المعنى فلا يجوز:

(١) الأنفال (١٩). (٢) الأعراف (١٣٢). (٣) النساء (١٢٣).
(٤) البقرة (١٩٧). (٥) البيت لطرفة بن العبد البكرى. (٦) من شواهد ابن عقيل.
(٧) النساء (٧٨). (٨) لم ينسب لقائل معين. (٩) لم ينسب إلى قائل.
(١٠) محمد (١٨).

إن قام زيد أمس أقم معه، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾(١) فالمعنى أن يتبين إنى كنت قلته، كقوله: (إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِى لَئِيمَةً)(٢)، فهذا فى الجواب نظير الآية الكريمة فى الشرط. الثانى: أن لا يكون طلبا، فلا يجوز إن قم ولا إن لتقم أو لا تقم. الثالث: أن لا يكون جامدًا، فلا يجور إن عسى ولا إن ليس. الرابع: أن لا يكون مقرونا بتنفيس، فلا بجوز إن سوف يقم. الخامس: أن لا يكون مقرونا بقد، فلا يحوز إن قد قام زيد ولا إن قد يقم. السادس: أن لا يكون مقرونا بحرف نفى، فلا يجوز إن لما يقم ولا إن لن يقم ويستثنى من ذلك لم ولا، فيجوز اقترانه بهما، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾(٣)ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٤).ثم بينت أن الفعل الثانى يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه. ثم قلت: وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾الآية ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ أو جملة اسمية فيقترن بها أو بإذا الفجائية، نحو: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ونحو: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾وأقول: قد يأتى جواب الشرط واحدا من هذه الأمور الستة التى ذكرت أنها لا تكون شرطا؛ فيجب أن يقترن بالفاء. مثال ماضى المعنى ـ ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾(٥) ومثال الطلب قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾(٦)﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾(٧) فيمن قرأ فلا يخف بالجزم على أن لا ناهية، وأما من قرأ، (فلا يخاف) بالرفع فلأن لا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا، فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو لا يخاف، فالجملة اسمية، وسيأتى أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا، وكذا يجب هذا التقدير فى نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(٨) أى: فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الحزم وترك الفاء. ومثال الجامد قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾(٩)﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾(١٠)﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾(١١) ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى ـ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ

---

(١) المائدة (١١٦).
(٢) شطر بيت لزائد بن صعصة الفقعسى وعجزه
(ولم تَجِدِى مِنْ أَنْ يُقِرِّى بها بُدًّا)
(٣) المائدة (٦٧).
(٤) الأنفال (٧٣).
(٥) يوسف (٢٦ ، ٢٧)
(٦) آل عمران (٣١).
(٧) الجن (١٣).
(٨) المائدة (٩٥).
(٩) الكهف (٣٩ ، ٤٠)
(١٠) البقرة (٢٧١).
(١١) النساء (٣٨).

ﵟٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦﵞ⁽¹⁾ ﵟوَمَن يَسۡتَنكِفۡ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيَسۡتَكۡبِرۡ فَسَيَحۡشُرُهُمۡ إِلَيۡهِ جَمِيعٗاﵞ⁽²⁾ ومثال المقرون بقد قوله تعالى: ﵟإِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُﵞ⁽³⁾ ومثال المقرون بناف غير لا ولم ﵟوَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥﵞ⁽⁴⁾ ﵟوَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُﵞ⁽⁵⁾ ﵟوَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاﵞ⁽⁶⁾ وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين: إما بالفاء، أو إذا الفجائية، فالأول كقوله تعالى: ﵟوَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞﵞ⁽⁷⁾ والثانى كقوله تعالى: ﵟوَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَﵞ⁽⁸⁾ .ثم قلت: (ويجوز حذف ما علم من شرطٍ بعد: (وإلا)، نحو: افعل هذا وإلا عاقبتك، أو جوابِ شرطُه ماضٍ، نحو: فإن استطعت أن تبتغى نفقًا فى الأرض ـ أو جملة شرط وأداته إن تقدمهما طلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو (تَعَالَوْا أَتْلُ) ونحو أين بيتك أزرك؟ وحسبك الحديث ينم الناس وقال: **(مَكَانَكَ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحى)** وشرط ذلك بعد النهى كون الجواب محبوبا، نحو لا تكفر تدخل الجنة).

وأقول: مسائل الحذف الواقع فى باب الشرط والجزاء ثلاثة: المسألة الأولى: حذف الجواب وحده وشرطه أمران: أحدهما: أن يكون معلوما. والثانى أن يكون فعل الشرط ماضيا، تقول: أنت ظالم إن فعلتَ، لوجود الأمرين، ويمتنع إن تقم وإن تقعد ونحوهما حيث لا دليل؛ لانتفاء الأمرين، ونحو: إن قمت، حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو: أنت ظالم إن فعلت لانتفاء الأمر الثانى قال الله تعالى ﵟوَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖﵞ⁽⁹⁾ تقديره فافعل، والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن؛ لأنه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام، وهو مما يحسن معه الحذف. المسألة الثانية: حذف فعل الشرط وحده، وشرطه أيضاً أمران: دلالة الدليل عليه، وكون الشرط واقعا بعد وإلا كقولك: تُبْ وَإِلاّ عَاقَبْتُكَ، أى: وإلاتَتُبْ عاقبتك وقول الشاعر:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ⁽¹⁰⁾

أى: وإن لا تطلقها يَعْلُ. وقد لا يكون ذلك بعد والا فيكون شاذا،إلا فى نحو إن خيراً فخيرٌ، فقياس كما مر فى بابه، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها،

---

(١) التوبة (٢٨).
(٢) النساء (١٧٢).
(٣) يوسف(٧٧).
(٤) المائدة (٦٧).
(٥) آل عمران (١١٥)
(٦) آل عمران (١٤٤).
(٧) الأنعام (١٧).
(٨) الروم (٣٦).
(٥) لعمرو بن الأطنابة، وصدر البيت: وقولى كلما جشأت وجاشت.
(٩) الأنعام الآية ـ ٣٥
(١٠) من كلام محمد بن عبدالله الأنصارى ويسمى الأحوص

بـل بعضها، وكذلك نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[١] فليستا مما نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك من اقتران الأداة بلا النافية، كما مثلت.

المسألة الثالثة: حذف أداة الشـرط وفعل الشرط: وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشـرط ومعناه، أو بمعناه فقط، نحو: ائتِنى أكرمْك تقديره ائتنى فإن تأتنى أكرمك، فأكرمك مجـزوم فى جواب شـرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور، هـذا هو المذهب الصحيح. والثانى: نحو قوله تعـالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[٢] أى: تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا؛ لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى، حتى توهم بعضهم أنه اسـم فعل. ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا، أو كونه باسـم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطرى بن الفجاءة:

أَبَتْ لِى عِفَّتِـى وَأَبَـى بَلائِـى وَأَخْذِى الحَمْدَ بالثَّمَـنِ الرَّبِيـحِ[٣]
وَإِمْسَاكِى عَلَى المَكْـرُوهِ نَفْسِـى وَضَرْبِى هامَةَ البَطَـلِ المُشِيـحِ
وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَـأَتْ وَجَاشَـتَ مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِـى
لأدفَعَ عَنْ مَآثِـرَ صَالِحَـاتٍ وَأَحْمِى بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيـحِ

فجزم تحمدى بعد قوله مكانك وهو اسـم فعل بمعنى اثبتى. وشـرط الحذف بعد النهى كون الجواب أمرا محبوبا، كدخول الجنة والسـلامة فى قولـك: لا تَكْفُر تَدْخُلِ الجَنَّةَ، وَلاَ تَدْنُ مِنَ الأسَـدِ تَسْـلَم، فلو كان أمرا مكروها، كدخول النار وأكل السـبع فى كقولك: لاَتَكْفُرْ تدخل النَّارَ، وَلاَ تَدْنُ مَن الأَسَد يْأكلْكَ، تَعَيَّنَ الرفع، خلافا للكسائى، ولا دليل له فى قراءة بعضهم ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٤] لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف، وسَهَّل ذلك أن فيه تحصيلا لتناسـب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسـن أن يقدر بدلا مما قبله، كما زعم بعضهم لاختـلاف معنيهما وعـدم دلالة الأول على الثانى. ثم قلت: (ويجب الاسـتغناء عن جواب الشـرط بدليله متقدما لفظا نحو: هو ظالم إن فعل، أو نيةً نحو إن قمت أقوم، ومن ثم امتنع فى النثر إن تقم أقوم، وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا أو قسم، إلا إن سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر).

---

(١) التوبة (٦).
(٢) الأنعام (١٥١).
(٣) كلام عمرو بن الإطنابة وهو عمرو بن زيد مناة
(٥) كذا بالأصل، ولعل الصواب: فى قولك.
(٤) المدثر (٦).

مطابع دار أخبار اليوم

وأقــول: حذف الجــواب على ثلاثة أوجــه: ممتنع: وهو ما انتفى منه الشــرطان المذكــوران أو أحدهمــا. وجائز: وهو ما وجدا فيه، ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا. وواجب: وهو ما كان دليله الجملة المذكــورة. فالمتقدمة لفظًا، كقولهم: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْــت، والمتقدمة تقديرًا لها صورتان إحداهما: قولك: إن قام زيد أقوم، وقول الشاعر.

وَإِنْ أَتَـاهُ خَلِيــلٌ يـومَ مَسْغَبَةٍ   يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِى وَلاَ حَرِمٌ[1]

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشــرط فى مذهب ســيبويه، والأصــل أقــوم إن قام، ويقــول إن أتاه خليل، والمبرد يرى أنه هــو الجواب، وأن الفاء مقدرة. والثانية: أن يتقدم على الشــرط قســم نحو: والله إن جاءنى لأكرمته. فإن قولك لأكرمته جواب القســم، فهو فى نية التقديم إلى جانبه، وحذف جواب الشــرط لدلالته عليــه، ويدلك على أن المذكور جواب للقســم توكيده فى نحــو المثال، ونحو قوله تعالى ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾.

ـ ورفعه فى قوله تعالى ـ ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[2] .ثم أشرت إلى أنه كما وجب الاستغناء بجواب القســم المتقدم يجب العكس فى نحو: إن تقم والله أقم. إذا تقدم عليهما شــىء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، نحو زيد والله إن يقم أقم. ثم قلت:

(وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوى ونصبه ضعيف، ورفع تــالى الجواب جائز). وأقول ختمت باب الجوازم بمســألتين: أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه، الثانية يجوز فيها وجهان، وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو. فأما مســألة الأوجه الثلاثة، فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشــرط والجزاء، كقوله تعالى ـ ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾[3] الآيــة، قــرئ: فيغفره – بالجزم على العطف، وفيغفر، بالرفع على الاستئناف ، وفيغفرُ – بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما: وأما مسألة الوجهين فضابطها: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء، كقولك: إن تأت وتمش إلى أكرمك فالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّــا وُيَخْضَــعَ نُــؤْوِه   وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماَ[4]

(١) البيت لزهير بن سلمى

(٢) الحشر (١٢).

(٣) البقرة (٢٨٤).

(٤) لم ينسب إلى قائل معين.

ثم قلت:

باب فى عمل الفعل

(كل الأفعـال ترفع إما الفاعل أو نائبه أو المشـبه به، وتنصب الأسماء، إلا المشـبه بالمفعول به مطلقا، وإلا الخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسـبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه، وإلا المفعول به فإنها بالنسـبة إليه سـبعة أقسـام: ما لا يتعدى إليه أصـلا، كالدَّالِّ على حـدوث ذات كَحَدَثَ ونَبَتَ، أوْ صفةٍ حسِّـيةٍ كطـالَ وخلقَ، أو عَرَض كمرض وفرِعٍ، وكالموازن لِانْفَعَلَ كانكسـر، أو فَعَلَ كَظَرُفَ أو فعل اللذين وصفهما على فعيـل فى نحو ذل وسمن، وما يتعـدى إلى واحد دائما بالجار كغضب ومر، أو دائما بنفسـه كأفعال الحواس، أو تارة وتارة كشـكر ونصح وقصد، وما يتعدى له بنفسـه تارة ولا يتعدى إليه أخرى كغفر وشجا، وما يتعدى إلى اثنين: فإما أن يتعـدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى كنقص وزاد، أو يتعدى إليهما دائمًا، فأمـا ثانيهما كمفعول شـكر كأمر واسـتغفر واختار وصـدق وزَوَّج وكنى وسَمَّى ودعا بمعناه وكال ووزن، أو أولهما فاعل فى المعنى كأعطى وكسـا، أو أولهما وثانيهمـا مبتدأ وخبر فى الأصل، وهو أفعال القلوب: ظن لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنـى عـرف، ورأى، لا من الرأى ووجد لا بمعنى حـزن أو حقد، وحجا لا بمعنى قصد وحسـب، وزعم، وخـال، وجعل ودرى فى لغية، وهب، وتعلم بمعنـى اعلم ويلزمان الأمـر، وأفعال التصيير، كجعل، وتَخِـذَ، واتَّخَذَ، ورَدَّ، وترك، ويجوز إلغاء القلبية المتصرفة متوسـطة أو متأخرة، ويجب تعليقها قبل لام الابتداء أو القسم أو استفهام أو نفى بما مطلقا أو بلا أو إن فى جواب القسم أو لعـل أو لـو أو إنَّ و كم الخبرية، وما يتعدى إلى ثلاثة: وهو أعلم وأرى، وما ضُمِّـنَ معناهمـا من أنْبَأ وَنَبَّأ وأخبر وخَبرَّ وحـدَّث). وأقول: عقدت هذا الباب لبيان عمل الأفعال، فذكرت أن الأفعال كلها قاصرها ومتعديها، تامها وناقصها مشتركة فى أمرين: أحدهما: أنها تعمل الرفع، وبيان ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم، نحو، (كان زيد فاضلًا)، وإما تام آت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعـل نحو: (قام زيد)، وإما تام آت على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾[1] وقد تقدم شـرح ذلـك كله. الثانى: أنها

---

(١) هود (٤٤).

تنصب الأسماء غيرَ خمسة أنواع: أحدها: المشبهُ بالمفعول به، فإنما تنصبه عند الجمهور الصفات نحو: حَسُـَن وَجْهُهُ. والثانى: الخبر فإنما ينصبه الفعل الناقــص وتصاريفــه نحــو: كان زيد قائمــا، ويعجبنى كونه قائمــا. ولم أذكر تصاريفــه فى المقدمة لوضــوح ذلك. والثالث التمييز فإنما ينصبه الاســم المبهم المعنى كرطل زيتا، أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحو: هو طيب نفســا، والرابع: المفعول المطلــق، وإنما ينصبه الفعل المتصرف التــام وتصاريفه، نحو: قم قياما. وهو قائم قياما ويمتنع ما أحســنه إحســانا، وكنت قائما كونا. والخامس: المفعول به، وإنما ينصبه الفعل المتعدى بنفســه، كضربت زيدا. وقد قسّمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا، فذكرت أنه سبعة أنواع:

أحدها: ما لا يطلب مفعولا به ألبتة، وذكرت له علامات: إحداها أن يدل على حدث ذاتٍ، كقولك حدث أمر وعرض ســفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَادْفُئونِى فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[١]

فــإن قلت: فإنك تقول: حدث أمــر، أو عرض لى. فعندى أن هذا الظرف صفة للمرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالا، فتعلقه أولا وآخرا بمحذوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام فى المفعول به.
الثانية: أن يدل على حدوث صفة حســيةٍ، نحو: طَــاَل الليلُ، وَقَصُرَ النَّهارُ، وَخَلُقَ الثَّوْبَ، وَنَظُفَ، وَطَهُر، ونَجُسَ، واحترزت بالحسية من نحو: علم وفهم وفرح ألاترى أن الأول منها متعدّ لاثنين، والثانى لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: عَلِمْتُ زيدًا فاضلا، وفَهِمْتَ المسألةَ، وفَرِحْتَ بزيدٍ.
الثالثة: أن يكون على وزن فَعُلَ بالضم كظَرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ ولَؤُمَ، وأما قولهم: رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن فَضُمِّنا معنى وسع وبلغ.
الرابعة: أن يكون على وزن انفعَل نحو: انكَسَر وانصَرَف.
والخامسة: أن يدلَّ على عرضٍ كمرض زيد، وفَرِحَ، وأَشِرَ، وبَطِرَ.

(١) البيت للربيع بين ضبع القرارى.

والسادسة والسابعة: أن يكون على وزن فَعَل أو فَعل اللذين وصفهما على فَعِيل كَذلَّ فهو ذليلٌ وسَمِنَ فهو سَمِينٌ، ويدل على أن ذَلَّ فَعَل بالفتح قولهم: يَذِلُّ بالكسر وقلت: فى نحو ذل احترازا من نحو: بَخِل فإنه يتعدى بالجار، تقول بَخِلُ بكذا.

والنــوع الثانى: ما يتعدى إلى واحــد دائمًا بالجار، كغضبت من زيد ومررت به أو عليــه. فإن قلتَ: وكذلــك تقول فيما تقدم: ذل بالضــرب، وسمن بكذا. قلتُ: المجروران مفعول لأجله، لا مفعول به.

الثالث ما يتعدى لواحد بنفســه دائما، كأفعــال الحواس، نحو: رأيت الهلال وشَمَمْتُ الطّيبَ، وذُقْتُ الطَعَامَ، وسَمِعْتُ الأَذَانَ، ولمست المرأة، وفى التنزيل ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[١]- ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾[٢]- ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ ﴾[٣]- ﴿ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[٤].

الرابع ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار، كشَكَر ونَصَحَ وَقَصَدَ، تقول: شَكَرْتُه وشكَرْتُ له ونصحته ونصحت له وقصدت له وقصدت إليه، قال اللّه تعالى: ﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾[٥]- ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾[٦]- ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾[٧].

الخامس: ما يتعدى لواحد بنفســه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار، وذلــك نحو: فَغَرَ بالفاء والغين المعجمة، وشَــحَا بالشــين المعجمة والحاء المهلمة: تقول: فَغَرَفَاه وشَحَاه بمعنى فتحه وفَغَرَ فُوه وشَحَا فُوه بمعنى اتفتح.

الســادس: ما يتعدى إلى اثنين، وقســمته قســمين: أحدهما: ما يتعدى إليهما تــارة ولا يتعدى أخرى، نحو: نَقَص، ونقول: نَقَــص المالُ، ونَقَصْتُ زيداً دينارًا، بالتخفيف فيهما، قال اللّه تعالى (ثم لم ينقصوكم شيئا) – وأجاز بعضهم كون شيئاً مفعولاً مطلقًا، أى: نقصاًما.

والثانى ما يتعدى إليهما دائما، وقسّمْتهُ ثلاثة أقسام: أحدها: ما ثانى مفعوليه كمفعول شكر، كأمر واستغفر، تقول: أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتى شرحهما بعد. والثانى: ما أَوَّل مَفْعُولَيْه فاعل فى المعنى نحو: كســوته جبة وأعطيته دينارا فإن المفعول الأول لابس وآخذ، ففيه فاعلية معنوية.

الثالــث: ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الأصل، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل،

---

(١) الفرقان (٢٢). (٢) سورة ق (٤٢). (٣) الدخان (٥٦).
(٤) النساء (٤٣). (٥) النحل (١١٤). (٦) لقمان (١٤).
(٧) الأعراف (٧٩).

وأفعال التصيير، وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى: ـ(وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَافِرْعَونُ مَثْبُورَا[(١)]) ـ (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ[(٢)]) ـ (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّهِ هُو خَيرًا[(٣)]) ـ (لاَ تَحْسَبُوهُ شَراً لَكُم[(٤)]) ـ (وَجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هُمْ عِبادُ الرحْمنِ إنَاثًا[(٥)])ـ أى: اعتقدوهم، وقول الشاعر:

قدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرو أَخَا ثَقةً   حَتَّى أَلَمَّتْ بنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[(٦)]

وقول الآخر (**زَعَمْتنى شَيْخًا وَلَسْتُ بشَيخ**)[(٧)] والأكثر تعدى زعم إلى أنْ أو أَنَّ وصلتهما، نحو: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾[(٨)] وقوله(وَقَدزَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا)وقال:

دَرَيْتَ الوَفِىَّ العَهْدَ يَاعُرْوَ   فَإنَّ اغتباطًا بِالْوفَاءِ حَميدُ[(٩)]

والأكثر فى درى أن تتعدى إلى واحد، بالباء، نقول: دريت بكذا قال اللّه تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾[(١٠)] وإنما تعدت إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل، وقوله:

قَفُلْتُ أَجِرْنى أَبَا خَالِدِ   وَإلاَّ فَهَبْنى امْرَأَ هَالِكا(١١)

أى اعتقدنى، وقوله[(١٢)] *تَعَلَّم شِفَاءَ النَّفسْ قهر عَدُوِّهَا[(١٣)]

*والأكثر فى تعلم أن يتعدى إلى أنّ وصلتها، كقوله *تَعْلَمْ رَسُولُ اللهِ أَنَّكَ مُدْركِى[(١٤)]

*وشـاهد أفعال التصيير قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴾[(١٥)] ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴾[(١٦)] ﴿ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا ﴾[(١٧)] ﴿ وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖ ﴾[(١٨)]

واحترزت من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى لواحد نحو: قولك: عُدِمَ لى مال فظننت زيدا، منه قوله تعـالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴾[(١٩)] أى: مـا هو بمُتَّهَم على الغيب، وأما من قرأ بالضاد فمعناه: ما هو ببخيل، وكذلك علم بمعنى عرف، نحو: وَاللهِ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُم لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا[(٢٠)] ورأى مـن الـرأى، كقولك: رأى أبو حنيفة حلَّ كـذا أو حرمتَه وحجا بمعنى قصد نحو: حَجَوْتُ بيتَ اللهِ، وَمَن وجد بمعنى حزن أو حقد، فإنهما لا يتعديان بأنفسـهما، بل تقول: حزنت على الميت وحقدت على المسىء.

ثـم اعلـم أن لأفعـال القلـوب ثـلاث، حـالاتٍ: الإعمـال، والإلغـاء، والتعليـق، فأمـا الإعمـال فهـو نصبهـا لمفعولين؛ وهـو واجـب إذا تقدمـت عليهمـا ولم يأت

---

(١) الاسراء (١٠٢). (٢) المتحنة (١٠). (٣) المزمل (٢٠). (٤) النور (١١).

(٥) الزخرف (١٩). (٦) البيت لأبى شنبل الأعرابى وقيل لقيم من أبى قائل

(٧) بقية البيت (إنمّا الشَّيخُ مَنْ يدب دبيبا) وهو لأبى أمية الحنفى. (٨) التغابن آية (٧).

(٩) لكثير عزة وعجز البيت (وَمَنْ ذَا الذّى يا عَزَّ لا يتغيّرُ (١٠) البيت لم ينسب إلى قائل

(١١) يونس (١٦) (١٢) من كلام ابن همام السلولى. (١٣) مكملة البيت فبالغْ بُلطْفِ فى التحيل وْلَكْرِ

(١٤) البيت لأنس بن زنيم من زنيم والديلى وتكملته وَأَنَّ وعيدًا منك كالأخذ باليد.

(١٥) الفرقان (٢٣). (١٦) النساء (١٣٥). (١٧) البقرة (١٠٩). (١٨) الكهف (٩٩).

(١٩) التكوير (٢٤). (٢٠) النحل (٧٨).

بعدهـا مُعَلِّق، نحو: ظننت زيدا عالما، وجائز إذا توسـطت بينهما نحو: زيدا ظننت عالمـا أو تأخـرت عنهما،نحو: زيـدا عالما ظننت. وأما الإلغاء فهـو إبطال عملها إذا توسـطت أو تأخرت، فتقول: زيد ظننت عالم، وزيد عالم ظننت. والإلغاء مع التأخر أحسـن من الإعمال، والإعمال مع التوسـط أحسن من الإلغاء، وقيل: هما سيان. وأما التعليق فهو إبطال عملها فى اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدهـا: لام الابتـداء نحو: علمت لزيد فاضل. وقولـه تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾[1]

الثانى: لام جواب القسـم، نحو: علمت ليقومن زيد، أى علمت والله ليقومن زيد قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِينَّ مَنِيَّتى إنَّ المَنَايَا لاتطِيشُ سِهامُهَا[2]

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك: علمت أزيدٌ فى الدار أم عمرو، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[3] أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحـو: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[4]﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[5] أو خبرنـا، نحـو: علمت متى السفر، أو مضافا إليه المبتدأ، نحو: علمت أبو من زيد، أو الخبر، نحو: علمـت صبيحةَ أىِّ يـوم سَـفَرُكَ، أو فضلة، نحـو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[6] فأى منصوبٌ على المصدرية بما بعده، وتقديره ينقلبون أَىُّ انقـلاب، وليس منصوبا بما قبله؛ لأن الاسـتفهام لـه الصدر فلا يعمل فيه ماقبله وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولى: استفهام.

الرابـع: مـا النافية: نحـو: مازيد قائـم وقوله تعـالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾.

الخامـس: لا النافية فى جواب القسـم، نحو: علمـت – والله – لازيد فى الدار ولا عمرو.

السادس: إنِ النافية فى جواب القسم نحو: علمت – والله – إن زيد قائم بمعنى مازيد قائم.

السابع: لعلَّ نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ ذكره أبو على فى التذكرة.

(١) البقرة (١٠٢). (٢) الشعر لبيد بن ربيعة العامرى. (٣) الأنبياء (١٠٩).
(٤) الكهف (١٢). (٥) طه (٧١). (٦) الشعراء (٢٢٧).

مطابع دار أخبار اليوم

الثامن: لو الشرطية، كقول الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْــوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا   أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ[١]

التاســع إنَّ التــى فى خبرهــا اللام نحو: علمت إن زيــدا لقائم، ذكر ذلك جماعــة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنمــا هو اللام، لا إن إلا أن ابن الخَبَّاز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت إن زيداً قائمٌ بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلِّقُ إنّ.

العاشر: كم الخبرية، نص على ذلك بعضُهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[٢] وقــدر (كــم) خبرية منصوبة بأهلكنا، والجملة ســادة مسد مفعولى يروا، و(أنهم) بتقدير بأنهم، وكأنه قيل: أهلكناهم بالاســتئصال، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن لا يتعين خبرية (كم)، بــل يجوز أن تكون اســتفهامية، ويؤيده قراءة ابن مســعود (مَنْ أَهْلَكْنــا) وجوّز الفراء انتصاب (كم) بيروا، وهو سهو: سواء قدرت خبرية أو استفهامية، وقال سيبويه: (أن) ومعمولاها بدل من (كم) وهذا مشكل؛ لأنه إن قَدَّرَ(كم) معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفــراء من إخــراج كم عن صدريتها، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تســلط أهلكنا على أنهم، ولايصح أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع، والذى يصحح قوله عندى أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها، فإنَّ يروا مســلطة فى المعنى على أن وصلتها، فهذه جملة المعلقات. والجملة المعلِّق، عنها العامل فى موضع نصب بذلك المعلق حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب، قال كثير:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا   ولا مُوجِعَات القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ[٣]

يروى بنصب (موجعاتِ) بالكســر عطفا على محل قوله (ما البُكَاء) ومِنْ ثَمَّ سمى ذلك تعليقــا؛ لأن العامــل مُلْغًى فى اللفظ، وعامل فى المحل، فهو عامل لا عامل، فســمى معلقــا أخذا من المرأة المعلقة التى لا مُزَوَّجَة ولا مطلقة، ولهذا قال ابن الخشــاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى.

ولنشــرح ما تقدم الوعدُ بشــرحه من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أولهما: مُسَــرَّحٌ دائمــاً أى: مُطْلَــقٌ مــن قيد الجــر، الثانى: تارة مســرح منــه وتارة مقيــد به، وقد

---

(١) البيت لحاتم الطائى.

(٢) يس (٣١).

(٣) لكُثَيِّرِ عزة واسمه كثير بن عبد الرحمن.

ذكـرت منها في المقدمة عشـرةَ أفعال: أحدها: (أمـرَ)، قال الله تعالى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾.[1] وقال الشاعر:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَـقَدْ تَـرَكْـتُكَ ذَا مالٍ وَذَا نَشَبِ[2]

فجمع بين اللغتين.

الثانى أَستَغْفِرُ، قال الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ منْ عَمْـدى وَمِنْ خَطَئى   ذَنْبِـى وَكُـلُّ امْرِئٍ لَا شَكَّ مُـؤْتَزِرُ[3]

وقول الآخر:

أَسْـتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْـصِيَهُ   رَبَّ العِـبَادِ إِلَيْـهِ الوَجْـهُ وَالْعَـمَلُ[4]

الثالث اختار، قال الله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[5]

وقال الشاعر:

وَقَالُوا نأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَا   فَقُلْـتُ البُكَـا أَشْـفَى إِذَنْ لِغَـلِيلى[6]

أى اخـتر من الصبر والبكا أَحَدَهُماَ. الرابع: كَنَى بتخفيف النون تقول كُنْيَتَه أبا عبد الله وبأبى عبد الله ويقال أيضا (كَنَوْتُه) قال:

هِيَ الخَمْر ولاَ شَكَّ تُكْـنَى الطِّـلاَ   كَمَـا الـذِّئْبُ يُكْـنى أَباَ جَـعْدَةِ[7]

وقال: وَكتْمَانُها تُكنَى بأُمِّ فُلان[8]. الخامس: سَمَّى تقول سَمَّيْتُه زيدا وسَمَّيْتُه بزيد قال:

وَسَمَّـيْتُهُ يَحـيْى لِيَحْـيَا فَلَمْ يَكُنْ   لأَمْرِ قَضَاهُ اللهُ فِى النَّـاسِ مِنْ بُدِّ[9]

السادس دعا بمعنى سَمَّى تقول دعوته بزيد وقال الشاعر:

دَعَتْنِى أَخَـاهَا أمَّ عمـرو ولَمْ أَكُنْ   أخـاهَا وَلَـمْ أَرْضَـعُ لَهـا بْلَبـانِ[10]

السـابع صَدَقَ بتخفيف الدال نحو: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾[11] ﴿ ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ ٱلْوَعْدَ ﴾[12] وتقـول: صدقتـه فى الوعد. الثامـن: زَوجَّ تَقول: زوجته هنداو، بهند قال الله تعالى: ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ ﴾[13] وقال: ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾.[14] التاسع والعاشر: كَالَ وَوَزَنَ تقول: كِلْتُ لزيد طعامه وكِلْتُ زيدا طعامه، وَوَزَنْتُ لزيد ماله وَوَزَنْتُ زيـدا ماله، قال الله تعـالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[15] والمفعول الأول فيهما محذوف.

---

(١) البقرة (٤٤)
(٢) البيت لعمرو بن معديكرب
(٣) لم ينسب لقائل
(٤) لم ينسب لقائل
(٥) الأعراف (١٥٥)
(٦) لكثير عزة
(٧) لعبيد بن الأبرص
(٨) لم ينسب إلى قائل معين
(٩) لم ينسب إلى قائل معين
(١٠) من كلام عبد الرحمن بن الحكم
(١١) آل عمران (١٥٢)
(١٢) الأنبياء (٩)
(١٣) الأحزاب (٣٧)
(١٤) الدخان (٥٤)
(١٥) المطففين (٣)

مطابع دار أخبار اليوم

السـابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سـبعة : أحدها أَعْلَمَ المنقولة بالهزة من عَلِمَ المتعدية لاثنين، تقول أَعْلَمْتُ زيدًا عمرا فاضلًا. الثاني : (أَرَى) المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو أرأيت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته، قال تعالى : ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾[1] فالهـاء والميم مفعول أول، وأعمالهم مفعول ثان، وحسـرات مفعول ثالث، والبواقى ما ضُمِّنَ معنى أعلم وأرى المذكورتين، من أنبأ ونبَّأ وأخـبر وخَبَّر وحدَّث تقـول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعنـى أعلمته وكذلك تفعل فى البواقى. وإنما أصل هذه الخمسـة أن تتعدى لاثنين : إلى الأول بنفسـها، وإلى الثانى بالبـاء أو عن، نحـو : ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[2]﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾[3] ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾[4]وقد يحذف الحرف نحو مَنْ ﴿أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾[5]ثم قلت :

(ولايجوز خذف مفعول فى باب ظن، ولا غير الأول فى باب أعلم وأرى إلا لدليل، وبنو سليم يجيزون إجراء القول مجرى الظن، وغيرهم يَخُصُّه بصيغة تقول بعد استفهام متصل، أو منفصل بظرف أو معمول أو جرور).

وأقول : ذكرت فى هذا الموضع مسألتين متممتين لهذا الباب : إحداهما : أنه يجوز حـذف المفعولين أو أحدهما لدليـل، يمتنع ذلك لغير دليل، مثال حذفها للدليل قوله تعـالى : ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[6]أى : تزعمونهم شـركاء، كذا قَدَّرُوا، والأحسن عندى أن يقدر : أنهم شركاء وتكون أَنّ وصلتها سادّة مسدَّهما، بدليل ظهور ذلك فى قوله تعالى : ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾[7] ومثال حـذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾[8]أى بخلهـم هو خيرا لهم، فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفصول الثانى، وقال عنترة :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ   مِنىَّ بِمَنْزِلَةِ الُمحَبِّ الُمكْرَمِ

أى : فـلا تظنـى غَيْرَه واقعًا، أو كائنا، فخـذف المفعول الثانى. ولا يجوز لك أن تقـول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غـير دليل، على الأصح، ولا أن تقول علمت زيدا ولا علمت قائمًا وتترك المفعول الأول فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير دليل عليهما، وأجمعوا على ذلك.

(١) البقرة (٦٧). (٢) البقرة (٣٣). (٣) الأنعام (١٤٣).
(٤) الحجر (٥١). (٥) التحريم (٣). (٦) القصص (٦٢-٧٤).
(٧) الأنعام (٩٤). (٨) آل عمران (١٨٠).

المسـألة الثانية: أن العرب اختلفوا فى إجراء القول مجرى الظن فى نصب المفعولين على لغتين: فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقا، فيجيزون أن تقول: (قلت زيدا منطلقا) وغيرهم يوجب الحكاية فيقول: قلت زيد منطلق، ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن تكون الصيغة (تقول) بتاء الخطاب. الثانى: أن يكون مسبوقا باستفهام. الثالث: أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل، أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول، مثال المتصل قولك: أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِماَ ... يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[١]

ومثال المفضل بالظرف قول الشاعر:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ... شَمْلى بِهِم أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا[٢]

ومثال المنفصل بالمجرور: أفى الدار تقول زيدا جالسًا، ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينَا[٣]

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو أنت تقول زيد منطلق. ثم قلت:

باب

(الأسماء التى تعمل عمل الفعل وهى عَشَرةٌ: أحدها: المصدر، وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كضرب وإكرام، وشرطه: أن لا يصغر، ولايحدَّ بالتاء نحو ضربته ضربتين أو ضربات، ولا يتبع قبل العمل، وأن يخلفه فعل مع أن أوما، وعمله منونا قيس نحو: أو إطعام فى يوم ذى مسغبة * يتيمًا ومضافا للفاعل أكثر نحو: ـ ولولا دفع الله الناس ـ ومقرونا بأل ومضافا لمفعول ذكر فاعله ضعيف).

وأقول: لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أَرْدَفْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وبدأت منها بالمصدر؛ لأن الفعل مشتق منه على الصحيح. واحترزت بقولى

(١) من كلام هدبة من خشعة العذرى
(٢) لم ينسب إلى قائل معين
(٣) للكميت من زيد الأسدى

مطابع دار أخبار اليوم

الجـارى على الفعل من اسـم المصدر، فإنه وإن كان اسمـا دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل، وذلك نحو قولك أعطيت عطاء فإن الذى يجرى على أعطيت إنما هو إعطاء؛ لأنه مسـتوف لحروفه، وكذا اغتسـلت غسلا بخلاف اغتسلت اغتسالا، وسيأتى شرح اسم المصدر بعد. وأشرت بتمثيلى بضرب وإكرام إلى مثالى مصدر الثلاثى وغـيره. ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [١] أى: ولـولا أن يدفـع الله الناس أو أن دفع الله الناس، ومثـال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [٢] أى: كما تخافون أنفسـكم، ومثال مالا يخلفـه فعـل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، إذ ليـس المعنـى على قولك فإذا له أن صَوَّتَ أو أن يُصَـوِّتَ أو ما يصوت؛ لأنك لم ترد بالمصـدر الحدوث فيكـون فى تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو فى حالة تصويت، ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصبا، ولم يجعلوا صوت الأول عاملا فيه. وإنما كان عمل المنَوَّن أقيسَ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة. وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكثر لأن نسـبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسـبته لمن أوقِعَ عليه، ولأن الذى يظهر حينئـذ إنمـا هو عمله فى الفضلـة ونظيره أن (لات) لما كانـت ضعيفة عن العمل لم يظهـروا عملها غالبا إلا فى منصوبها، وإنمـا كان إعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفا لأن الذى يظهر حينئذ إنما هو عمله فى العمدة، ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختص بالشعر، كقول الشاعر:

أَفْنَى تِلاَدِى وَمَا جَمَّعَتْ مِنْ نَشَبٍ   قَـرْعُ اَلقَـوارِيرِ أَفـواهَ الأَبَارِيـقِ[٣]

فيمن روى الأفواه بالرفع، ويرد على هذا القائل أنه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة فى البيت، وقول النبى صلى الله علية وسلم «وَحَجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبيلا» فإن قلت: فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة، آية الحج: قلت: الصواب أنها ليست من ذلك فى شـىء، بل الموصول فى موضع جر بـدل بعض من الناس أوفى موضع رفع بالابتداء على أن (من) موصولة صمنت معنى الشـرط، أو شـرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أى: من اسـتطاع فليحج، ويؤيد الابتداء ﴿سَبِيلًاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى؛ إذ التقدير إذ ذاك ولله على الناس أن يَحْجَّ المستطيعُ فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم. ولو أضيف للمفعول

(١) البقرة (٢٥١)
(٢) الروم (٢٨)
(٣) من كلام الأقيشر الأسدى

ثـم لم يذكـر الفاعل لم يمنع ذلك فى الكلام عند أحـد، نحو: ﴿ لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ ﴾ [١]أى: مـن دعائـه الخير. ومثال إعمال ذى الألف واللام قول الشـاعر يصف شخصا بضعف الرأى والجبن:

ضَعِيفُ النِّكَـايَةِ أَعْداءَهُ   يَخَالُ الفِرارَ يُرَاخِى ٱلأَجَلْ[٢]

ثم قلت: (الثانى اسم الفاعل، وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب، فإن صُغِّر أو وصف لم يعمل، وإلا فإن كان صلةً لألْ عمل مطلقا، وإلا عمل إن كان حالا أو استقبالا واعتمد ولو تقديرا على نفى أواستفهام أو مخبر عنه أو موصوف).

وأقول: قولى ما اشـتق من فعل فيه تجوّز، وحقُّه ما اشـتق من مصدر فعل. وقولى لمن قام به مُخْرِج للفعل بأنواعه، فإنه إنما اشـتق لتعيين زمن الحدث، لا للدلالة على من قام به ولاسـم المفعول ، فإنما اشـتقت لما وقع فيها،لالمن، قامت به، مثل (المضروب) اسماً لزمان الضرب.او مكان ولاسـم التفضيل كظريف وأَفْضَلَ، فإنهما اشـتقا لمن قام به الفعل، لكن على معنى الثبوت، مخرج للصفة المشـبهة ولاسم التفضيل كظريف وأفضل فإنهما اشـتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث. وأشـرت بتمثيلـى بضـارب ومكرم إلى أنه إن كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة، وكسر ما قبل آخره مطلقا، ثم ينقسـم اسـم الفاعل إلى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا، أعنى ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا، تقول: هذا الضاربُ زيداً أمْسِ أوْ الآنَ أو غَداً. قال امرؤ القيس:

الْقَاتِلينَ المَلِكَ الحلاَ حِلاَ   خْير مَعْدٍ حَسـَباً وَنَائِلاَ[٣]

فأعمـل القاتلـين مع كونـه بمعنى الماضـى؛ لأنه يريد بالملـك الحُلاحل أبـاه، وفيه دليـل أيضا علـى إعماله مجموعا. والمجـرد عنها إنما يعمل بشـرطين: أحدهما: أن يكون للحال او الاسـتقبال، لا للماضى، خلافا للكسـائى وهشـام وابن مضاء، استدلوا

(١) فصلت (٤٩)

(٢) أنشدة الأشمونى (٦٧٨)

(٣) لامرئ القيس الكندى

مطابع دار أخبار اليوم

بقولــه تعــالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [١] وتأولها غيرهم. الثانى أن يكون معتمدا على واحد من أربعة، وهى النفى كقوله:

مَــارَاعَ الخِــلاَّنُ ذِمَّــةَ نَاكِثٍ   بَلْ مَنْ وَفَى نَجِدُ الخَلِيَل خَليلاَ[٢]

الثانى: الاستفهام، كقوله:

أنَـا وِ رِجَـــالُكَ قَتْـلَ امـــرِئٍ   مِنَ العِزِّ فِى حُبِّكِ اعْتَاضَ ذُلاَّ[٣]

الثالث: اسم مخبر عنه باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ .الرابع: اسم موصوف باسم الفاعل، كقولك مررتُ برجلٍ ضارب زيدا، وقولى ولو تقديرا إشارة إلى مثل قوله:

كَنَاطِح صَخْــرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَـــا   فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَه الْوَعِـلُ[٤]

وقوله: لَيْتَ شِعْرِى مُقِيمُ العُـذْرَ قَوْمِى   لِىَ أَمْ هُـمْ فِـى الْحـبِّ لِى عَاذِلُونَا[٥]

وقولــك ضاربًــا عمراً جوابا لمن قال كيــف رأيت زيدا؟ ألا تــرى أن هذه عملت لاعتمادها على مقدّر؛ إذ الأصل: كَوَعْلٍ ناطح وليت شعرى أمقيم، ورأيته ضاربا. ثــم قلت (الثالث المثــالُ وهو: ما حُوِّل للمبالغةِ من فَاعِلٍ إلى فَعَّالٍ، أو مِفْعَالٍ، أو فَعُولٍ، بكثرةٍ، أو فعيل، أو فَعِلٍ بقلةٍ) وأقول:

الثالــث من الأسماء العاملة عمــل الفعل أمثلة المبالغة، وهــى عبارة عن الأوزان الخمســة المذكورة، محولة عن صيغة فاعل لقصد إفادة المبالغة والتكثير، وحكمها حكم اســم الفاعل، فتنقســم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقا، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين، ومثال إعمال فَعَّال قولُهم أما العسلَ فأنا شَرَّابٌ وقول الشاعر:

أَخَا اَلْحـرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَـا جِلاَلَهَـا   وَلَيْسَ بَوَلاَّجِ اَلْخوالِفِ أَعْقَلاَ[٧]

ومثــال إعمال مفعال قولهم (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا) أى: سمانها. ومثال إعمال فعول قول أبى طالب:

﴿ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانُهَا[٨] ﴾

---

(١) الكهف (١٨). (٢) لم ينسب الى قائل معين. (٣) لحسان بن ثابت.
(٤) الطلاق (٤). (٥) لأبى بصير الأعشى ميمون بن قيس. (٦) لم ينسب لقائل معين.
(٧) من كلام القُلاخ بين حزن بين جناب.
(٨) عجز البيت (إذَا أعَدِمُوا زادًا فإنك عَاقِر) وهو من كلام أبى طالب بن عبد المطلب.

وإعمال هذه الثلاثة كثـير، فلهذا اتفق عليه جميع البصريين. ومثال إعمال فعيـل قـول بعضهم (إِنَّ اللّهَ سميعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَـاهُ) ومثال إعمال فَعِل قول زيد الخيل رضى الله عنه:

أَتانِـى أَنَّـهُمْ مَـزِقُـونَ عِرْضِـى   جِحَـاشُ الْكِـرْمِلَيْنِ لَهُمْ فَدِيدُ[1]

وإعمالهما قليل، فلهذا خالف سـيبويه فيهما قوم من البصريين ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضهم فى فعِلٍ لأنه على وزن الفعل، وخالفه فى فعيل؛ لأنه على وزن الصفة المشـبهة كظريف، وذلك لا ينصب المفعول. وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شىء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئا منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا وهو تعسف. ثم قلت:

(الرابع اسم المفعول، وهو: ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم) وأقـوال: الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسـم المفعـول. وفى قوله فى حده ما اشـتق من فعل من المجاز ما تقدم شـرحه فى حد اسـم الفاعل، وقولى لمن وقع عليه مخرج للأفعال الثلاثة، ولاسـم الفاعل، ولا سمى الزمان والمكان، وقـد تبين شـرح ذلك مما تقدم. ومثلث بمضروب ومكـرم لأنبه على أن صيغته من الثلاثى على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسـور ومأمور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشـرط: ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كمخرج ومستخرج. ثم قلت (وشرطهما كاسم الفاعل).

وأقول: أى شرط إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل، علـى التفصيل المتقدم فى الواقع صلة لأل والمجـرد منها، وقد مضى ذلك. ثم قلـت: (الخامس الصفة المشـبهة، وهـى: كل صفة صح تحويل إسـنادها إلى ضمير موصوفها، وتختص بالحال، وبالمعمول السـببى المؤخر، وترفعه فاعلا أو بدلا، أو تنصبه مشـبها أو تمييزا، أو تجره بالإضافة إلا إن كانت بأل وهو عار منها). وأقول: الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشـبهة، وهى عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ بالنصب أو بالجر والأصل وجْهُهُ، بالرفع؛ لأنه فاعل فى المعنى، إذا الحسن فى الحقيقة إنما هو للوجه،

---

(١) من كلام زيد الخير.

ولكنك أردت المبالغة فحولت الإسناد الى ضمير زيد، فجعلت زيدا نفسه حسنا، وأخرجت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل وهو حَسَنٌ طالبٌ له من حيث المعنى لأنه معموله الأصلى، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية – والحالة هذهَ لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول فى قولك زيد ضارب عمرا؛ لأن ضارب طالب له، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فنصب لذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد، ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير. ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة، وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا؛ لأن الخفض ناشئ عَلى الأصح عَن النصب، لا عن الرفع؛ لئلا يلزم إضافة الشىء إلى نفسه؛ إذا الصفة أبدا غير مرفوعها وغير منصوبها فافهمه.

وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه: أحدها أنها لاتكون إلا للحال، وأعنى به الماضى المستمر إلى زمن الحال، واسم الفاعل يكون للماضى وللحال وللاستقبال. والثانى: أن معمولها لا يكون إلا سببيا وأعنى به ما هو متصل بضمير الموصوف، لفظا أو تقديرا، واسم الفاعل يكون معموله سببيا وأجنبيا، تقول فى الصفة المشبهة: زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ وزيد حَسَنُ الوجْهِ أى الوجه منه أو وَجْهُهُ فهو إما على نيابة (أل) مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه، ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول: زيد ضارب عمرا. الثالث: أن معمولها لا يكون إلا مؤخرا عنها، تقول زيد حسنٌ وجْهَه ولا تقول زيد وجهَهُ حَسَنٌ ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه، تقول زيد غلامه ضارب. الرابع: أنه يجوز فى مرفوعها النصب والجر، ولا يجوز فى مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع. ثم بينت أن الخفض له وجه واحد، وهو الإضافة، وأن الرفع له وجهان: أحدهما: أن يكون فاعلا، والثانى: أن يكون بدلا من ضمير مستتر فى الصفة، وأن النصب فيه تفصيل، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، والثانى: أن يكون تمييزا، وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزا، وتعين كونه مشبها بالمفعول به؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة. ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق، وأن جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها. وتضمن ذلك امتناع الجر فى نحو زيد الحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه أب. ثم قلت:

(الســادس اســم الفعل، نحو بَلْهَ زيدا، بمعنــى دَعْهُ وعَلَيْكَهُ وبــه بمعنى الزَمْه والصَــقْ ودونَكَه، بمعنى خُذْهُ ورُوَيْدَه وتَيْدَه، بمعنى أَمْهِلْه، وهَيْهاتَ وشَــتّانَ بمعنى بَعُــدَ وافْــتَرَقَ، وأَوْهِ وأُفٍّ بمعنى أَتَوجَّعُ وأَتَضَجَّرُ ولا يضاف، ولا يتأخر عن معموله، ولا ينصبُ فى جَوَابِه وما نُوِّنَ منه فَنَكِرة). وأقول: السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسمُ الفعلِ وهو على ثلاثة أنواع ما سُمِّىَ به الأمر، وهو الغالب، فلهذا بدأت به، ومثلته بخمسة أمثلة، وهى بَلْه بمعنى دَعْ، كقول الشاعر فى صفة السيوف:

تَـذَرُ اَلجَمَـاجِمَ ضاحِيًـا هامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَـا لَـمْ تُخْلَقِ[1]

أى دَعْ الأكــفَّ، وذلــك فى رواية من نصب الأكف، أما من خفضها فَبَلْهَ مصدر، بمنزلة قولك تَرْكَ الأكفِّ، وأما من رفعها وهو شاذ فهى اسم استفهام بمنزلة كيف، وما بعدها مبتدأ، وهى خبره. وعليكه بمعنى الزَمْهُ، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[2] أى: الزموا شأن أنفسكم، ويقال أيضا: عليك به فقيل: الباء زائدة، وقيل اسم لالْصَقْ دون الزم. ودُونَكَه بمعنى خذه، كقول صبية لأمها:

(دُونَكِهَــا يَــا أُمُّ لا أطيقهَا) ورويده وتَيْده بمعنى أمهلْهُ. وماسُمِّى به الماضى، وهــو أكثر مماسمى به المضــارع، فلهذا قدم عليه، ومثلت لــه بمثالين هيهات بمعنى بَعُدَ وشَتاَّنَ بمعنى افترق، قال:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَات العَقِيُق وَمنْ بِــه   وَهَيْهَـاتَ خِـلٌّ بِالْعَـقِيق نُوَاصِـلُهُ[3]

وقال شَتّـانَ هَـذَا وَالِعـنَاقُ وَالنَّـومْ   والَمشْرَبُ البَارِدُ فِــى ظِلِّ الـدَّوْم[4]

ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله:

شَتَّــانَ مَـا يوْمِــى عَلَـى كُــورِهَا   وَيَــوْمُ حَيَّـــانَ أَخِــى جَـــابِرِ[5]

ولا يجوز عند الأصمعى شَتَّانَ ما بين زيدٍ وعمروُ وجوّزه غيره محتجا بقوله:

شَتَّان مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِى النَّدىَ   نَريدِ بـن معـنٍ واليَزِيد بـن حاتمِ[6]

وأما قول بعض المحدثين:

جَــاَزيْتُمونِـى بِالوصَــالِ قَطِــيَعَةً   شَتَّانَ بَيْنَ صَنيعِـــكُمْ وَصَنِيعِــى[7]

---

(١) لكعب بن مالك بن أبى كعب.
(٢) المائدة (١٠٥).
(٣) لجرير عطية.
(٤) كلام لقيط بن زرارة بن عدس.
(٥) للأعشى ميمون بن قيس.
(٦) لربيعة الرقى.
(٧) لم ينسب إلى قائل بعينه.

مطابع دار أخبار اليوم

فلـم تسـتعمله العرب، وقد يُخَرَّجُ على إضمار (مـا) موصولة ببين، وذلك على قول الكوفيـين إن الموصول يجوز حذفه، وما سمي به المضارع نحو (أوّه) بمعنى أتَوُجَّع وأفٍّ بمعنى أتضجر، وبعضهم أسقط هذا القسم، وفَسَّر هذين بتوجعت وتضجرت. ومن أحكام اسـم الفعل أنه لا يضاف، كما أن مَسَـمَّاه وهو الفعل كذلك، ومن ثَمَّ قالوا: إذا قلت بَلْهَ زيـدً ورُوَيْدَ زيدٍ بالخفض كانا مصدريـن والفتحة فيهما حينئذ فتحة إعراب، وإذا قلت بَلْـهَ زيداً ورُوَيْدَ زيـداً كانا اسمى فعلين، ومعلوم أن الفتحـة فيهما حينئذ فتحة بناء، لعـدم التنويـن. ومنها أن معمولها لا يتقدم عليها، لاتقـول زيدا عليك وخالف فى ذلك الكسائى، تمسكا بظاهر قوله تعالى: (كتاب الله عليكم) ـ وقول الراجز:

يَأَيهُّـا المَائِحُ دَلْـوِى دُوْنَكـَا إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا[1]

ومنها أن المضارع لا ينصب فى جواب الطلبى منه، لا تقول: صَهْ فأحدِّثَك بالنصب، خلافا للكسـائى أيضـا، نعم يجزم فى جوابـه، كقوله(مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْـتَرِيحى) ومنها: أن ما نوّن منها نكرة، ومالم ينون معرفة، فإذا قلت: صَهْ فمعناه اسكت سكوتاً ما، وإذا قلت: صَهْ فمعناه السكوت. ثم قلت:

(السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان، وعملهما عمل استقر)

وأقول: إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت فى باب اسـم الفاعل وهو النفى والاسـتفهام، والاسم المخبر عنه، والاسم الموصوف، والاسـم الموصول، عَمِلاً عَمَلَ فعل الاستقرار، فرفَعَا الفاعل المضمر أو الظاهر، تقول: ما عندك مالٌ وما فى الدار زيدٌ والأصل ما استقر عندك مال، وما استقر فى الدار زيد، فحذف الفعل، وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل: إنما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك، ويجوز لك أن تجعلها خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا، والوجه الأول أولى؛ لسلامته مـن مجـاز التقديم والتأخير، وهكذا العمل فى بقية ما يعتمدان عليه، نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[2]ـ وقولـك: زيد عنـدك أبوه وجاء الذى فى الدار أخـوه ومررت برجل فيه فضل. فإن قلت: ففى أى مسـألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجـرور؟ قلت: إذا وقع بعد أل، فإنها موصولة والوصف صلة، ولهذا حسـن عطف الفعل عليه فى قوله تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾[3] ثم قلت:

---

(١) من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم.
(٢) إبراهيم (١٠).
(٣) الحديد (١٨).

(التاسع اسم المصدر، والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب، وإنما يعمله الكوفيون والبغداديون، وأما نحو إن مُصَابُكَ الكَافِرَ حَسَنٌ فجائز إجماعا، لأنه مصدر، وعكسه نحو فَجَارِ وحَمَادِ)

وأقول: التاسع اسم المصدر، وهو يطلق على ثلاثة أمور: أحدها: ما يعمل اتفاقا، وهو ما بدىء بميم زائدة لغير المفاعلة، كالمَضْرب والمَقْتَل وذلك لأنه مصدر فى الحقيقة، ويسمى المصدر الميميَّ، وإنما سَمَّوه أحيانا اسم مصدر تجوزا، ومن إعماله قول الشاعر:

أَظلَـوُمُ إنَّ مُصَـابَكُم رَجُـلاً أَهْدَى السَّـلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[١]

الهمزة للنداء، وظلوم: اسم امرأة منادى، ومصابكم: اسم إن، وهو مصدر بمعنى إصابتكم، ويسمى اسم مصدر مجازا، ورجلا: مفعول بالمصدر، وأهدى السلام: جملة فى موضع نصب على أنها صفة لرجلا، وتحية: مصدر لأهدى السلام، من باب قعدت جلوسا، وظلم: خبر إن ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب، والثانى: مالا يعمل اتفاقا، وهو ما كان من أسماء الأحداث علما كسبحان علما للتسبيح، وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة. والثالث: ما اختلف فى إعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث، فاستعمل له، كالكلام فإنه فى الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم والثواب فإنه فى الأصل اسم لما يثاب به العمال، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، تمسكا بما ورد من نحو قوله:

أَكُفْـرًا بَعْدَ رَدِّ الْـموتِ عَنـيِّ وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِـائَةَ الـرِّتَاعَا[٢]

وقوله:

لأَنّ ثَـوابَ اللهِ كُـلَّ مُوَحِّـدٍ جِنانُ منَ الفِرْدَوسِ فِيهـا يَخَلَّدُ[٣]

وقوله:

قَالُوا كَلاُمكَ هِنْدًا وَهْـيَ مُصْغِيُةُ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيح ذَاكَ لَوْ كَانَا[٤]

ومنع ذلك البصريون، فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها.

ثم قلت: (العاشر اسم التفضيل، كأفضل وأعلم. ويعمل فى تمييز، وظرف، وحال، وفاعل مستتر، مطلقا، ولا يعمل فى مصدر، ومفعول به، أوله، أو معه، ولا فى مرفوع ملفوظ به فى الأصح إلا فى مسأله الكُحْل)

(١) قيل للعرجى وقيل إلى الحارث بن خالد المخزومى.
(٢) البيت للقطامى وهو عمير بن شييم .
(٣) ليس له قائل معين.
(٤) سبق ص (٩).

مطابع دار أخبار اليوم

وأقول: إنما أخَّرت هذا عن الظرف والمجرور، وإن كان مأخوذا من لفظ الفعل، لأن عمله فى المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراه الآن. وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدى. ومثال إعماله فى التمييز ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾[١] ﴿ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾[٢] .مثال إعماله فى الحال زيد أحسن الناس مُتَبَسِّما وهذا بُسْراً أطيب منه رُطَبا ومثال إعماله فى الظرف قول الشاعر:

فَإِناَّ وَجدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً　　إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّم[٣]

ومثال إعماله فى الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا. ولا يعمل فى مصدر، لا تقول: زَيدُ أحسنَ الناس حُسْنا، ولا فى مفعول به، لا تقول: زيد أشربُ الناس عَسَلاً، وإنما تعديه إليه باللام، فتقول أشرب الناس للعسل، ولا فى فاعل ملفوظ به، لا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه، إلا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه، واتفقت العرب على جواز ذلك فى مسألة الكحل. وضابطها: أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفى، والفاعل مفضلا على نفســة باعتبارين، وذلك كقول النبى صلى الله عليه وســلم: «مَا مِنْ أَيَّام أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِى عَشْرِ ذِى الحجَّة» وقول: العرب مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الكُحْلُ منه فى عين زيدٍ ولهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل. وقوله:

مَا رَأَيْت امرأً أَحَبَّ إِلَيْهِ البَذْلُ مِنْهُ إِليْكَ يَا بنَ سِنَان[٤]

ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل. واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب فاعــل، لأنــه مبنى من فعل المفعول، لا مــن فعل الفاعل، ومرفوع أحســن فى المثال بالعكس، لأن بناءه على العكس.

ثــم قلت: (وإذا كان بــأل طابق، أو مجردا أو مضافا لنكرة أُفْــرِدَ وَذُكِّر، أو لمعرفة فالوجهان)

وأقول: استطردت فى أحكام اسم التفضيل، فذكرت أنه على ثلاثة أقسام: أحدها: مــا يجب فيه أن يكون طبق من هوله، وهو مــا كان بالألف واللام، تقول: زيد الأفضل وهنــد الفضلى والزيــدان الأفضلان والهنــدان الفضليان والزيدون الأفضلــون والهندات الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَّل.

---

(١) الكهف (٣٤).
(٢) مريم (٧٤).
(٣) كلام أوس بن حجر.
(٤) لم ينسب إلى قائل معين.

الثانى ما يجب فيه أن لا يطابق، بل يكون مفردا مذكرا على كل حال، وهو نوعان: أحدهما: المجرد من أل والإضافة، تقول زيدٌ أو هندٌ أفضل من عمرو، والزيدان أو الهنـــدان أفضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل من عمرو. والثانى: المضاف إلى نكـــرة، تقـــول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلـــين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين الهندات أفضل نسوة وتجب المطابقة فى تلك النكرة كما مثلنا، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[1] فالتقدير: أولَ فريـــقٍ كافـــر ولولا ذلك لقيـــل: أول كافرين، أو التقديـــر: ولا يكن كل منكم أول كافـــرٍ، مثل ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً﴾[2]. والثالث: ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة، تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان أو الهندات أفضل النساء وإن شئت قلت: الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلوا القوم وهند فضلى النســـاء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾[3] ولم يقل أحْرصَى الناس: وقال الشاعر:

وَمَيَّةَ أَحْسَنَ الثَّقلَيْنِ جِيدًا   وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُم قَذَالا[4]

ولم يقل حُسْـــنَى الثَّقَلَيْن ولا حُسْنَاهُم. وعن ابن السراج إيجاب ترك المطابقة، وَرُدَّ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾[5] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[6].

ثـــم قلت: (ولا يبنى ولا ينقاس هو ولا أفعال التعجب وهى: ما أفعله، وأفعل بـــه، وَفعُـــلَ إلا مِنْ فِعْـــلٍ، ثلاثى مجرد لفظا وتقديرا، تـــامٍ، متفاوت المعنى، غير منفيٍ، ولا مبنى للمفعول).

وأقول: لا يبنى أفعل التفضيل، ولا ما أَفْعَلَهَ وأَفْعِلْ به وفَعُلَ فى التعجب، من نحو جِلْفٍ وكَلْبٍ وحمار؛ لأنها غير أفعالٍ، وقولهم ما أجلفه وأحمره وأكلبه خطأ، ولا من نحو دحرج؛ لأنه رباعى، ولا من نحو انطلق واستخرج؛ لأنه وإن كان ثلاثيا لكنه مزيد فيه، ولا من نحو هَيِفَ وغَيِدَ وحَوِلَ وسَوِدَ وعَوِرَ وحَمِرَ وعَمِىَ وعَرِجَ، لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير، إذ أصل حَوِل أَحْوَلَّ وعَوِرَ أَعْـــوَرّ وغَيِدَ أغْيَدَّ، والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب ألفا مع تحركها وانفتاح

(١) البقرة (٤١).   (٢) النور (٤).   (٣) البقرة (٩٦).
(٤) عن كلام ذى الرمة وهو غيلاث بن عقبة.   (٥) هود (٢٧).   (٦) الأنعام (١٢٣).

مــا قبلها، فلولا أن ما قبل عيناتها ســاكن فــى التقدير لوجب فيها القلب المذكور، ولا مــن نحــو كان وظلَّ وبات وصار؛ لأنها غير تامة، ولا مــن نحو ضُرِب؛ لأنه مبنى للمفعول، ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء؛ لأنه منفى. وما سُمِع مخالفا لشــىء مما ذكرنــا لم يقس عليه، فمن ذلك قولهم هُوَ أَلصُّ مِنْ فَلاَن وأقمن منه فبنوه من غير فعل، بل من قولهم: هو لص، وقمن بكذا، وقولهم ما أتقاه من اتقى، وما أخصر هذا الكلام من اخْتُصِر، وهما ذو زيادة. والثانى: مبنى للمفعول، وفى التنزيل ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾[١] وهما من أقســط إذا عدل ومن أقام الشهادة، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أفعل. وفهم من قولى ولا ينقاس أنه قد يبنى من غير ذلك بالســماع دون القياس، كما بينته. ثم قلت:

باب

(وإذا تنازع من الفعل أو شــبهه عاملان فأكثر ما تأخر من معمول فأكثر، فالبصرى يختار إعمال المجاور، فيضمر فى غيره مرفوعه ويحذف منصوبه إن استغنى عنه، وإلا أخَّره، والكوفى الأسبق، فيضمر فى غيره ما يحتاجه).

وأقول: لما فرغت من ذكر العوامل أردفتها بحكمها فى التنازع، ويســمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال. والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين، وأكثر فى معمول واحد وأكثر، وأن ذلك بشرطين: أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء فلا تنازع بين الحرفين ولا بين الحرف وغيره.

والثانى: أن لا يكون المعمول متقدما، ولا متوســطا، بل متأخراً، فلا تنازع فى نحو زيــدا ضربت وأكرمت لتقدمه، ولا فى نحو ضربت زيدا وأكرمت لتوســطه، وجوز ذلك بعضهــم فيهما. مثال تنازع العاملين معمــولا قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٢] فآتونى وأفرغ عاملان طالبان لقطرا. ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضربت وأهنت زيدا يوم الخميس. ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا.

قول الشاعر:

أَرْجُـو وَأَخْشَـى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا عَفْوًا وَعَافِيَةً فى الـرُّوح وَالْجَسَدِ[٣]

---

(١) البقرة (٢٨٢).

(٢) الكهف (٩٦).

(٣) لم ينسب إلى قائل.

ومثـال تنازع أكثر مـن عاملين أكثر من معمول واحـد قوله صلى الله عليه وسـلم «تُسَبِّحُونَ وَتَحَمّدُونَ وَتُكَبِّرُوُنَ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ثَلاَثًا وَثَلاثِينَ» فدبر: ظرف، وثلاثـا: مفعول مطلق، وهما مطلوبـان لكل من العوامل الثلاثـة. ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر:

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمـُهَا[1]

فى أحد القولين، ومثال تنازع الفعل والاسم: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [2] .واتفق الفريقان على جواز إعمال أى العاملين شـئت، ثم اختلفوا فى المختار: فاختار الكوفيـون إعمال الأول لتقدمه، والبصريـون إعمال المتأخر لمجاورته للمعمول، وهو الصواب فى القياس، والأكثر فى السـماع. فـإذا أعمل الثانى نظرت، فإن احتاج الأول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعد أخواك قامـوا وقعد إخوتك فمن وقعد نسـوتك وهذا إجماع مـن البصريين، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو، إما أن يصح الاسـتغناء عنه أولا، فإن صح الاسـتغناء عنه وجـب حذفه، نحو ضربت وضربنـى زيد، ولا يجوز أن تضمره فتقول: ضربته وضربنى زيد إلا فى ضرورة الشعر، قال الشاعر:

إِذَا كُنْتَ تُرضِيهِ وَيُرضِيكَ صَـاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[3]

وإن لـم يصح وجب تأخيره، نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما، وإذا أعمل الأول أضمـر فى الثانى مايحتاجه: من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعا باتفاق، ولا إذا كان منصوبا إلا فى ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

بِعُكَاظَ يعْشِى النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمحُوا شُعَاعُه[4]

ومن ثم قلنا فى قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[5] أنه أعمل الثانى، لأنـه لو أعمـل الأول لوجب أن يقال آتونى أفرغه عليه قطرا وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب. ثم قلت:

(١) من كلام كثير عزة. (٢) الحاقة (١٩). (٣) لم ينسب إلى قائل.
(٤) كلام عاتكة بنت عبد المطلب. (٥) الكهف (٩٦).

باب

(إذا شغل فعلا أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه، وجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكور إن تلا ما يختص بالفعل كإن الشرطية وهلا ومتى وتَرَجَّحَ إن تلاما والفعل به أولى كالهمزة وما النافية أو عاطفا على فِعْلِيَّة غير مفصول بأمَّا نحو: أبشرا منا واحدا نتبعه ـ والأنعام خلقها لكم ـ أو كان المشغول طلبا، ووجب رفعه بالابتداء إن تلا ما يختص به كإذا الفجائية أو تلاه ماله الصدر كزيد هل رأيته وهذا خارج عن أصل هذا الباب، مثل ـ (وكل شيء فعلوه في الزبر)ـ وزيد ما أحسنه وترجح في نحو زيد ضربته واستويا في نحو زيد قام وعمرا أكرمته). وأقول: هذا الباب المسمى بباب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا كزيدا ضربته أو محلا كزيدا مررت به أولما لابس ضميره نحو زيدا ضربت غلامه أو مررت بغلامه. والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان: أحدهما: أن يرفع على الابتداء، فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية، والثاني: أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور، فلا موضع للجملة بعده؛ لأنها مفسرة. وفهم من قولي فعل أو وصف أن العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال وذلك نحو زيدا إنه فاصل وعمرو كأنه أسد وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله، وكذلك نحو زيدٌ دَرَاكِه وعمرو عَلَيْكَهُ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[1] وقولك زيد ما أحسنه؛ لأن فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف، وفعل التعجب جامد، فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التعجبية ولها الصدر وكذلك زيد أنا الضاربه لأن أل موصولة، فلا يتقدم عليها معمول صلتها. ثم الاسم الذي تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببه ينقسم خمسة أقسام:

أحدها: ما يترجح نصبه، وذلك في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكون الفعل المشغول طلبا، نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه. والثانية أن يتقدم

---

(١) القمر (٥٢).

عليــه أداة يغلب دخولها علــى الفعل، نحــو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[١]
الثالثة: أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[٢].

الثانــي ما يترجح رفعه بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبــا أو رجحانــا، نحو زيد ضربته وذلك لأن النصــب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غنى عنه، فكان أولى لأن التقدير خلاف الأصل، ومن ثم منعه بعــض النحويين، ويرده أنه قرىء: ﴿جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[٣] ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا﴾[٤] ـ بنصب جنات وسورة.

الثالث: ما يجب نصبه، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على ســبيل الوجوب، نحو إن زيدا رأيته فأكرمه.

الرابع: ما يجب رفعه، وذلك إذا تقدم عليه ما يختص بالجمل الاسمية كاذا الفجائيــة نحو خرجت فإذا زيد يضربــه عمرو، وإجازة أكثر النحويين النصب بعدها ســهو أو حال بين الاســم والفعل شيء من أدوات التصدير، نحو زيد هل رأيته وعمرو مالقيته.

الخامس: مايســتوى فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاســم بعد عاطف مسبوق بجملــة فعلية مبنية على مبتدأ، نحو زيد قــام وعمرا أكرمته وذلك لأن الجملة الســابقة اسْمِيّــة الصَّدْرِ فِعْلِيّة العَجُزِ، فإن راعيــت صدرها رفعت، وإن راعيت عجزها نصبت، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[٥] الآيــات، الرحمن: مبتدأ، وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهــين والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر، وجملتا: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[٦] معترضتــان والســماء رفعها عطف على الخبر أيضا، وهى محل الاستشهاد. ثم قلت:

---

(١) القمر (٢٤). (٢) النحل (٤ ـ ٥). (٣) الرعد (٢٣).
(٤) النور (١). (٥) الرحمن (١ ـ ٢). (٦) الرحمن (٥ ـ ٦).

مطابع دار أخبار اليوم

باب

(يتبــع ماقبله فى الإعراب خمســة: أحدها: التوكيد وهو: تابع يقرر أمر المتبوع فى النســبة أو الشــمول، فالأول نحو جاء زيد نفســه والزيدان أو الهندان أنفســهما والزيدون أنفسهم والهندان أنفســهن والعين كالنفس، والثانى نحو جاء الزيدان كلاهما والهندات كلتاهما واشــتريت العبد كله والعبيــد كلهــم والأمة كلها والإماء كلهن ولا تؤكد نكرة مطلقــا وتؤكد بإعادة اللفظ أو مرادفه نحو: دَكًّادَكًّا، وفجاجا، سبلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابى إلا مع ما اتصل به).

وأقول: إذا اســتوفت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل وعطف نســق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفى البيان والنسق تحت قوله والعطف، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظى بابا واحدا؛ والتأكيد المعنوى كذلك. ومثال المقرر لأمر المتبوع فى النســبة جاء زيد نفســه فإنه لولا قولك نفسه لجوز السامع كون الجائى خبره أو كتابه، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[1] أى أمره ومثال المقرر لأمر فى الشمول قوله عز وجل: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) إذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم. ويجب فى المؤكَّد كونه معرفة، وشذَّ قول عائشة رضى الله عنها: «ما صَامَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ شهراً كلَّهُ إلا رمضان» وقول الشاعر:

لَكِنَّه شَاقَهُ أَنْ قِيَل ذَا رَجَبٍ   يَالَيْتَ عِــدَّةَ حَــوْلٍ رَجَبُ[2]

وأنشــده ابــن مالك وغيره ياليت عدة شــهر وهو تحريــف. ويجب فى التأكيــد كونه مضافا إلــى ضميــر عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا، ويســتثنى من ذلــك أجمع وماتصرف منه، فلا يضفــن لضمير، تقول اشــتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جمعــاء والعبيد كلهم أجمعين والإماء كلهــن جمــع. ويجــب فى النفس والعين إذا أكــد بهما أن يكونا مفردين مع الفــرد نحو جاء زيد نفســه عينه وجاءت هند نفســها عينها مجموعين مع الجمع نحو جاء الزيدون أنفســهم أعينهم والهنــدات أنفســهن أعينهن، وأما إذا أكــد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغــات: أفصحها الجمع، فتقول: جاء الزيدان أنفســهما أعينهما ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية، وهى الأوجه الجارية فى قولك: قطعت رءوس الكبشين. (مسألة) قال بعض العلماء فى قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٓئِكَةُ

(١) الفجر (٢٢).

(٢) لعبدالله بن مسلم بن جندب المذلى.

﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[١] فائدة ذكر (كل) رفعُ وَهْم من يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر أجمعون رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد، بل سجدوا فى وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثانى باطل، بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢] لأن إغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد، فدلَّ على أن أجمعين لاتعارض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر فى الآية تأكيدا، على تأكيد كما قال تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾[٣]

الثانى النعت

ثم قلت: الثانى النعت، (وهو تابع مشتق أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه فى واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ولا يكون أخص منه، فنحو بالرجل صاحبك بدل، ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت، وأمره فى الإفراد والتذكير وأضدادهما كالفعل ولكن يترجح نحو جاءنى رجل قعود غلمانه على قاعد، وأما قاعدون فضعيف، ويجوز قطعه إن علم متبوعه بدونه: بالرفع، أو بالنصب).

وأقول مثال المشتق مررت برجل ضارب، أو مضروب، أو حسن الوجه، أو خير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل أسد أى شجاع، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[٤] ومثال ما يفيد مدحه ـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٥]

ومثال ما يفيد ذمه ـ أَعُوذ باللّهِ منَ الشَيطَانِ الرجِّيم، ومثال ما يفيد الترحم عليه اللَّهُمَ أَنَا عَبْدُكَ المِسْكين، ومثال ما يفيد التوكيد ـ ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٦] ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٧] ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٨] وزعم قوم من أهل البيان، أن اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك إلى بسط طويل. وقد لهج المعربون بأن النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة، والتحقيق أن الأمر على النصف فى العددين، وأنه إنما يتبع فى اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التى هى الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير، فلا تنعت نكرة بمعرفة، ولا العكس، لا تقول: مررت برجل الفاضل ولا بزيد فاضل كما أنه لايتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك.٨٩

ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف إما أعرف من الصفة، أو مساويا لها، فلا يجوز أن يكون دونها: فالأول كقولك مررت بزيد الفاضل فإن العلم أعرف من

(١) الحجر (٣٠). (٢) ص (٨٢). (٣) الطارق (١٧).
(٤) النساء (٩٢). (٥) الفاتحة (٢). (٦) الحاقة(١٣).
(٧) البقرة (١٩٦). (٨) النحل (٥١).

مطابع دار أخبار اليوم

المعــرف بالــلام، والثانى نحو مررت بالرجل الفاضل فإنهمــا معرفان باللام، والثالث: نحــو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك: بدل عندهم، لا نعت؛ لأن المضاف للضمير فى رتبــة الضمــير أو رتبة العلم، وكلاهما أعرف من المعرف باللام. وأما الإفراد وضدّاه وهما التثنيــة والجمــع والتذكير وضده وهــو التأنيث فإن النعت يعطى مــن ذلك حكم الفعل الذى يحل محله من ذلك للكلام، فتقول مررت بامرأة حَسَــنٍ أبوها بالتذكير، كما تقول حَسُــن أبوها وفى التنزيل: ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾[١] وبرجل حسنةٍ أمُّهُ بالتأنيث، كما نقول حَسُــنَتْ أمُّه وتقول برجل حَسَــنٍ أبواه وبرجل حَسَنٍ آباؤه ولا تقول حَسَــنَيْن ولا حَسَــنِيَن على لغة من قال أَكَلُونى البراغيُث وعلى ذلك فقس، إلا أن العرب أجروا جمع التكســير مجرى الواحد، فأجازوا فصيحا مررت برجل قعود غلمانه كمــا تقول قاعد غلمانه وقوم رَجَّحُوه علــى الإفراد، وإليه أذهب، وأما جميع التصحيح فإنما يقوله من يقول أكلونى البراغيث. وإذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ القيس الشاعر جاز لك فيه ثلاثة أوجه: الإتباع فيخفض، والقطع بالرفع بإضمار هــو، وبالنصــب بإضمار فعل، ويجــب أن يكون ذلك الفعل أخــص أو أعنى فى صفة التوضيــح، وأمــدح فى صفة المدح، وأذم فى صفة الذم، فــالأول كما فى المثال المذكور، والثانــى كما فى قول بعــض العرب الحمدللّه أهلَ الحمدِ بالنصــب، والثالث: كما فى قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[٢] يقرأ فى الســبع (حَمّالَةَ الحطَبِ) بالنصب بإضمار أَذُمُّ وبالرفع إما على الإتباع، أو بإضمار هى:

عطف البيان

ثــم قلــت: (الثالث: عطــف البيان، وهو تابع غــير صفة يوضح متبوعــه أو يخصصه نحو «أقسَــمَ باللّهِ أبو حفصٍ عُمَر» ونحو ـ أو كفارةٌ طعامُ مَسَــاكِينَ ـ ويتبعُهُ فى أربعةٍ من عَشَرةٍ، ويجوز إعرابه بدل كل إن لم يجب ذكره كهند قام زيد أخوها ولم يمتنع إحلاله محلــى الأول نحــو يازيد الحرث. «وأنَا ابنُ التَّــارِكِ البَكْرِىِّ بَشْــرٍ» وبانَصْرُ نَصْرٌ نَصْراـ ويمتنع فى نحو (مقامُ إبراهيمَ) وفى نحو ياسعيدُ كَرزٌ وقرأَ قالُونُ عيسَى).

وأقــول: قولى تابع جنس يشــمل التوابــع كلها. وقولى غير صفة مخــرج للصفة، فإنها توافــق عطــف البيــان فى إفــادة توضيــح المتبــوع إن كان معرفة وتخصيصــه إن كان

(١) النساء (٧٥).

(٢) المسد (٤).

نكـرة، فلابـد من إخراجهـا، وإلا دخلت فى حد البيان. وقـولى يوضح متبوعه أو يخصصه مخرج لما عدا عطف البيان. ومثال الموضح له:

أَقْسَمَ بِاللهِ أبوُ حَفْصٍ عُمَرْ   مَامَسَّهاَ مِنْ نَقَبٍ وَلَادَبَرْ[١]

المـراد عمر بن الخطاب، رضى الله عنه: ومثال العطف المخصص قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[٢] فيمـن نـون كفارة ورفـع الطعام. وحكم المعطـوف أنه يتبع المعطوف عليه فى أربعة من عشـرة، وهى: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريـف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنيـة والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث. وكل شـىء جـاز إعرابه عطفَ بيانٍ جاز إعرابه بدلا، أعنى بـدلَ كلٍّ من كل، إلا إذا كان ذكره واجبا، كهند قام زيد أخوها ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لابدلها من رابط بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير فى قوله أخوها الذى هو تابع لزيد، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بيانا، لابد لا؛ لأن البدل على نيـة تكـرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلـوا الجملة المخبر بها عن رابط، وإلا إذا امتنـع، إحلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة: منها فولك يازيد الحرث فهذا من بـاب البيان، وليس من البدل؛ لأن البدل فى نية الإحلال محل المبدل منه، إذ لو قيل يا الحارث لم يجز، لأن يا وأل لا يجتمعان هنا، ومنها قول الشاعر:

أَبَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِىّ بِشْرٍ   عَلَـيْهِ الطَّـيْرُ تَرْقُبُه وُقُـوعـا[٣]

فبشـر عطف بيان على البكرى وليس بدلا، لامتناع أنا ابن التارك بشـر؛ إذ لا يضاف مافيـه الألف واللام إلى المجرد منهـا، إلا إذا كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم، نحو: الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ ولايجوز الضاربُ زيدٍ خلافا للفراء. ومنها قول الراجز، وهو ذو الرمة:

إِنِّى وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا   لَقَائِلٌ يَانَصْرٌ نَصْرٌ نَصْرًا[٤]

لأن نصـر الثانـى مرفـوع، والثالث منصوب، فـلا يجوز فيهمـا أن يكونا بدلين، لأنـه لا يجـوز يانصـرٌ بالرفـع ولا يانصـراً بالنصبُ قالـوا: وإنما نصـر الأول عطف بيـان على اللفـظ، والثانى عطـف بيان على المحل، واستشـكل ذلك ابـن الطراوة، لأن الشـىء لايبين نفسـه، قال وإنما هـذا من باب التوكيد اللفظـى، وتابعه على ذلك

(١) من كلام عبدالله بن كيسبة. (٢) المائدة (٩٥).
(٣) كلام المراد بن سعد بن نضلة بن الأشتر الفقعى. (٤) منسوب إلى رؤية بن العجاج.

مطابع دار أخبار اليوم

المحمدان ابنا مالك ومعطى. فإن قلت يا سعيد كرزُ بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا؛ لأن البدل فى باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز إذا نودى ضم من غير تنوين، وأما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز رفعه ونصبه، ويمتنع ضمه من غير تنوين، ومثله فى ذلك النعت والتوكيد، نحو: يازيد الفاضل والفاضل وياتميم أجمعون وأجمعين. وكذلك يمتنع البيان فى قولك قَرَأَ قَالُونُ عيسى ونحوه مما الأول فيه أوضح من الثانى، وإنما قال العلماء فى قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾(١) إنه بيان؛ لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية، فلو اقتصروا على قولهم برب العالمين لم يكن ذلك صريحا فى الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى. ثم قلت:

الرابع البدل

(وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو إما بدل كل نحو: صراط الذين أو بعض نحو: من استطاع إليه سبيلا أو اشتمال نحو: قتال فيه أو إضراب نحو: ما كتب له نصفها ثلثها ربعها، أو نسيان أو غلط كجاءنى زيد عمرو وهذا زيد حمار، والأحسن عطف هذه الثلاثة ببل، ويوافق متبوعه ويخالفه، فى الإظهار والتعريف وضديهما، لكن لايبدل ظاهر من ضمير حاضر، إلا بدل بعض أو أشتمال مطلقا، أو بدل كل إن أفاد الإحاطة).

وأقول: البدل فى اللغة العوضُ وفى التنزيل ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾(٢) وفى الاصطلاح ما ذكرتَ والتابع جنس يشمل التوابع– والمقصود بالحكم فصل مخرج للنعت والبيان والتأكيدُ فإنهن متممات للمقصود بالحكم، لا مقصودة بالحكم، ولنحو جاء القوم لازيد فإن زيدا منفى عنه الحكم فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم ولنحو عمرو، فى جاء زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو، فإنه مقصود بالحكم مع الأول، فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم. وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق فى نحو جاء زيد بل عمرو فإنه وإن كان المقصود بالحكم، لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف. وأقسامه ستة: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط، فبدل الكل نحو: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾(٣) فالصراط الثانى هو نفس الصراط الأول، وبدل البعض نحو ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ

(١) الشعراء (٤٧ ـ ٤٨).
(٢) القلم (٣٢).
(٣) الفاتحة (٦-٧).

﴿ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(١) فـى موضع خفض علـى أنها بدل من الناس والمسـتطيع بعض الناس لا كلهم، وبدل الاشـتمال نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٢) فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه، ولكنه ملابس له، لوقوعه فيه. وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسـلام «إِنَّ الرجُـلَ لَيُصلَّى الصَّلاةَ مَا كُتِبَ له نِصْفُها ثُلُثُها رُبْعهُا إلى العُشـرِ»، وضابطه: أن يكـون البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا، وليس بينهما توافق كما فـى بدل الكل، ولا كلية ولا جزئية كما فى بدل البعض، ولا ملابسـه كما فى بدل الاشـتمال. وبدل النسـيان كقولك جاءنى زيد عمرو إذا كنت إنما قصدت زيـدا، أولا ثم تبين فسـاد قصـدك فذكرت عمرا. وبدل الغلـط كقولك هذا زيد حمار والأصل أنك أردت أن تقول هذا حمار فسـبقك لسـانك إلى زيد فرفعت الغلط بقولك: حمار، وسـماه النحويين بدل الغلط ،على معنى بدل الاسم الذى هـو غلـط، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد، وأن زيدا إنما ذكر غلطا، ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك حمار، وسماه النمويون بدل الغلط. على معنى بدل الاسـم الذى هو غلط، ألا تـرى أن جاءنى زيد عمرو لأن الأول والثانى إن كانـا مقصودين قصدا صحيحا فبدل إضراب، وإن كان المقصود إنما هو الثانى فبدل غلط، وإن كان الأول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان. ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسـمان بحسـب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهمـا يكونان ظاهريـن، ومضمرين، ومختلفين، وذلك علـى وجهين: فإبدال الظاهـر من المظهر نحو: جاءنى زيد أخوك. وإبدال المضمر من المضمر نحو: ضربته إياه. فإياه: بدل أو توكيد، وأوجب ابن مالك الثانى، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل.

ولـو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا لا بدلا. وإبدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا إياه وأسـقط ابن مالك هذا القسـم أيضا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأعرب توكيدا لا بدلا، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكـد القوى بالضعيف، وقد قالت العرب زيد هـو الفاضل وجوز النحويون فـى هـو أن يكون بدلا، وأن يكون مبتدأ، وأن يكـون فصلا. وإبدال الظاهر من

(١) آل عمران (٩٧).
(٢) البقرة (٢١٧).

مطابع دار أخبار اليوم

المضمـر فيه تفصيـل، وذلك أن الظاهر إن كان بدلا من ضمـير غيبه جاز مطلقا، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[1] فإن أذكره بدل من الهاء فى أنسانيه بدل اشتمال، ومثله ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[2] وقول الشاعر:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِى القَوْمِ حَاتِمًا   عَلَى جُـودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمُ[3]

إلا أن هـذا بـدل كل. من كل وإن كان البدل بعضا أو اشـتمالا جاز نحو أعجبتنى وجهك وأعجبتنى علمك، وقوله:

أَوْعَـدَنِى بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِـم   رِجْلِـى فَرِجْلِى شَثْنَةُ المَنَاسِـمِ[4]

فرجلى بدل بعض من ياء أوعدنى، وقوله:

ذَرِينِـى إِنَّ أَمْـرَكِ لَنْ يُطَاعَـا   وَمَا أَلْفَيْتِنِى حِلْـمِى مُضَـاعَا[5]

فحلمى بدل اشـتمال من ياء ألفيتنى ـ وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة، أولا، فإن دل عليها جاز نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[6] وإن كان غير ذلك امتنع نحو قمت زيد ورأيتك زيدا وجوز ذلك الأخفش والكوفيون، تمسكا بقوله:

بِكُـمْ قُرَيْشٍ كُفِينَـا كُـلَّ مُعْضِلَةٍ   وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاَ[7]

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير إلى معرفتين نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[8] ـ ونكرتين نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَآئِقَ﴾[9] ومتخالفين فإما أن يكون البـدل معرفة والمبدل منه نكرة نحـو ـ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[10] أو يكونا بالعكس نحو: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[11] وقول الشاعر:

لاَ تَعْلُوَاهَـا وَادْلُوَاهَـا دَلْـوَا   إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَـدْوَا[12]

ثم قلت:

(الخامس عطف النسق)

وهـو بالـواو لمطلـق الجمـع، وبالفـاء للجمـع والترتيـب والتعقيـب، وبثـم للجمـع والترتيـب والمهلـة، وبحتـى للجمـع والغايـة، وبـأم المتصلـة، وهـى المسـبوقة بهمـزة التسـوية أو بهمـزة يطلـب بهـا وبـأم التعيـين، وهـى فـى غـير ذلـك منقطعـة مختصـة

(١) الكهف (٦٣).
(٢) مريم (٨٠).
(٣) سبق ص٨٩ وهو من كلام الفرزدق.
(٤) للعديل بن الفرخ.
(٥) من كلام عدى بن زيد العابدى.
(٦) المائدة (١١٤).
(٧) لم ينسب لقائل معين.
(٨) الفاتحة (٦ ـ ٧).
(٩) النبأ (٣١ ـ ٣٢).
(١٠) الشورى (٥٢ ـ ٥٣).
(١١) العلق (١٥ ـ ١٦).
(١٢) أنشد ابن برى ولم ينسبه لمعين.

بالجمــل ومرادفة لِبَــل، وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة، وبأو بعــد الطلب للتخيير أو الإباحة، وبعد الخبر للشــك أو التشــكيك أو التقسيم، وببل بعد النفى أو النهى لتقرير متلوها وإثبات نقيضه لتاليهــا كلكن، وبعد الإثبات والأمر لنفى حكم ما قبلهــا لما بعدها، وبلا للنفى، ولا يعطف غالبا علــى ضميــر رفع متصل، ولا يؤكد بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما، ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض).

وأقول: معنى كون الواو لمطلق الجمع: أنها لا تقتضى ترتيبا، ولا عكســه، ولا معية بل هى صالحة بوضعها لذلك كله، فمثال استعمالها فى مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[1] ومثال استعمالها فى عكس الترتيب نحو: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾[2] ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[3] ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾[4] ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[5] ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[6]، ومثــال اســتعمالها فى المصاحبــة: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾[7] ونحو: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾[8] ونحــو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾[9] ومثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيــب والمهلــة قوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[10] فعطــف الإقبار على الإماتة بالفاء، والإنشــار علــى الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإماتة، والإنشــار يتراخى عــن ذلك. ومعنى حتى الغايــة، وغاية الشــىء: نهايته، والمراد أنهــا تعطف ما هو نهاية فى الزيــادة أو القلة، والزيادة إما فى المقدار الحســى كقولــك: تصدق فلان بالأعداد الكثيرة حتى الألــوف الكثيرة أو فى المقدار المعنــوى كقولــك: مَاتَ الناسُ حَتّى الأَنْبياءُ وكذلك القلة تكون تارة فى المقدار الحِســىِّ كقولك الله سَــبْحَانَه وَتَعَالَى يُحْصِى الأَشْــيَاء حَتّى مثاقيلَ الذَّرّ، وتارة فى المقدار المعنوى كقولك زارنى الناس حتى الحجامون. وأم على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وتسمى أيضا منفصلة، فالمتصلة هى المسبوقة إما بهمزة التســوية، وهــى الداخلة على جملة يصح حلول المصــدر محلها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[11] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعدمه، أو بهمزة يطلب بهــا وبــأم التعيين، نحــو أزيد فى الدار أم عمرو، وسميت أم فى النوعــين متصلة لأن ماقبلها وما بعدها لايســتغنى بأحدهما عن الآخر والمنقطعة ماعدا ذلك. وهى بمعنى بَلْ، وقد تتضمن مع ذلك

(١) النساء (١٦٣).
(٢) النساء (١٦٣).
(٣) الحديد (٢٦).
(٤) الشورى (٣).
(٥) البقرة (٢١).
(٦) آل العمران (٤٣).
(٧) الشعراء (١١٩).
(٨) القصص (٤٠).
(٩) البقرة (١٢٧).
(١٠) عبس (٢١ - ٢٢).
(١١) البقرة (٦).

مطابع دار أخبار اليوم

معنـى الهمزة، وقد لاتتضمنه، فالأول نحـو: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[١] .أى: بل أَتَّخَـذَ، بهمـزة مفتوحة مقطوعة للاسـتفهام الإنكارى، ولا يصـح أن تكون فى التقدير مجـردة من معنى الاسـتفهام المذكور، وإلا لـزم إثبات الاتخاذ المذكـور، وهو محال، والثانى كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾[٢] أى: بل هل تسـتوى، وذلك لأن أم قد اقترنت بهل، فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة. و(أَوْ) لَهَا أربعة معـان: أحدها: التخيير، نحو: ﴿ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[٣] والثانـى: الإباحة كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَـٰتِكُمْ ﴾[٤] وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب. والثالث: الشـك، نحو: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[٥] .والرابع: التشـكيك، وهو الذى يعبر عنه بالإبهام نحو: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٦] وهـذان المعنيان لهـا إذا ،وقعت بعد الخبر، وأما (بل) فيعطف بهـا بعد النفى، أو النهـى، ومعناها حينئذ: تقرير ما قبلها بحالـة وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نقل الحكم الذى قبلها للاسم الذى بعدها، وجعل الأول كالمسكوت عنه.

وأما لكن فلا يعطف بها إلا بعد النفى أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياسا على بل، وأَبَاهُ غيرهم لأنه لم يُسْمَعْ.

وأما (لا) فإنها لحكم النفى الثابت لما قبلها عَمَّا بعدها؛ فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وذلك كقولك جاءنى زيد لاعمرو. ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيـد قوله تعـالى: ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٧] ومثاله بعد الفصل بالمفعـول : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾[٨] ،فمـن: عطف على الواو من يدخلونها، وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول، ومثال العطف من غير توكيد ولافصل قول النبى صلى الله عليه وسلم: «كُنْتُ وَأَبُو بَكرٍ وَعُمَر» فعطف «وأبو بكر وعمر» وقول بعضهم: مررت برجل سـواء والعدم فسـواء صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَوٍ وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، والعدم معطوف على ذلك الضمير، ولا يقاس على هذا، خلافا للكوفيين. ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض ـ ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[٩] ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن

(١) الزخرف (١٦). (٢) الرعد (١٦). (٣) المائدة (٨٩).
(٤) النور (٦١). (٥) المؤمنون (١١٣). (٦) سبأ (٢٤).
(٧) الأنبياء (٥٤). (٨) الرعد (٢٣). (٩) فصلت (١١).

﴿كُلِّ كَرْبٍ﴾[1] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2] ولا يجب ذلك خلافا لأكثر البصرين، بدليل قراءة حمزة رحمه الله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[3] بخفض الأرحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه. ثم قلت:

(فصل: وإذا أتبع المنادى ببدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا، وتابع المنادى المبنى غيرهما يرفع أو ينصب، إلا تابع أىّ فيرفع، وإلا التابع المضاف المجرد من (أل) فينصب، كتابع المعرب) وأقول: لتوابع المنادى أحكام تخصها، فلهذا أفردتها بفصل.

والحاصل أن التابع إذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى، تقول فى البدل: يا سعيد كرز بالضم، كما تقول يا كرز وكذلك يا عبدالله كرز وفى النسق يازيد وخالد بالضم، كما تقول يا خالد وكذلك يا عبدالله وخالد.

لا فرق فى البابين المذ كورين بين كون المنادى معربا أو مبينا. وإن كان التابع غير بدل ونسق مجرد من (أل): فإن كان المنادى مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام: ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يجوز فيه الوجهان: فالواجب رفعه نعت: (أىّ) نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ﴾[4] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[5] وعن المازنى إجازة نصبه، وأنه قرىء ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾[6] وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان. والواجب نصبه التابع المضاف، مثاله فى النعت نحو يازيد صاحب عمرو. ومثاله فى التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم. ومثاله فى البيان أبا عبدالله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد، نحو يازيد الفاضل، والفاضل، ويا تميم أجمعون، وأجمعين، ويا سعيد كرز، وكرزا. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ: (لقائلٌ يَا نَصرُ نصرٌ نصرًا) وإن كان المنادى معربا تعين نصب التابع، نحو يا عبدالله صاحب عمرو، ويابنى تميم كلهم، ويا عبدالله أبا زيد. وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبنى فنصبه تابعا لمعرب أحق، قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[7] - ففاطر: صفة لاسم الله سبحانه وتعالى وزعم سيبويه أنه نداء ثان حذف منه حرف النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف، وكلمة اللهم لا تستعمل إلا فى النداء. ثم قلت:

---

(١) الأنعام (٦٤). (٢) المؤمنون (٢٢). (٣) النساء (١).
(٤) الانفطار (٦). (٥) النساء (١). (٦) الكافرون (١).
(٧) الزمر (٤٦).

مطابع دار أخبار اليوم

(باب موانع الصرف تسعة يجمعها)

قوله :

اجْمَعْ وَزِنْ عَـــادِلاً أَنِّثْ بِمَـعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلا[(١)]

فالتأنيـــث بالألف كبُهْمى وصحراء، والجمع المماثل لمســاجد ومصابيح كل منهمــا يســتقل بالمنع، والبواقى منها ما لا يمنع إلا مـــع العلمية، وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب، ويجوز فى نحو هند وجهان، بخلاف نحو سَـقَر وبَلْخَ وزيد لامرأة، والتركيب المزجى كمَعْدِ يَكْرب، والعجمة كإبراهيم، وما يمنع تارة مـــع العلمية وأخرى مع الصفة، وهو العَدْل كعُمَر وزُفَـــر، وكمَثْنَى وثُلاَثَ وأُخَر مقابل آخريـــن، والوزن كأحمدَ وأحمرَ والزيادة كعثمان وغضبان، وشـــرط تأثير الصفة أصالتها وعدم قبولها التاء، فأرنب وصفوان بمعنى ذليل وقاسٍ، ويعمل، ونَدْمَانٌ من المنادمة منصرفة، وشـــرط العجمة كون علميتها فى العجمِيّة والزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشَمَّرَ وضُرِبَ عَلَمين، أو افتتاحه بزيادة هى بالفعل أولى كأحمر وكأفكل علما).

وأقــول: الأصل فـــى الأسماء أن تكون منصرفة أعنـــى مُنَوَّنَة تنوينَ التمكين وإنمـــا تخرج عن هـــذا الأصل إذا وُجِـــدِ فيها علتان من علل تســـع، أو واحدة منهـــا تقـــوم مقامهما، والبيـــت المنظوم لبعـــض النحويين، وهـــو بجميع العلل المذكـــورة: إما بصريح اسمها، أو بالاشـــتقاق. والذى يقوم مقام علتين شـــيئان: التأنيـــث بالألف: مقصورة كانت كبهمـــى، أو ممدودة كصحراء، والجمع الذى لانظـــير له فى الآحاد– أى: لا مفرد على وزنهِ وهو مَفَاعِلُ كمســـاجدَ ومَفَاعِيلُ كمصَابِيحَ ودَنَانِـــيرَ، وإنما مثلث للمقصورة ببهمى دون حبلى وللمدودة بصحراء دون حمـــراء لئـــلا يتوهم أن المانع الصفـــة وألف التأنيث، كمـــا توهم بعضهم. ومـــا عـــدا هاتـــين العلتين لا يؤثـــر إلا بانضمـــام علة أخرى له، ولكن يشـــترط فـــى التأنيـــث والتركيب والعجمة أن تكـــون العلة الثانيـــة الجامعة لكل منهنّ العلميـــة، ولهذا صرفت صنجة وقائمـــة وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهـــى العجمـــة فى صِنْجَـــةٌ والصفـــــة فـــى قائمة، ومـــا ذاك إلا لأن التأنيث والعجمـــة لا يمنعان إلا مـــع العلمية، وكذلك أَذْرَبَيْجَان اِســـم لبلدةٍ فيه العلمية

(١) البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوى.

والعجمة والتركيب والزيادة فيها؛ وعلة خامسة وهى التأنيث لأن البلدة مؤنثة، وليس بشىء، لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان، ولو قُدرِّ خلوه من العلمية وجب صرفه؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا، والألف والنون إذا لم تكن فى صفة كسكران فلا تمنع إلا مع العلمية كسلمان، ولا وصفية فى أذربيجان فتعينت العلمية، ولا علمية إذا نكرته، فوجب صرفه ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لأبين أنه على ثلاثة أقسام: لفظى ومعنوى، ولفظى لا معنوى، ومعنوى لا لفظى. وأما بقية العلل فإنها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة مثال العدل مع العلمية عُمَرُ وَزُفَرُ وَزُحَل وَجُمَحُ وَدُلَفُ، فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة، فيحتاج حينئذ إلى تكلف دعوى العدل فيه. ومثاله مع الصفة أُحادُ ومَوْحد وثُنَاء وَمَثْنى، وَثُلاَثُ وَمَثْلَثْ، وَرُبَاعْ وَمَرْبَع، فإنها معدولة عن وَاحِد وَاحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، قال الله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[1] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة، وهى ممنوعة من الصرف، لأنها معدولة عما ذكرنا، فلهذا كان خفضها بالفتحة، ولم يظهر ذلك فى مثنى لأنه مقصور، وظهر ذلك فى ثُلَاثَ ورُبَاعَ لأنهما اسمان صحيحا الآخر، ومن ذلك أُخَرُ فى نحو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2] فأُخَر: صفة لأيام وهى معدولة عن آخَرَ بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف لأنها جمع أُخْرى، وأُخْرَى أنثى آخَرَ بالفتح، وقياس فُعْلَى أفعل أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونةً بلام التعريف، فأما مالا إضافة فيه ولا لام فقياسُه أَفْعَلُ كأَفْضَلَ تقول: هند أفضل والهندات أفضل ولا تقول فُضْلَى ولا فُضَّلَ فأما أخر فصفة معدولة فلهذا خفضت بالفتحة، فإن كان أخر جمع أُخْرَى أنثى آخِر بكسر الخاء فهى مصروفة، تقول مررت بأوَّل وآخَرٍ بالصرف، إذ لا عدل هنا. ومثال الوزن مع العلمية أحْمَدُ ويزيدُ ويشكُرُ ومع الصفة أحمر وأفضل، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا فى أَفْعَلَ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية. ومثال الزيادة مع العلمية سَلْمَانُ وعمرانُ وعثمان وأَصَبْهَانُ، ومثالها مع الصفة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا فى فَعْلَان، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية. ويشترط لتأثير الصفة أمران: أحدهما: كونها أصلية، فيجب الصرف فى نحو قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاسٍ، وهذا رجل أرنب بمعنى ذليلٍ، أى

(١) فاطر (١).
(٢) البقرة (١٨٤).

مطابع دار أخبار اليوم

ضعيــف، والثانى: عدم قبولها التــاء، ولهذا انصرف نحو نَدْمــاَنٍ وأَرْمَلٍ، لقولهم نَدْمانَة وأرمَلةٍ. قال الشاعر:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأسَ طِيبًا سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتْ النُّجُومُ(١)

ويشترط لتأثير العجمة أمران: أحدهما: كون علميتها فى اللغة العجمية؛ فنحو لِجَام وفَيــرْوز عَلَمَيْن لمذكرين مصروفٌ. والثانى: الزيادة على الثلاثة فنوحٌ ولوطٌ وهودٌ ونحوهنَّ مصروفــةً وَجْهاً واحداً، هذا هــو الصحيح، قال الله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾(٢) وقال تعالى: ﴿ وَقَوْمُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ ﴾(٣). وقال تعالى: ﴿ أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾(٤) وليس مما نحن فيه؛ لأنه عربى، وليس فى أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والســلام عربى غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم، وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانــى والزمخشــرى أن فى نوح ونحوه وجهين، وهو مــردود؛ لأنه لم يرد بمنع الصرف سماعٌ مشهورٌ، ولا شاذ.

وشرط الوزن كونُهُ إما مُخْتَصًّا بالفعل، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم: فالأول نحو شَمَّرَ وضُربَ علمين، قال الشاعر: ***وَجَدِّى يَاحَجَّاجُ فَارِسُ شمَّراَ***(٥) والثانى نحو أحمر صفــة أو علما وأفكَل علما، والأفكل: اســم للرعدة، فإن هــذا الوزن وإن كان يوجد فى الأسمــاء، والأفعال كثيرا، ولكنه فــى الأفعال أولى منه فى الأسماء لأنه فى الأفعال يدل على التكلم كأَذْهَب وأَنْطَلقُ، وفى الأسماء لا يدل على معنىً، والدال. أصل لغير الدال. واعلــم أن المؤنث إن كان تأنيثه بالألف كبُهْمــى وصحراء امتنع صرفه، ولم يحتج لعلة أخــرى، وقد مضى ذلك، وقول أبى على إن حَمْــراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقضٌ بمنع صرف صحراء. وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية، ســواء كان لمذكر كطلحَة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة وعائشــة، وقــول الجوهرى إن هاوية من قوله تعالى: ﴿ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾(٦) اســم من أسماء النــار معرفة بغير الألف واللام خطأ؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه. وإن كان

بغــير التاء امتنع صرفــه وجوباً إن كان زائدا على ثلاثة كســعادَ وزينب، أو ثلاثيا محرك الوســط كسَقَرَ ولَظَى قال الله تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾(٧) ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾(٨)

(١) من كلام البرُج بين مُسمر . (٢) الشعراء (١٠٥).
(٣) الحج (٤٣ ـ ٤٤). (٤) هود (٦٠) .
(٥) لجميل بن عبدالله بن معمر العذرى صاحب بثينه وصدر البيت (أبوكَ حُبَابٌ سَارِق الصَّيفِ بُرْدَه).
(٦) القارعة (٧). (٧) المدثر (٤٢). (٨) المعارج (١٥).

أو ساكن الوسط أعجميّاً كجُوْر وحِمْص وَبَلْخ أسماء بلاد أو عربيا ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو زَيْد وبَكْر وعَمْرو أسماء نسوة هذا قول سيبويه، وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان: وإن لم يكن منقولا من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كِهنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ ومنعُ الصرف أولى، وأوجبه الزجاجُ وقد اجتمع الوجهان فى قوله:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِى العُلَبِ[1]

ثم قلت:

(باب)

العدد الواحد والاثنان وما وازن فاعلا كثالث والعشرة مركبة يذكرون مع المذكر ويؤنث مع المؤنث، والثلاثة والتسعة وما بينهما، مطلقا، والعشرة مفردة، بالعكس، وتمييز المائة وما فوقها مفرد مخفوض، والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض، إلا المائة فمفردة وكم الخبرية كالعشرة والمائة، والاستفهامية المجرورة كالأحد عشر والمائة، ولا يميز الواحد والاثنان، وثنتا حنظل ضرورة).

وأقول: العدد فى أصل اللغة اسم للشىء المعدود كالقبض والنقض والخبط، بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط، بدليل ـ كم لبثتم فى الأرض عدد سنين ـ والمراد به هنا الألفاظ التى تعد بها الأشياء. والكلام عليها فى موضعين: أحدهما: فى حكمها فى التذكير والتأنيث ،الثانى: فى حكمها بالنسبة إلى التمييز. فأما الأول فإنها فيه على ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائما، كما هو القياس، وذلك الواحد والاثنان، تقول فى المذكر: واحد، واثنان، وفى المؤنث: واحدة ، واثنتان، قال الله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[2] ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾[3] ﴿ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ﴾[4] ﴿ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾[5] وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالثٍ ورابع وثالثة ورابعة إلى عاشر فى المذكر وعاشرة فى المؤنث، قال الله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[6] أى: هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة ـ ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[7] أى: والشهادة الخامسة. القسم الثانى: ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما، سواء كانت مركبة مع العشرة، أو لا، تقول فى غير

(١) لجرير بن عطية وقيل لعبد الله بن قيس الرقيات.
(٢) البقرة (١٦٣).
(٣) النساء(١).
(٤) المائدة (١٠٦).
(٥) غافر (١١).
(٦) الكهف (٢٢).
(٧) النور (٩).

مطابع دار أخبار اليوم

المركبـة : ثلاثـةُ رجالٍ بالتاء، إلى تسـعة رجال، قال الله تعـالى : ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ﴾(١) وتقول: ثلاث نسوةٍ، قال الله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ ﴾(٢) وتقول فى المركبة ثلاثة عشـر رجلا بالتاء فى ثلاثة، وثلاث عشـرة امرأة بحذف التاء من ثلاث، قـال الله تعـالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾(٣) أى: ملكا أو خازنا. القسـم الثالث: ما فيـه تفصيل، وهو العشـرة، فـإن كانت غير مركبة فهى كالتسـعة والثلاثـة وما بينهما. تذكر مـع المؤنث، وتؤنث مـع المذكر، وإن كانت مركبة جـرت على القياس، فذكرت مع المذكـر، وأنثت مع المؤنث، قال الله تعـالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾(٤) ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾(٥) وتقول: عندى إحدى عَشْـرَةَ امرأة وأَحَدَ عَشَـر رجلاً. وأما الثانى وهو التمييز فإنها فيه على أقسام خمسة: أحدها: مالا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثنان، لا تقول واحد رجل، ولا اثنا رجلين، وأمـا قوله :كأن خَصْيَيْـه مِنَ التَّدَلْدُلِ . ظرفُ عجوزٍ،فيه ثِنْتَـا حَنْظَلِ) فضرورة. والثانى: ما يحتـاج إلى تمييـز مجموع مخفـوض، وهو الثلاثة والعشـرة وما بينهما، تقـول عندى ثلاثة رجال وعشـر نسـوة وكذا ما بينهما، ويسـتثنى من ذلك أن يكون التمييـز كلمة المائة فإنها يجـب إفرادهـا، تقول عندى ثلثمائة ولا يجوز ثلاث مئات ولا ثلاث مئيـن إلا فى ضرورة. والثالـث: مـا يحتـاج إلى تمييز مفرد منصوب، وهو الأحد عشـر والتسـعةُ والتسـعون وما بينهما، نحـو: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾(٦) ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾(٧) ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(٨) ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ ﴾(٩) وأمـا قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾(١٠) فليس أسـباطا، تمييزا بل هـو بدل من اثنتى عشـرة والتمييز محـذوف، أى: أثنتى عشـرة فرقة. والرابـع: ما يحتاج إلى تمييـز مفـرد مخفوض، وهـو المائة والألف، تقول عنـدى مائةُ رجلٍ وألفُ رجـلٍ ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاسـتفهامية، وهى بمعنى أىّ عدد، ولا يكون تمييزها إلا مفردا، تقول كـم غلاما عندك ولا يجوز كم غلمانـا خلافا للكوفيين. ويلتحق بالعـدد المخفوض تمييزه تمييزكم الخبرية، وهى اسـم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار، يستعمل للتكثير، ولهذا إنما يستعمل غالبـا فـى مقام الافتخار والتعظيـم، ويفتقر إلى تمييز يبـين جنس المراد به، ولكنـه لا يكون إلا مخفوضا كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشـرة وأخواتهما، وتارة يكون مفردا كتمييـز المائـة والألف ومـا فوقهما. والخامس: مـا يحتاج إلى تمييز مفـرد منصوب أو مخفوض،

(١) آل عمران (٤١). (٢) مريم (١٠). (٣) المدثر (٣٠).
(٤) يوسف (٤). (٥) البقرة (٦٠). (٦) يوسف (٤).
(٧) المائدة (١٢). (٨) الأعراف (١٤٢). (٩) ص (٢٣).
(١٠) الأعراف (١٦٠).

وهو كم الاســتفهامية المجــرورة، نحو (بكم درْهَم اشــريت) فالنصب على الأصــل، والجر بمن مضمــرة، لا بالإضافة، خلافا للزَّجــاج. وإنما لم أذكر فى المقدمة أن تمييزكم الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصــوب لأننــى قد ذكرته فى باب التمييز؛ فلذلــك اختصرت إعادته فى هذا الموضع من المقدمة. والحمدلله على إحسانه.

وقد أتيت على ما أردت إيراده فى شرح هذه المقدمة، ولله سبحانة وتعالى! الحمد والمنَّةُ، وإياه أســأل أن يجعل ذلــك لوجهه الكريم خالصا مصروفا وعلى النفــع به مَوْقُوفا، وأن يغفر لى خطيئتى يــوم الدين، وأن يدخلنى برحمته فى عباده الصالحين، بمنه وكرمه آمين، والصلاة والســلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدلله رب العالمين.

مطابع دار أخبار اليوم

فهرس

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب

صفحة

صفحة

تم المراجعة بمعرفة
فضيلة الشيخ / مصطفى إسماعيل رمضان
موجه لغة عربية بقطاع المعاهد الأزهرية

أَسْألُ اللّهَ ربنا، أن يتقبل منا عملنا، خالصاً
لوجهه الكريم. اللهم آمين

المواصفات الفنيـة:



مقـاس الكتــاب:	$\frac{١}{١٦}$ (٧٠ × ١٠٠) سم
طبـــع الـمتـــن:	١ لون
طبـــع الغـلاف:	٢ لون
ورق الـمتـــــن:	٧٠ جم أبيض
ورق الغـــــلاف:	١٨٠ جم كوشيه
عدد الصفحات	١٦٨ صفحة

رقم الإيداع: ٢٠١٥/٨٥٩٦

